

# الشيخ الأشرف الأثير بكشف الغم

أو

تاريخ المجاعات في مصر

تأليف

تقي الدين أحمد بن علي المقرئ

المتوفي سنة ٨٤٥ هـ

دار ابن أبي طالب

## أيها القارئ الكريم

المارد العربي يحطم قممه ليحتل مكانه تحت الشمس ،  
ويعود الى المساهمة في بناء الحضارة الانسانية . والاستعمار يسير  
الى نهايته المحتومة تحت ضربات الشعوب ، دون ان تنفعه حشود  
أساطيله الجوية والبحرية ، وتجهزاته العسكرية . كان من قبل  
لا يحتاج الى أكثر من زاهدي أول نوري السعيد ، حتى  
يوطد دعائم استثماره للشعوب . ولكنه اليوم لم يعد يغنيه لا زاهدي  
ولا ألف زاهدي ، فجعل قراصته من كل حذب ولون ، وكسر  
عن أنيابه بكل صفاقة ، وغدا وجهاً لوجه أمام الشعوب المتفضة .  
ليس ذنب مصر في نظير المستعمرين ، لنهبا أمت قناة  
عربية ، وحطمت وكرأ من أوكار الاستعمار فقط ، بل ذنبها  
أنها أرادت الحياة لشعبها ، وسعت لبناء مراقبها الحيوية ، وشرحت  
عن سواعد ملايتها لتبني السد العالي بأموال عربية وأيد عربية ،  
نما يفسح لها مجال الظفر في معركة التصنيع ، ورفع مستوى حياة  
جماهيرها ، وبناء مستقبل وضاء يتفدّها من جانحات أصابتها فيما  
مضى ، وسيجدنا المقيمين نحن بعض مآسيتها وفواجعها وآلامها  
في هذا الكتاب الذي نسوقه اليك ..

ان معركة القناة معركة العرب ، انها معركة التحرر من  
الاستعمار والذل والبؤس والجهل . انها معركة عادلة نخوضها بكل  
إيمان وبطولة وتضحية ، تدعّمنا فيها مئات ملايين الاحرار في العالم .  
اجري انا جديرون بحمل

إهداء ٢٠٠٨

دار ابن الوليد

الأستاذة / ليلي على إبراهيم  
جمهورية مصر العربية

# الْمُتَانِثُ الْأَمِيرُ بِكَيْشَفِ الْعَمْرِ

أَوْ

تَارِيخُ الْمَجَاعَاتِ فِي مُصِيدِ

تَأَلِيفُ

تَقِي الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الْقَيْرَزِيِّ

الْمُتَوَفَى سَنَةِ ٨٤٥ هـ

احضار



# المفريزي

في

« اغاثة الامة بكشف الغمة (١) »

بقلم : الدكتور بدر الدين السباعي

ما يزال جانب عظيم من تراثنا الفكري يرقد في بطون الكتب وكهوف المكتبات ، دون ان يقدر له الوصول الى أيدي الجماهير العربية . ورغم النكبات المتوالية التي نزلت ببلادنا العربية وشعبنا العربي ، ورغم تلف العظيم العظيم من الكتب والمؤلفات القيمة ، فما زال مكاتب كثير من عواصم الدول المعاصرة تحتضن العديد من المخطوطات العربية النفيسة التي تشكل ركناً هاماً من تراثنا الفكري العظيم . ومن جهة اخرى ، فما يزال كثير من كتابنا ، وأدبائنا ، وعلمائنا يغمض طرفه ، قصداً ، أو جهلاً ، أو تقاعساً ، عن التطلع الى هذا التراث ، والاهتمام به ، ودراسته ، وعرضه من جديد على الناشئة .

## (١) مصادر البحث :

- ١ - تاريخ الممالك البحرية... للدكتور علي ابراهيم حسن
- ٢ - مصر في الصور الوسطى « « « «
- ٣ - طبقات المجتمع الإسلامي : للدكتور منير السبلاوي .
- ٤ - موجز الاقتصاد السياسي : للدكتور أحمد السنان .
- ٥ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : لشمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوي .
- ٦ - موجز الاقتصاد السياسي : أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي .
- ٧ - الدد المالي : المركز الثقافي للشرق الاوسط .

المرية التي هي بحاجة قصوى اليه ليقوي إيمانها بماضيها الفكري المشرف ، ولتستعين به على شق طريقها الجديدة الى حياة فكرية عربية السانية . واذا كنا نجد في الظروف القاسية التي ألمت ببلادنا وشعوبنا ، وصرفتنا ردحاً من الزمن عن الاهتمام الجدي بماضيها الفكري ، بعض العذر سابقاً ، فليس لنا الآن شيء من العذر في تقاعسنا وإهمالنا المصيب . لقد سبقنا المستشرقون الاجانب الى دراسة عدد كبير من مؤلفاتنا المرية . ويعود الى كثير منهم فضل العناية بها ، وتعريف العالم عليها في غير تشويه أو طعن . ولكن بعضاً منهم أساء الى بعضها الآخر فأخطأ الفهم وأساء التعليل وقتل من أهميتها ؛ لذلك كان على العرب أنفسهم ان يحتضنوا تراثهم الفكري ، ويتناولوه بالدرس والتحصيل العلميين ، ويمرضوه على السلم في حلة قشبية واضحة . وليس تعدد الاهمال والتقاعس غير ضرب من التآمر مع المستعمرين الذين يريدون إبقاء الهوة عميقة بين جماهيرنا المرية وتاريخنا الفكري العظيم ، لتبقى « مأخوذة » « بمجائب » الحضارة الرأسمالية المعاصرة ، ولتبقى ، بالتالي ، خاضعة لتأثير أرباب تلك الحضارة التي أرادوها ان تعيش على امتصاص دم الشعوب ، واقفارها ونهبها . لقد أصبحت معركتنا التحررية اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى ، الى فضال فكري جبار ، يستمد حياته من حياة جماهيرنا ، وجماهير العالم ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجدنا الفكري السالف .

لم يكن المفريزي ، في كتابه هذا ، مجرد مؤرخ للجاعات في

مصر . فهو ، لو أراد التأريخ لذاته ، لأرّخها مطولاً كثيراً ، وضمّنها  
كتبه التاريخية الهامة الكبرى ، أمثال المواعظ والاعتبار بذكر  
الخطط والآثار ، والسلوك لمعرفة دول الملوك ، وعقد جواهر  
الاسقاط في ملوك مصر والفسطاط ... ولكنه أراد الحديث عن  
المجاعات في مصر ، ليصور لنا مآلاته الجماهير المصرية من ضروب  
الحزن والمآسي ، في غفلة ممن تربعوا على العروش ، الذين فصل  
الكثير الاعظم مايته وبين الشعب ، وجعل كل همهم جني الاموال  
والاكثار منها ، والاحتفاظ بمراكز الحكم مما كانت الوسيلة والطرق ،  
ومها كانت الآلام والمصائب التي تحمل بالجماهير .

ولم يكتب لنا المقرئ عن الجماهير في محتها فحسب ، بل  
حاول ان يدل الجماهير على الاسباب التي انتهت بها الى الاوضاع  
المفجعة ، ويضع يدها عليها واحداً بعد واحد ، حتى تلمس الطريق  
السوية التي تنقذها من الوقوع مجدداً في أمثال تلك المآسي القاتلة .  
ولو ان المقرئ أراد مرضاة « السادة الاعلى » لاستطاع بكل  
سهولة ارجاع المجاعات الى ارادة خازجة عن ارادة الانسان ، الى  
اسباب طبيعية ، لاحول للجماهير معها ولا قوة ، مما يدفعها الى الخضوع  
والاستسلام ، ويصرف نظرها عن السبب الحقيقي الممثل بلحم اولئك  
« السادة » ودمهم وعظمهم . ولكنه أبى ذلك كله ، واستمع الى صوت  
ضميره ، وعدّد الكثير من المجاعات ، وأعطى صوراً عديدة لها ، ثم  
اخذ يستقصي أسبابها استقصاء العالم المحصن المؤمن بمجاهيره . ولم  
يلبث ان انتهى الى تلك الاسباب التي تجرّم أولى الامر ، النافلين  
عن مصالح العباد ، والغارقين في ملذات الدنيا وعشها . ثم هو لا يخشى

عند الانتهاء الى ما انتهى اليه ، غضبة سلطان ، أو تقمة أتاك ، أو سطوة أمير .

لقد قيل ان السبب الذي دفع المقرزي الى وضع هذا الكتاب هو فقدته وحيدته في عام ٨٠٦ هـ ، نتيجة اصابها بالطاعون الويل الذي أعقب إحدى فترات المجاعة الطويلة الحادثة بمصر بين عامي ٧٩٦-٨٠٨ هـ . نعم قد يكون لهذا الحادث أثره ، ولكنه ليس كل شيء . فهو لو لم يكن الدافع اليه كرهه فساد أولى الامر وظلمهم ، وجهه للجهاير ، وانطواء صدره عن نفس كريهة انسانية ، أكتها مآسي هذه المجاعة التي عاشها بنفسه ، وأبصر ويلاتها بذاته ، لاكتفي بذكر الحوادث عارضا ، وقنع بإيراد بعض الاسباب الطبيعية التي لاتنال شيئا من سلوك السلاطين والولاة والوزراء ، وجملة من يدم الامر ، وم على مانع من حب للبطش والاستبداد ، ومن ابحلال كل وازع فيهم . ونلس صواب هذا الرأي فيما أورده المقرزي في مدخل كتابه « وبعد فانه لما طال أمد هذا البلاء المين ، وحل فيه باخلق أنواع العذاب المين .. فزمت على ذكر الاسباب التي نشأ منها هذا الامر الفظيع ، وكيف تهادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع .. » كما يتبيد بوضوح أعظم عندما يقسم الناس المسؤولين الى فئتين ، ويضع نفسه في الفئة الاولى التي يقتضيها الواجب الانتصاب ضد مثاب الفئة الثانية : « فأنهم على قوم ، فأوقفهم على ماخفي من بديع صتمه ، ووقفهم لاتباع مدارس من شريعته ، وآتام بياناً وحكماً ، وألهمهم مكارف وعلماً ، وأيدم في أقوالهم ، وسددم في أفعالهم ، حتى بينوا للناس أسباب ما نزل من الحن ، وعرفهم كيف اغلاص بما حل



بهم من جليل الفتن . وأضل آخرين ، فأكثروا في الارض الفساد  
وأملى لهم حتى أهلكتهم بطغيانهم العباد والبلاد ... »

وقبل ان تتناول هذه الرسالة بالبحث لتبيان قيمتها العلمية  
إجمالاً وتفصيلاً ، لابد من عرض لمحة تاريخية عن الزمن الذي  
عاشه المقرزي ، ومن الالمام ببعض خصائص دولة المماليك التي  
سادت مصر مايقرب من ثلاثة قرون .

• • •

ولد المقرزي في عام ٥٧٦٦هـ . وتوفي في عام ٨٤٥هـ . فهو عاش اذن تسماً  
وسبعين عاماً . وهو عمر مديد ، طوى كثيراً من الاحداث ، وتقلب خلاله  
على مناصب الدولة ، كثير وكثير من السلاطين ، والخلفاء ، والأتا بك  
والقادة ، والامراء .. عاش المقرزي جانباً من حياته معاصراً للدولة  
المماليك البحرية ، كما عاش مشطرها الآخر في عهد دولة المماليك  
البرجية . وها دولتان تكادان تكونان اغرب دولتين تحكما في تاريخ  
مصر ردحاً من الزمن غير قصير . اذا امتد حكم الاولى مائة وستاً  
وثلاثين عاماً ( ٦٤٨ - ٧٨٤ هـ ) . وامتد حكم الثانية مائة وثلاثين عاماً  
( ٧٨٤ - ٩٢٣ هـ ) ، وولى الحكم في الاولى خمس وعشرون سلطاناً .  
وفي الثانية ثلاث وعشرون سلطاناً .

لم يكن المماليك سوى أرقاء ييموا في المجتمع الاسلامي من الخلفاء  
أو الوزراء أو القواد أو السلاطين وغيرهم من أولي الامر ، وأهل المكانة  
واليسر . كانت النخاسة أربح تجارة . فيختطف الناس ، أو يبيعهم أهلهم ،  
أو يؤسرون ، أو يشترون من بلاد آسرة لهم ، ثم يحملهم النخاسون  
إلى سوق النخاسة الرائجة في الشام والعراق ومصر ... حيث

ياعون بيع السلع . ولم يعض زمن يسير على نشوء الامبراطورية  
 الاسلامية حتى كانت طبقة الأرقاء والموالي ذات عدد كبير ، وتلعب  
 دوراً هاماً في الصراع الطبقي القائم بين الحاكم والمحكوم . ولما  
 ضعفت سلطة الخلفاء العباسيين ، وانصرفوا عن الاهتمام بشئون  
 الشعب ، وانزلوا عنه ليفرقوا في ملذاتهم وارضاء اهوائهم ،  
 واقطعت كل صلة بين الحاكم والمحكوم ، وخلف السادة غضب  
 الشعب وثورته العاتية ، لجأوا الى الاكثار من ابتياع المماليك ،  
 واستجلبوا غرباء الديار من كل حذب وصوب ، وسلموهم زمام  
 السيف ، وألقوا حرسهم وجيشهم منهم ، ليكون أداة قمع ماضية  
 ضد الشعب الذي يريد وضع حد لبؤسه ، وترف السادة الأعلى .  
 ولم يلبث سادة مصر من الطولونيين ، والأتشيديين ، والفاطميين ،  
 والأيوبيين ان اتبعوا طريق من سبقهم . فأكثروا من شراء المماليك  
 ليكونوا حماهم ، وعدتهم ، وموطدي اركان دولتهم . ثم لم يلبث ضعف  
 الخلفاء والسلاطين المتماذي ، وابتعادهم المستمر عن الشعب ، أن  
 أفسح المجال رحباً أمام تطلع المماليك انفسهم الى السلطة ، فسمى  
 هؤلاء حينئذ اليها ، ليشبعوا رغبتهم في التربع على كراسي الحكم ،  
 والتحكم بسيادهم السابقين ، وأهل البلاد المستضعفين . فكان لهم  
 ما أرادوا ، واغتصبوا الحكم ، واسسوا دولة المماليك .  
 كان المماليك ، بمصر المملوكية ، يؤلفون طبقة ارستقراطية  
 خاصة : امتنعت صناعة الحرب ، واستقلت بها . وتسلت دفعة  
 الحكم ، وحالت بينها وبين وصول المصريين اليها ، اللهم الا وزارة  
 القلم أحياناً ، وبعض الادارات البسيطة . وقد جعل المماليك حياتهم خاصة بهم

وابتعدوا عن الشعب ولم يختلطوا به ، كلهم شعور انهم غرباء عن هذا الوطن ، يعيشون عن ذلك الشعب . دفعتهم الى هذه البلاد ظروف مستقلة عن ارادتهم . فليست هنالك أية رابطة أو جامعة تربط وتجمع بينهم وبين الشعب الذي يساكنوه ، الا بقية باقية من رابطة الدين ، دفعتهم الى الذب عن الديار ضد الصليبيين والتتر والمغول ، وجعلتهم يكترون من بناء المساجد والقصور والبياراتات . غير أنهم في معاملتهم الخاصة ، لم يكونوا ليتورعوا عن أتيان أبشع المنكرات والتصف ، وارتكاب اشد الموبقات والمظالم . يؤذون الناس ، ويهرقون الدماء ، ويصادرون الاموال ويفعلون كل شيء ، دون اكتراث بأبسط المبادئ الانسانية (١) . كان همهم ان يحافظوا على ملكهم . وكل أمير يرى الكفاة فيه نفسه ليكون يوماً سلطاناً . ولا يحول بينه وبين السلطنة إلا هذا: السلطان الجالس . فلا بد من خلعه ، أو ابعاده ، أو قتله ، أو حبسه ، حتى يخلو المكان له فيجلس فيه بذاته ، او يسوق اليه انساناً ضيقاً ليس له من الأمر شيء ، فيجعل من نفسه وصياً عليه . مديراً لشؤنه . كانت المؤامرة ، والفس ، والخديعة ، والرشوة ، والقوة ، أسساً لا بد منها للوصول الى السلطنة ، وضرب الخصوم .

(١) يقول القرطبي في خطبته « ج ٢ . ص ٢١٤ » :

« ... وصارت الممالك السلطانية أرقل الناس ، وأدنام ، وأخميم . قدراً ، وأخميم نفساً ، وأجهلهم بأمر الدنيا ، وأكثرهم اعراضاً عن الدين . ما فيهم الا من هو أذن من قسرد ، وألس من فارة ، وأفسد من ذئب . لاجرم ان خربت أرض مصر والثمام من حيث يصب النيل الى مجرى القرات ، بسوء إيلة الحسكام ، وشدة عبت الولاة ، وسوء تصرف أولي الامر... »

وطبيعي ان وصول الراغب بها اليها يستتبع ، في كثير من الاحيان ، استبدال العناصر الاخرى التي تسام في تحمل اعباء الحكم . ودولة هذا شأنها ، وهذه طرائقها ، وتلك اهداف المتنافسين فيها ، تجمل الشعب في واد وفي واد آخر . وتجمل مصالح الناس للحكومين ، والاهتمام بها ، امراً لا يعن على بال ، ولا يحظى بالاعتناء والتقدير اللازمين . فيعيش الشعب هملاً بلا راع ، وان اكثر الرعاية ، ويحیی حياته على سجيته دون عناية أو رعاية . فلا غرو اذا اختلت أمور الدولة ، واضطرب الامن ، وكثرت الفتن ، وسيطر الجمل ، وعم الفقر ، واستشرى الاستئثار ، وساد الظلم ، وكثر الايقاع بالناس ، وحریاتهم وأموالهم . ولا غرو اذا أهملت الشؤون العامة ، واستبعدت الاصلاحات الضرورية غالباً ، وهجر الريف سكانه ، أحياناً ، وكسدت التجارة والصناعة والزراعة ، في غالب الاوقات ، وازدادت الضائقات الاقتصادية ، وتعددت المجاعات ، واستفحل خطبها ، وعظمت ضحاياها ومآسيتها (١) .

(١) اذا استعرضنا حياة سلاطين دولة المالك البحرية ، الممتدة بين عامي ٦٤٨ - ٨٧٨ هـ ، نجد ان سلاطينها الذين بلغوا ٢٥ سلطاناً ، قد انتهت حياتهم على الشكل الآتي :

٧	المتولون أثناء توليهم السلطة
٤	المتولون بعد المزل والمهرب
٧	المتولون ( ٢٠ - ٣ ) قتلوا بعد المزل
٢	المهاربون ( ٣ - ١ ) قتل بعد المهرب
٥	الذين ماتوا وهم على كرسي السلطنة

كما درس الاستاذ « فيت » تراجم ٢٢٥ موظفاً كبيراً في عصر المالك ، فوجد ان ٨٤ منهم اعدموا ، و ٥ ماتوا في السجن ، و ٢٥ ماتا في الخارج بعد الخروج على السلطان الحاكم . و ١٦ ماتوا في قتال العدو ، و ٨٨ ماتوا موتاً طبيعياً اثناء توليهم الوظيفة ، و ٦ احيوا الى التقاعد ، ولم يستطع ان يجمع البيانات الكافية عن ١٦ منهم . « تاريخ المالك البحرية ص ٢٩٤ » لكتور علي ابراهيم حسن . - ح -

ليس لدينا الآن من التفاصيل الدقيقة عن الوضع الاقتصادي الذي ساد عهد المالك ومن سبقهم ، ما يسمح لنا بإيجاد التعليل الواضح السكافي لقيام هذه الدولة واستمرارها في البقاء طوال تلك المدة ، ويان التناقضات التي كانت تعزقها وتبعدها عن الاستقرار . لازم . كل مانعه أن أدوات الإنتاج كانت بسيطة ، فهي في الريف لاتمدو المألوف من المحارث اليدوية واوائل الزراعة الاخرى البسيطة . وفي المدينة يسود الإنتاج الحرفي مع أدواته البسيطة ، وتتركزه الضعيف ، ورأسماله القليل . ويستتبع هذا النوع من الأدوات قيام طبقات اجتماعية متجمعة معه . فجاهير الفلاحين يستثمرها النظام القطاعي . وجاهير الشغيلة في المدن يستثمرها أرباب الصنائع والمهن والتجار الكبار ، والمرايون ، وأرباب الدولة . ان طبيعة نظام الحرف القائم عن التبعثر ، والتباعد ، وضعف القوى الانتاجية ، وقلة اليد العاملة المتجمعة في المصنع الواحد ، وعدم انتشار الوعي بين الجماهير ، وبقاها مبثرة القوى ، مشته الارادة ، تبعاً لتبعثر القوى الانتاجية ، لا تخلق قوة تضالية موحدة فصالة امام المستثمرين . واذا وجدت تحت تأثير الظروف العنيفة ، فلا يمدواثرها احداث هزة طابرة ، او استبدال وجه بوجه ، او اسم باسم ، او حكومة بحكومة . أما الاستثمار باشكاله التي تتفق والمرحلة الاقتصادية المعينة ، فيبقى كما كان ، ويبقى المجتمع عاجزاً عن الانتقال من مرحلة القطاع الي مرحلة الرأسمالية مثلاً . فاذا لم تتخلق تلك القوة التضالية الموحدة ، فقد يسود اليأس النفوس ، وتضعف الروح الثورية العامة ، ويكثر انطواء الانسان على نفسه ،

فلا يمتد تفكيره الى ابد منها : وقد يستسلم للامور الغيبية ، واجدأ  
فيها خير عزاء عن شقائه المادي في هذا العالم القاني . وهذا  
الوضع هو الذي يفسر لنا احياناً كثيرة ، سر بقاء الحكومات  
الماتية زمناً طويلاً ، وعدم تأثر الجماهير بموت هذا السلطان أو  
قتل ذلك الوزير ، أو عزل هذا الوالي .

أول ما يبده القارئ لدى قراءته الصفحتين الاولين من مدخل  
الكتاب ، هذه الروح العلمية التي يأخذ المقرري نفسه بها ، وتلك  
الاسس المادية التي يمتد بها في رسالته . فهو يأخذ بمبدأ السببية ،  
ويتنكر لمبدأ القدرية . فالجاعات وأمثالها ، ليست شيئاً مفروضاً على  
الانسان من عل ، ينزل بأمر ، ويرتفع بأمر . كما انها ليست ناجمة عن  
جهل الطبيعة وعماء ، دون ان يكون للانسان نصيب بها . بل هي  
ظواهر مادية اجتماعية ، لم تلازم البشر دائماً ، ولكنها تقع آناً ،  
وتنقطع آناً آخر . تقع عندما تتجمع أسبابها ودواعيها ، وتنقطع  
عندما تنتهي تلك المسببات والدواعي . ان كل شيء خاضع للتطور ،  
يولد وينمو ويموت . تتجمع أسباب كافية لخلق حادث فيخلق ويتطور ،  
ثم تتجمع أسباب تلاشيهِ فينحل ويندثر . ف « ظن الناس ان هذه  
الحزن لم يكن فيها مضي مثلها ، ولا مر في زمن شبيها » ، وقولهم انه  
« لا يمكن زوالها ، ولا يكون أبداً عن الخلق انفصالها ، لا يقومون  
على أسس صحيحة . واعتقادهم هذا خاطيء من اساسه ، لجهلهم ان  
تلك الحوادث عوارض لها أسبابها ، ولنفلتهم عن معرفة تلك  
الاسباب . » فاذا تأملنا الحادث من بدايته الى نهايته ، وعرفناه من

أوله الى غايته ، عرفنا ان ليس بالناس سوى سوء تدبير الزعماء  
والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد . وبعد ان يمد  
بكشف تلك الاسباب ، ويان دواعي تعاوي هذا المصاب الشنيع  
بالبلاد والعباد ، يمد أيضاً بوصف العلاج ، وما يزيل هذا الداء ،  
ويرفع البلاء . « فالامور كلها ، قلها وجلبها ، اذا عرفت أسبابها ، سهل  
على الخبير صلاحها » .

هذه الروح العلمية ، وهذه القاعدة العلمية العامة ، تلازم المقرضي  
في تفاصيل كتابه ، مما يجعل له قيمة علمية كبيرة ، طالما بقيت  
مغمورة ، وظلت مجهولة من القراء العرب .

يبدأ المقرضي ببرد المجاعات التي اصاب مصر قبل الاسلام  
وبعد نشوئه . فيذكر قرابة ستاً وعشرين مجاعة ، وقع ست منها  
قبل الاسلام وعشرون بعده ، حتى تاريخ ترتيب هذه المقالة الواقع  
في ليلة من ليالي المحرم من عام ثمان وثمانمائة هجرية . ولا شك ان  
المقرضي لا يذكر تلك المجاعات على سبيل الحصر . فهناك مجاعات  
اخرى لم تذكر ؛ كما انه لا يجعل غايته من ذكر المجاعة دقة  
الوصف ، والاطناب فيه ؛ بل يهتم بالانتقال من المجاعات الى تسقيط  
أسبابها ، ولا سيما الاخيرة منها ، الى ذكر العلاج الذي يكشف  
غم الناس ، ويرفع البلاء عنهم .

فاذا انتقل الى تعدد الاسباب حصرها فيما يلي :

١ :- الآفات السماوية . كقصور النيل بمصر ، وعدم نزول  
المطر بالشام والمراق والحجاز ؛ أو آفة سماوية تصيب اللؤلؤ من  
صمائم تحرقها ، وارياح تهيفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك .

صحيح ان هذا السبب اساسي . فهو مبعث الضيق والضعف والسر . وقد يعظم الامر حتى تعم المجاعات البلاد ، وتكثر المآسي والفواجع . ولكنه سبب ، وان عظم خطبه ، فبوسع الحكومة الحازمة التي يهملها أمر العباد ، ان تبذل المساعي الجبارة ، فقد تخفف من المآسي ، وقد تحمى من زمن المجاعة وسلطانها ، وقد تلافي المجاعة كلها بما تهيئه من قمح مخزون لمثل هذا اليوم ، او تستورد المواد الغذائية من الاقاليم المجاورة او البعيدة . وهي امور كلها ممكنة اذا صحّت الارادة ، وصدق الزم . او لم يكن قصور النيل سبباً مباشراً للغلاء الذي وقع آخر أيام الدولة الاخشيديّة؟ فلما دخل جوهر الصقلي بساكر المزلدين الله ، نظر في امر الاسعار ، فضرب جماعة من الطحّانين ، وطيف بهم ، وجمع سماسة الغلات بمكان واحد ، وتقدم الا تباع الغلات الا هناك فقط ، ولم يحمل لمكان البيع غير طريق واحدة ، فكان لا يخرج قدح قمح الا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب ... ص ١٣ . فهذا التدبير على بساطته ، سهل عسرة الناس بمصر الشيء ، ورد عنهم كثيراً من مآسي الفاقة .

او لم يقسُ النيل في عام ثمان وتسعين وملائماتة ؟ حتى عظم الامر على الناس ، ونال الجوع منهم ، فاندفعوا الى الحاكم بامر الله يستغيثون به ، ويسألونه الا يهمل امرهم ، مما دفعه الى ركوب الحزم ، بعد طول التفكّر ، ودناه الى تهديد من يخفي التلّة ، فلما عاد في آخر النهار لم يبق احد من اهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته او منزله ، وشؤونها في الطرقات ، وبلغت



اجرة الحمار في حمل النقلة الواحدة ديناراً ، فامتلات عيون الناس وشبعت نفوسهم ، وأمر الحاكم بما يحتاج اليه في كل يوم ٠٠٠ فانحل السعر وارتفع الضرر ص ١٦ - ١٧ .

او لم يتخل النبل على اهله في ايام المستنصر ؟ او لم يقع الفلاء الشنيع الذكر ؟ فتمطلت الاحوال ، واختل الامن ، وعدم الزارعون ، وانتشر الوباء ، واستولى الجوع ، واكلت الكلاب والقطط . واختطف الانسان من الطرقات ليؤكل ، وكثر الموتان ، واكل الناس بغلة الوزير . فلما شفق بعض العامة فيها ، لم يتورع الناس عن أكلهم تحت ظلام الليل . او لم يدفع الجوع امرأة الى بيع عقدتها الثمين بشيء من الدقيق ، ولم يُيق لها النهاية منه غير قرص واحد ، فأتت قصر السلطان ، وخطبت الناس في هذه الحال التي جعلت قرص الخبز يقوّم عليها بألف دينار ، مما جعل السلطان يتنبه الى خطورة الامر ، ويأخذ بالحزم . فلما ضرب عنق واحد من المحتكرين ، واعقبه بآخر ، حتى صاح تجار الجبوب والارواح : « ايها الامير في بعض ماجرى كفاية . ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ، ونعمر الاسواق بالخبز ، ونرخص الاسعار على الناس ، » ص ٢٥ - ٢٦ ، فأجلبهم بعد الضراعة ، ووفوا بالشرط ، وانكشفت الشدة عن الناس ، وانحلت الكربة .

فالأفات الطبيعية اذن لم تكن وحدها سبباً للمجاعات والشدة التي حلت بالناس . بل هنالك احتكار القوت ، وللاعب المحتكرين به ، في غفلة من اولياء الامر . بل هنالك مساهمة الدولة نفسها باحتكار المواد الغذائية ، وامتنع الناس من الوصول اليها الا بأغلى

الائمان . كان الامراء تجاراً يريدون الثروة . واحتكار القوت  
الكبر . معين على الوصول اليها . وكان السلطان تاجراً ، فهو يحتكر  
للتجارة ، والاضغط السياسي على الشعب عند الحاجة . كان هنالك  
اذن سوء تدبير ، واستثمار بشع ، وتنافس عن الاهتمام بشئون  
الرعية ، وضعف في الادارة ... وهي امور لا تقل خطورة عن  
الآفات الطبيعية ، بل وربما فاقتها كثيراً بشروها .

٢- شراء المناصب والمراكز الحكومية بالمال ، كولاية الخطط  
السلطانية ، والمناصب الدينية ، من وزارة وقضاء ونيابة الاقاليم وولاية  
الحسبة . واذا عرفنا ان المقرضي تولى كثيراً من الشئون العامة ،  
ولاسيما امور الحسبة في القاهرة ، اكثر من مرة ، أولها من عام ٨٠١  
الى عام ٨٠٢ ، فاكسب خبرة وافية ، وتعرف اكثر الى بواطن الامور ،  
أدركنا عظيم اطلاعه ، وسعة معرفته عندما يكتب في مثل هذه الامور .  
كان السلطان بحاجة دائمة الى المال ، بحاجة الى عصب الملك القائم على القوة  
والديسة وكسب الانصار . وهو بحاجة اليه من اقرب الطرق وأيسرها .  
وخير وسيلة هي « تلزيم » المناصب الادارية الكبرى لمن يقدر على  
الدفع ، بفض النظر عن الجدارة والاهلية . اما هدف طالب المركز  
فهو كهدف عارضه : التجارة والكسب . فاذا دفع « الملتزم » مبلغاً من  
المال فانما يدفعه املاً بجني اضعافه . مما يحصل المناصب الحكومية  
الخطيرة والصغيرة بين ايدي من لا خلاق لهم ، ولا جدارة لديهم .  
همهم الكسب وتحصيل الاموال ليدفعوا ما عليهم تجاه السلطان اولاً ،  
وليسدوا حاجتهم منه ثانياً . فتزاد الضرائب ، ويكثر من انواعها ،  
وتصادر الاموال ، ويشدد الاكراه والبنى ، ولا بأس من اتلاف  
الانفس ، واراقة الدماء ، واسترقاق الناس ، مادامت الناية تبرر الواسطة .

ولما كان بقاء الملتزم في التزامه لا يخضع لقانون او نظام ، وانما هو تفاعل مع رضا وغضب السلطان والاسياد ، وقد يزل اليوم قبل الغد ، ويقصى عن عمله قبل ان يكون استرد امواله ، لذلك كان يحمل نفسه الجشع الذين يريد ملاً خزائنه بأسرع وقت ممكن ، وبأية وسيلة كانت .

هذه الحال من الادارة لا تفسح اي مجال امام تقدم التجارة والصناعة والزراعة . بل انها تفتح طريق الخراب والبوار امامها سرياً . مما دفع اهل الريف كثيراً الى هجرة الارض ، دفماً للفارم ، وخلاصاً من المظالم . فتقلص المساحات المزروعة ، وتقل العناية بما زرع منها ، ويؤدي ذلك الى قلة المنتجات الزراعية ، وارتفاع اسعار الموجود منها ، وبالتالي ، تحدث الضائقات الاقتصادية التي قد تؤدي الى المجاعات .

ويضيف المقرئ سيياً آخر لبوار الزراعة ، هو زيادة استثمار الفلاحين عن طريق رفع بدل اجار الاراضي الزراعية . والاستمرار في زيادة البدل في كل عام حتى بلغت اجور الفدان عشرة امثاله في بعض الاحايين . لذلك كان الفلاح يندو امام نفقة انتاج عالية . فهو عليه ان يدفع اجوراً مرتفعة الارض ، وعليه ان يتناح البذار غالياً ، وان يزيد من نفقات الحرث والبذر والحصاد والرجاد والدراس . اضف الى ذلك زيادة الاضطهاد ، وكثرة مصادرة الاموال ، فزادت هجرة سكان الريف ، واتسع نطاق الارض البور ، وتهدم الكثير من القرى ، ومات مئات ألوف الفلاحين ، وندرت اليد العاملة في الريف ، وقلت الحيوانات الزراعية ، مما زاد في تفاقم امر الفلاح ، وارتفاع الاسعار

## وانتشار المجاعات والابوثة .

٣ :- العامل النقدي :- لقد ذهب القريري الى ان النقد هو شيء أساسي في حياة المجتمعات ، يتخذ اسلماً للتعبير عن ثمن المبيعات وقيم الاعمال . وهو يعتقد ان النقد المعدني من ذهب وفضة انما لازم الانسان منذ قديم الازمان ، وفي سائر البلدان . « فلا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن امة من الامم ، ولا طائفة من طوائف البشر ، انهم اتخذوا في قديم الزمان ولا حديثه قدماً غيرهما » . ولم يلبث أن دفعه اعتقاده هذا الى الاخذ بان آدم هو أول من ضرب الدينار والدرهم ، وانه قال لا تصلح المعيشة الا بها .

أخذ القريري « بصنمية » النقد . فالذهب والفضة عبارة عن قوة عظيمة ، لها سلطانها على الناس . ان كل شيء يشتري بالنقد . فلم لا نعتقد بان القدرة على شراء كل شيء هي خاصة طبيعية من خواص الذهب ؟ ومن هنا تأتت ضرورته للمجتمعات ، ولهذا عرفته كافة المجتمعات منذ قديم الزمان .

لم يظن القريري الى ان النقد شيء عارض لم يلزم الانسان منذ ظهوره . فقد باع الانسان قديماً واشترى ، دون وساطة النقد ، باتباعه المقايضة . كما انه لم يظن الى ان النقد وسيط في عملية البيع والشراء ، يقضي على محاذير المقايضة ، ويسهل عمليات التبادل نظراً لما يتمتع به من خصائص . فهو مقياس للقيمة ، ووسيلة التبادل ، ووسيلة التجميع ، ووسيلة الدفع ... ولم يظن أيضاً الى ان المعادن الثمينة لم تتخذ أساساً للنقد الا بعد زمن

طويل ، وبعد ان اكتشف الانسان فيها خصائص هامة من حيث المظهر ، والندرة ، والبقاء ، والتجانس ، والتجزئة المادية والاقتصادية . ولكن الشيء الهام الذي توصل اليه القريري في كتابه ، هو الاثر العظيم الذي يتركه النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية : فهو يمكن ان يكون عامل اضطراب كما يمكن أن يكون عامل استقرار . فعندما شك المجتمع المصري في مجاعته الاخيرة ، نزوح الاسعار ، وغلاء المبيعات وقيم الأعمال ، ونجمت عن ذلك الضائقات الاقتصادية الشديدة ، والهزات الاجتماعية الهائلة ، لم يكن ارتفاع الاسعار السبب الأساسي في ذلك ، بل كان الارتفاع نتيجة لسبب آخر هو كثرة النقد المتداول ، ورواج الفلوس النحاسية خاصة . واذن ليس بالناس غلاء . انما نزل بهم سوء التدبير من الحكام ، نتيجة استثمارهم العباد ، وتلاعبهم بتقدم ، وضربهم الفلوس بكثرة الى درجة أصبحت معها النقد الراجح الوحيد في التعامل تقريباً . لاشك أن القريري لم ينكر عامل الندرة في ارتفاع الاسعار . فقد أورد أثر هذا العامل بكل وضوح . اذ عندما تقل كمية متوج بسبب ما ترتفع أسعاره . ولكن هذا لا يكفي لحدوث تلك المجاعات الهائلة التي نكبت بها مصر أخيراً . وليس ارتفاع الاسعار دائماً نتيجة الندرة وقلة العرض وكثرة الطلب ، بل قد يحدث رغم وفرة المواد المطلوبة ، عندما يزيد النقد المتداول كثيراً ، أو تلاعب بكيفية المدن فيه ، أو تستبدل المدن الثمين بمعدن رخيص فطيه قيمة اسمية تملو قيمته التجارية كثيراً ، كما كان شأن الفلوس . يقول القريري ان مصر لم تعرف تقدماً لها غير الذهب خاصة

في الجاهلية والاسلام . وكانت الفضة تستخدم للحلي والاواني ، ولا يضرب منها الا الشيء البسيط ليكون مساعداً للذهب في المعاملات البسيطة . فلما كانت أيام الحاكم بأمر الله ، وانتشرت الدراهم القطع التي قعدت جزءاً منها ، والدراهم المزاييدة التي تزيد الدراهم الجيدة حجماً لا وزناً ، عهد الحاكم الى نهب اموال الشعب ، فألقى الدراهم القديمة ، واستبدلها بدراهم جديدة يساوي واحدتها اربعة من دراهم القطع والمزاييدة ، وأصبح الدينار الذهبي يساوي ١٨ درهماً جديداً بدلاً من ٣٤ درهماً قديماً . وما زال استئثار الناس عن هذه الطريق يتوالى حتى أصبح درهم الكامل بن السامد مزيجاً من فضة ونحاس بنسبة ثلثين الى ثلث ، ويساوي ٤٨ فلساً . أما النقد الفلوس فلم يعرفه الناس قبل لصغار شأنه . ولم يضرب في مصر الا في زمن الكامل الأيوبي لسبب أورده المقرضي . فكان ضربه بغية تسهيل معاملات الناس في المبيعات الصغيرة التي تبلغ قيمتها درهماً أو جزءاً من الدرهم . لذلك كانت كميته ضئيلة وليست له منزلة النقد الثمين .

غير أن الدولة التي كانت في شبه عزلة عن الشعب ، وهانت عليها المقاييس والاعتبارات ، وأصبح ضعفها وعجزها يدفعها الى التماس المال من أيسر الطرق وأسرعها ، أخذت توالي هجومها على أموال الشعب حيناً بعد حين . ولم يلبث بعض المال ، بعد عام ٦٥٠ هـ ، أن سول لأرباب الدولة حب الفائدة ، والتمس ضمان ضرب الفلوس لقاء مال يلتزمه . فما أسرع ما أجيب الى طلبه . وأخذت دور الضرب بالكثرة من الفلوس ، وأصبح كل درهم

يساوي ٢٤ فلساً بدلاً من ٤٨ فلساً. فاضطربت أحوال الناس ،  
وثقل الامر عليهم . ولم يلبثوا أن أزعنوا للأمر بعد فقد كل  
امرء نصف ثروته بحجرة قلم .

ثم اشتدت وطأة الاستئثار في عهد كتبغا ووزيره غفر الدين،  
واتسع تازيم أعمال الدولة لقاء البراطيل من الولاة والمحاسبين  
والقضاة والعامل ، ولقاء الحيات وغيرها . واستمرل في ضرب  
الفلوس. حتى راجت وغلبت على غيرها . وتوالى انهيار قيمتها ،  
وارتفاع اسعار البضائع حتى أصبح رطلها ، وزناً ، يساوي درهمين  
قيمة . مما جعل أمر عدها في المعاملات شاقاً عسيراً فأصبح النقد  
يوزن ولا يعد . وهذه أول مرة يخسر النقد فيها نصفه العد  
ليصبح محلاً للوزن .

إلام يؤدي الاشتطاط في ضرب الفلوس ؟ كانت الفلوس  
تحمل قيمة اسمية تزيد كثيراً على قيمتها التجارية كعدن نحاسي.  
فأدى الاكثار منها الى تضخم نقدي ، أشبه بالتضخم النقدي الذي  
نشاهده اليوم عندما تكثر الدولة من اصدار الورق النقدي ذي  
القيمة الاعتبارية . ولما كان النقد في اسامه عبارة عن وسيط بين  
بضاعتين تكونان محل التبادل ، وكانت زيادة البضائع في المجتمع  
تتطلب مبدئياً زيادة مماثلة في النقد ، وكان اللجوء الى الاكثار من  
النقد ، مع ابقاء كميات السلع على حالها أو مع إنقاصها ، يؤدي الى  
ايجاد قيم اصطناعية لا واقع لها ، فمن الطبيعي أن يعاد تقسيم  
النقود على كميات البضائع القائمة ، مما يجعل سعر البضاعة يزيد  
بالنقد ، أي تهبط قيمة النقد، وترفع اسعار البضائع .

فالتضخم النقدي ، يؤدي قبل كل شيء ، الى ارتفاع اثمان السلع بصورة عامة ، ويؤدي هذا الارتفاع الى هبوط قوة الشفيلة الشرائية . لان الاجور تبقى مستقرة مدة من الزمن ، ثم تأخذ بالارتفاع البطيء . شيئاً فشيئاً نتيجة نضال الشفيلة اليومي المرير . بينما تكون اسعار المواد الضرورية للمعيش سريعة الارتفاع . مما يجبر الشفيلة على المعيش في ضنك وبؤس . وكذلك يكون أمر أصحاب الدخل المحدود من موظفين ، ومعاونين حكومياً ورجال فكر . فهم يستمرون على قبض الدخل ذاته تقريباً ، ولكن الاسعار تسابق الريح في ارتفاعها فيصبحون ضحية التضخم النقدي ايضاً . أما المستفيد من التضخم وارتفاع الاسعار فهو الدولة . اذ كلما هبطت قيمة النقد ، خفت قيمة ولاء ديونها ( ثمن مشتريات ورواتب ... ) ، وتكثر كذلك وارداتها من الضرائب بسبب ازدياد الدخل الاسمي وغيره . كما يستفيد من التضخم الصناعيون والتجار ، لجمعهم أرباحاً عظيمة في عهود ارتفاع الاسعار ، ولتحويلهم هذه الاموال النقدية ، غالباً ، الى اموال عينية تقيهم شر هبوط النقد السريع .

أما القريري فيندرس أثر ارتفاع الاسعار في الناس فيقسمهم الى سبعة أقسام . فالقسم الاول هم أهل الدولة الذين تكثر أموالهم لزيادة خراج الارض وغيره ، وفي رأيه أن هذه الزيادة تبقى صورية للاحقية . فاذا قيس ما يتحصل بالذهب ، وجدنا أن الاموال الناجمة عن ارتفاع الاسعار ، على كثرتها ، هي دون الاموال السابقة للارتفاع من حيث القوة الشرائية . لذلك فهم لا يستفيدون



من الزيادة الا في الظاهر .

والقسم الثاني : هم مياسير التجار واولو النعمة والترف ، فهم استفادوا من ارتفاع الاسعار . ولكن الاستفادة تبقى صورية لا حقيقية . لآن التفتحات تزيد أيضاً وقد ينحسرون . ولكنه غالب عن بال المقرزي أن مخزون التجار كان بسم يقل كثيراً عن سعره عند حدوث ارتفاع الاسعار . فهم يحققون أرباحاً طائلة دون أن يتحرك المخزون . ثم تتوالى الارباج عند تجديده أيضاً مادام ارتفاع الاسعار مستمراً ، وكلما كان التجديد سريعاً عظمت الارباج .  
والقسم الثالث : أي متوسطو الحال من التجار ، وأصحاب المايش وهم السوق ، فهم يعيشون بما يتحصل لهم من الربح . ينفقون ما ينمونه . فليس لهم ولا عليهم .

والقسم الرابع : هم أصحاب الفلاحة والحرث . وفيهم فئات : فئة العمال الزراعيين والفقراء ومن لا أرض له ، او يتصرف بأرض صغيرة ، فقد هلك معظمهم من شدة السنين ، وأما المتصرفون بالأراضي الواسعة ، فقد اغتنوا ، وفيهم من عظمت ثروته .

والقسم الخامس : الفقهاء وطلاب العلم ( رجال انكسر ) ، وصغار الموظفين ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن يعيش من الاعطيات السلطانية ، فقد ساءت حالهم ، وعظم بؤسهم ، واشتدت مسكنتهم ، فهم ما بين ميت أو مشتبه الموت .

والقسم السادس : هم أصحاب الصنائع وأرباب المهن . ويحسّر المقرزي بينهم الاجراء ، والحالين ، والخدم ، والسواس ، والفلة ، فقد تضاعف أجورهم كثيراً ، الا انه لم يبق منهم الا القليل لموت

أكثرهم . ونحن لا نوافق المقرري على حشر الأجراء والحمالين  
والخدم والسواس والفلة بين أرباب الصناعة والمهن . فهناك فارق  
كبير بين الأوضاع المادية لكل من الطرفين . فبينما يكون تساج  
الصناعة لأصحاب الصنائع والمهن ، ويملكون وسائل إنتاجهم ذات  
القيمة النسبية ، نرى الآخرين يعيشون من بيع قوة عملهم . وهو  
يسع لا يدر عليهم الأرباح التي يتصورها المقرري .

وإذا كان صحيحاً ما ذهب إليه من تضاعف أجر المذكورين  
كثيراً ، فإن عامل الندرة هو الذي يفسر الزيادة في الأجور . فقد  
هلك معظمهم ، ولم يبق إلا القليل منهم . مما يجعل الطلب عليهم كبيراً  
ويكون العرض قليلاً فترفع الأجور .

أما القسم السابع : فهم أهل الخصاصة والمسكنة الذين  
لا يملكون شيئاً فقد نفي معظمهم جوعاً ، وبرداً ، ولم يبق منهم  
إلا أقل من القليل .

هكذا يتبين لنا أن المقرري كان على حد علمنا أول كاتب  
عربي اتجه إلى أثر النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وأول  
من أرجع أسباب بعض الهزات الاقتصادية والمجاعات واضطراب  
الأسعار إلى عامل النقد . ومما كانت الشوائب التي تنال من نظريته  
فلا شك أنه فتح باباً جديداً في الحياة الاقتصادية . وساهم في وضع  
أسس النظرية الكمية في النقد . وهي نظرية لا تناقض صحتها أو  
خطئها الآن . ولكننا نقول بأن كثيراً من العلماء أخذوا بها  
وتناقضوها جيلاً بعد جيل ، وأدخلوا عليها جملة في التحسينات  
والإضافات حتى انتهت إلى الشكل الذي صاغها فيه العالم « فيشر »

عام ١٩١١ . ذلك أن كل مبادلة اقتصادية تشتمل على عنصرين هي البضاعة والنقد . فإذا حدثت حركة عامة في الاسعار بين تاريخين معينين ، لم يطرأ فيها على كميات البضائع كبير تغير ، فتكون تلك الحركة متأية عن اختلاف كميات النقد . فإذا رمزنا الى السعر بحرف « ع » ، والى النقد بحرف « ن » ، والى كمية المعاملات بحرف « ك » ، كان السعر :

$$ع = \frac{ن}{ك}$$

وإذا أخذنا سرعة النقد « س » ، بعين الاعتبار ، وكذلك النقود الفرعية من شيك وحساب جار وغيره ورمزنا اليه بالحرف « ن » ، والى سرعته بالحرف « س » ، كان السعر :

$$ع = \frac{ن \times ن \text{ من}}{ك}$$

فإذا بقي عدد المعاملات ثابتاً او تغير قليلا ، وازداد السعر كثيراً ، فإن الزيادة المذكورة تكون متأية عن زيادة النقد . والعكس بالعكس . وقد انتهى المقرري الى النتيجة الاولى البسيطة عندما ارجع ارتفاع الاسعار الشديد الى الزيادة الهائلة في كمية النقد الفلوس . والى جانب هذا الكشف الهام الذي وفق المقرري اليه ، يجده يقترب كثيراً من كشف آخر هو تحسسه بقانون « غره شام » . القائل : ان النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول . ولكن هذا التحسس يبقى مبهماً ، دون ان ينكشف له تماماً . فهو يقول : « كثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة ، وراجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد . وقلت الدراهم لسبيين :

أحدها عدم ضربها البتة ، والثاني سبك ما بأيدي الناس منها  
لاتخاذها حلياً ، . فعندما اخذت الفلوس بالنزول الى التداول ،  
راجعت الدراهم التي تُعتبر قدماً جيداً بالنسبة الى الفلوس ، وطردت  
من التداول شيئاً فشيئاً ، حتى راجت الفلوس وغلبت ، وآثر  
الناس صياغة ما تجمع لديهم من الدراهم ، نتيجة طردها من التداول ،  
على ارجاعها الى السوق .

ترى ما هو الفارق بين مجاعات المقرزي وبين الازمات الاقتصادية  
التي عرفنا بعضها في أزمان حديثة مختلفة ؟

ليست الازمات غير ظاهرات اقتصادية ملازمة للنظام الرأسمالي .  
أخذت بالشدة والاتساع والعمق في المرحلة الامبريالية ( الاستعمار )  
الحديثة . فبعد ان توطدت الصناعة الرأسمالية ، وانتشرت الآلة ،  
وازداد تمركز الانتاج ورأس المال ، ونشأت الارتباطات الواسعة بين  
المديد من المؤسسات الانتاجية ، ونشأت السوق العالمية ، وتوطدت  
الاحتكار ، اصبحنا نشعر بين وقت وآخر بهزات اقتصادية عنيفة ،  
واسعة ، عميقة ، تبدأ بهبوط الاسعار ، وتوقف النشاط الاقتصادي  
عن الصعود في مسيره ، واما حداره هابطاً حتى يبلغ اخفض نقطة  
تشهي منها دورة الازمة ، ثم يعود النشاط الاقتصادي من جديد . لهذا  
فتحن لا نستطيع اطلاق تسمية الازمة على الهزات الاقتصادية او  
المجاعات التي تكلم عن امثالها المقرزي ، في بلد يعيش في نظم  
اقطاعية ، او شبه اقطاعية او حرفية ، وما يزال اتاجه بسيطاً ،  
طبيعياً او اقرب الي الطبيعي ، ولا يعرف من ادوات الانتاج وتمركز رؤوس  
الاموال الا شيئاً بسيطاً جداً . لذلك كانت ظواهر الازمة تختلف

تمام الاختلاف عن ظواهر المجاعة وان اتفقتا في بعض الامور .

فلازمة يرافقها انخفاض اسعار علم ، شامل لمختلف السلع تقريباً ، بينما نجد في المجاعات ارتفاعاً عنيفاً قوياً في اسعار بعض السلع التي ترتبط ارتباطاً قوياً بتأمين العيش الضروري للانسان من مأكـل وملبس وعلاج ... اما اسعار الكماليات والحاجات الاخرى فتبهـط هبوطاً عنيفاً ايضاً . وفي الازمة يشـل الانتاج لرخص الاسعار ، وضعف القوة الشرائية عند الجماهير ، وفيض السلع النسي . اما في المجاعة فيتوقف الانتاج تقريباً بسبب شدة الغلاء ، وضعف القوة الشرائية عند الجماهير ، ونـدرة السلع الضرورية للعيش . وتمـظـم خسائر الشركات والمؤسسات في الازمة ، وتوجه ضربة موجـة للمحتكرين . اما في المجاعات فيصبح محتكرو الاشياء الضرورية للحياة اسياد الموقف ، ويجنون ارباحاً هائلة على حساب بسـؤس الجماهير . وينتشر الجوع في الازمة بين جماهير المال رغم رخص الاسعار الهائل ، وفيض الانتاج النسي ، لان هذه الجماهير لا تملك القوة الشرائية اللازمة لاقتناء تلك المواد المكثسة في المخازن . ولكن نطاق الجوع في المجاعات اعظم اتساعاً واشمل . ولا تجد غالبية الناس ما يحتاجه ، على فرض تمتها بقوة شرائية عظيمة ، نظراً لقلة العرض وكثرة الطلب . واخيراً فان الازمة كثيراً ما تستقل من قطر الى قطر . ومن قارة الى قارة . نظراً لتشابك العلاقات الاقتصادية في مرحلة الاحتكار خاصة ، كما كان شأن أزمة عام ١٩٢٩ وغيرها ، اما المجاعة فقد تنحصر في قطر واحد أو بلد واحد . ثم ان علاج الازمات اصبح أمراً مستمصباً تقريباً ولا

يجد لها حلا الا باثارة الحروب العالمية ، كما حدث لأزمة عام ١٩١٣ ،  
وعام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، ولن يقضى عليها نهائياً الا بالقضاء على النظام  
الرأسمالي الذي أوجدها . اما المجاعات فيمكن علاجها بتأمين المواد  
اللازمة ، تحت تأثير قانون المرض والطلب ، ولا سيما في هذه الايام  
التي ارتقت فيها وسائل المواصلات والنقل كثيراً .

• • •

هذه نظرة عاجلة تلقى على المقرزي في « اغانة الامة » بكشف  
الغمة . وهي نظرة لا تضع النقاط الواضحة على الحروف الواضحة ،  
بل تفتح الباب للنقاش والعمل حتى تكون هنالك دراسة اعمق  
واشمل في مستقبل قريب ، فنستطيع وفاة بعض الحق لكاتبنا ؛  
والقيام ببعض الواجب تجاه جماهيرنا العربية .

واننا لتتقدم بالشكر الى الاستاذ عبد النافع طلحيات الذي  
انكب على تدقيق هذا الكتاب ، وضبط مفرداته ، مستعيناً بمجهود  
ومجهود من سبقه ، حتى خرج على هذا النحو الذي يراه القاري .  
ولا بد من الاشارة الى ان استاذنا الكريم أحب ان يعرض قول  
المقرزي كما ورد في الاصل ، ولو كان متضمناً بعض الاخطاء  
اللغوية في النحو والصرف وهو شيء معروف في اسلوب المقرزي ، وذلك  
سماً وراء الامانة ، ونشداناً للصدق في العرض .

كما تتقدم بالشكر الى دار ابن الوليد التي اخرجت هذا الكتاب بالذات  
في هذا الظرف التاريخي الذي يمر به العالم نتيجة اقدام الاستعمار على اعتبار  
مصر الشقيقة « مجرمة » لممارستها حقاً من حقوق سيادتها . اذ أمت قناة  
السويس لتجثت بعض جذور الاستعمار ، ولتؤمن الاموال المصرية

اللازمة لتمويل السد العالي الذي « يروض » النيل ، ويخضمه لارادة الانسان ، عن طريق « الخزن المستمر للمياه » ، فينتظم الري بها كان الوضع الذي يكون النيل عليه ، سواء اكان شحيحاً ضحلاً ، او فائضاً الى درجة التهديد باحداث الكوارث الخطيرة . فتتسع الاراضي المروية والمزروعة ، وتتوفر القوى الكهربائية الرخيصة ، فيزيد الانتاج الزراعي والصناعي ، وتزدهر التجارة ، ويرتفع مستوى حياة الجماهير . وبذلك يقضي على سبب من اسباب المجاعات التي حدثنا المقريري عنها ، وعن قتلها الملايين العديدة خلال المصور . كما تهيأ الاسباب الحاسمة لبناء مصر جديدة :  
جديدة بحريتها الكاملة ، وصناعتها الجبارة ، وجماهيرها التي تخلق كل شيء . ويخلق كل شيء لها (١) .

### بدو اليمن السباعي

(١) نأسف لوقوع بعض الاخطاء المطبعية التي لن تنفل عين القارئ عنها ، ونحب التنويه الى خطيئة تاريخية وردت في الصفحة « ٥ » :  
« وامتد حكم الثانية مائة وثلاثين عاماً ... والصواب مائة وتسماً وثلاثين عاماً ... »





المقريري

اغارة الائمة بكشف الفممة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . الحمد لله  
مصرف الأمور بحكمته ، ومجريها كيف يشاء بقدرته ، أنعم على قوم  
فأوقفهم على ماخفي من بديع صنعه ، ووقفهم لاتباع ما درس من  
شريعته ، وآتاهم بياناً وحكماً ، وألهمهم معارف وعلماً ، وأيدهم في  
أقوالهم ، وسددهم في أفعالهم ، حتى بينوا للناس أسباب ما نزل من  
الحق ، وعرفهم كيف الخلاص مما حل بهم من جليل الفتن ؛ وأصل  
آخرين فأكثروا في الأرض الفساد ، وأملى لهم (١) حتى أهلكوا  
بطغيانهم العباد والبلاد ، واستدرجهم من حيث لا يشعرون ، فهم  
في ضلالهم يعمهون ، ويأطلمهم يفرحون ، ولبيد الله يذلون ، وعن  
عبادة ربهم يستكبرون .

أحمدة محمد عبد عرف قدر أنعم الله عليه فجز عن  
شكرها ، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ، فاعتمد عليه  
في تيسير عسرها .

وصلى الله على نبينا محمد الذي هدى الله به العباد ، وأزال  
بشرعته الجور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ، وأوليائه وأجابه ،  
صلاة لا ينقطع مددها ولا يحصى عددها .

(١) أمليت له - أمهته (أسلس البلاغة)

وبعد فانه لا طال أمد هذا البلاء المبين ، وحل فيه بالخلق  
أنواع العذاب المبين ، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن  
فيها مضي مثلها ولا مر في زمن شبيها ؛ وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها  
ولا يكون أبداً عن الخلق انفصالها ؛ وذلك أنهم قوم لا يفقهون ، وبأسباب  
الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن روح الله آيسون .  
ومن تأمل هذا الحادث من بدايته الى نهايته ، وعرفه من أوله  
الى غايته ، علم ان ما بالإناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم  
عن النظر في مصالح العباد ، لا أنه كما مر من الغلوات (١) ،  
واقضى من السنوات المهلكات ؛ إلا أن ذلك يحتاج الى إيضاح  
وبيان ، ويقضي الى شرح وتبيان. فعزمت على ذكر الأسباب التي  
نشأ منها هذا الأمر الفظيع . وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصائب  
الشنيع . وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء ، مع  
الالامع بطرف من أسرار هذا الزمن ، وإيراد نبذ مما غبر من  
الغلاء والمحن . راجيا من الله سبحانه أن يوفق من أسند اليه أمور  
عباده ، وملكه مقاليد أرضه وبلاده ، الى ما فيه سداد الأمور ،  
وصلاح الجمهور ، إذ الأمور كلها - وجلها - اذا عرفت أسبابها سهل  
على الخبير صلاحها . وبالله المستعان على كل ما عز وهات ، وهو  
يقول الحق ويهدي الى سواء السبيل .



(١) الصحيح « أغلية » ، ومفرده « غلاء » بفتح التين ؛ أما « الغلوات »  
فمفردهما « الغلوة » ومعناها « المرة والغاية » ، ورميه السهم أبدا ما يقدر عليه ،  
وتجمع أيضا على « غلاء » بكسر التين . ( محيط المحيط ) .

## فصل في ذكر مقدمة حكمية تشمل على قاعدة كاية

اعلم أيديك الله بروح منه ، ووفقك الى الفهم عنه ، انه لم  
تزل الامور السالفة كلها كانت أصعب على من شاهدها ، كانت أظرف  
عند من سمعها . وكذلك لا تزال الحال المستقبلية تتصور في الوم  
خيرا من الحالة الحاضرة . لان ملالة الحالة الحاضرة تزين في الوم  
الحالة المستقبلية . فلذلك لا يزال الحاضر أبدا منقوصا حقه ، بمجرد  
قدره . لان القليل من شره يرى كثيرا . اذ القليل من المشاهدة  
أرسخ من الكثير من الخبر . وإذ مقاساة السير من الشدة أشق  
على النفس من تذكر الكثير مما سلف منها . مثال ذلك شخص  
أرقه البراغيث ليلة ، فتذكر بذلك ليالي ماضية أرقته فيها حرارة  
الحى . فيرى شىء ان توم تلك الحى ، وتذكر تلك الايام  
الماضية ، أخف عليه من ديب البراغيث على جسمه في وقته ذلك .  
ولا جرم ان هذا الحال وان كان هكذا موقعه في الوقت الحاضر  
من الحس ، فليس كذلك حكمه في الحقيقة . لانه لا يقدر أحد  
ان يثبت القول بأن ديب البراغيث على الجسم ، وقرصها أنكى من  
حرار الحى ، وأن السهر في حال الصحة أشد من السهر على  
أسباب المنية .

ولما كانت الحالتان هكذا في التمثيل ، وجب علينا ان  
نسلم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بمحادث زمنهم على ما زعموه من  
ان هذه الحوادث صعبة عليهم . ولا نسلم لهم ما جاوزوا به الحد ،  
من ادعائهم انها في المقارنة والقياس أصعب من التي مضت . مثاله لو  
أن رجلا قام من فراشه وهو بمصر في بعض ايام الشتاء سحرأ ، ..

جورز الى رحاب داره ، فرأى الامطار نازلة ، والارض بالماء قد امتلأت ، فقال هذا يوم شديد البرد ، لكان ذلك من قوله غير مردود ولا منكر . لانه قال بما وجه في نفسه ، وبما جرت عادة الناس ان يقولوه . فان عجز عن احتمال ما وصل الى جسمه من البرد ، ورجع الى فراشه فالتحف ، وقال هذا اليوم برده اشد من البرد الواقع بيلاده الروم والترك ، لم تجز هذه المقالة ، وُعدَّ قائلها في الضعف واللين والفرارة (١) بمنزلة بنيات الخدور ، وربات الحجول . بل نخرجه عن لحافه ، وزيه الاطفال وكيف يمرون في تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم اذا رأى ذلك ان الذي أطب فيه من الشكاية زمانه ليس لافراط شدة الزمان ، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر ، ان شاء الله تعالى ، من الغلوات (٢) الماضية ما يتضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه الحن التي نزلت بالناس في هذا الزمان بأضعاف مضاعفة ، وان كانت هذه المحنة مشاهدة وتلك خبراً . واعلم ان المسموع الماضي لا يكون أبداً موقعه من القلوب موقع الموجود الحاضر في شيء من الاشياء ، وان كان الماضي كبيراً والحاضر صغيراً ، لان القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسمع . والله يؤتي الحكمة من يشاء . ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً ، وما يذكر إلا أولو الالباب . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

( ١ ) الفرارة - بفتح الين - التصاني بمد حنكة ، والنفة . ( محيط المحيط )

( ٢ ) سنحافظ على هذه الصيغة فيما يلي بغير تطبيق . ( انظر التعليق على

استعمال هذه الكلمة في حاشية سابقة ) .

## فصل في ابراد ما حل بمصر من الفانات

### وعطيات يسيرة من أنباء تلك السنوات

اعلم حاط (١) الله نعمتك وتولي عصمتك ، ان الغلاء والرخاء ما زالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد ، منذ برأ الله الخليفة في سائر الاقطار وجميع البلدان والامصار . وقد دون تقلة الاخبار ذلك ، وبسطوا خبره في كتب التاريخ . وعزمني ، ان شاء الله تعالى ، ان افرد كتاباً يتضمن ما حل بهذا النوع الانساني من المحن والكوائن المجيحة (٢) ، منذ آدم عليه السلام ، والى هذا الزمن الحاضر . فاني لم أر لاحد في ذلك شيئاً مفرداً . واذكر هنا جليل ما حل بمصر خاصة من الغلاء فقط ، على سبيل الاختصار ، والاضراب عن التطويل والاكثر . فأقول وبالله أستعين فهو المين : قد ذكر الاستاذ ابراهيم بن وصيف شاه في كتاب أخبار مصر لما قبل الاسلام ، وهو كتاب جليل الفائدة رفيع القدر ، ان اول غلاء وقع بمصر كان في زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان ، واسمه أفروس بن مناوش الذي كان طوفان (٣) نوح عليه الصلاة والسلام في زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهلوف . وكان سبب الغلاء ارتفاع الامطار ، وقلة ماء النيل . فعمقت أرحام

( ١٠ ) منناه حفظ وصان وتمهد . ( محيط المحيط ) .

( ٢ ) من الجائحة . ج جوائح . وهي الكوارث

( ٣ ) توجد بالقلعشتدي ( صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢ ) إشارة الى

هذا الملك الفرعوني ، والى ان عهده يوافق زمن الطوفان ،

البهايم ، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان . ثم وقع غلاء في زمن فرعان بن مسور ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان . وسببه ان الظلم والهرج (١) كثر حتى لم ينكره احد . فاجذبت الارض ، وفستت الزروع . وجاء بعقب ذلك الطوفان ، فهلك الملك فرعان وهو سكران . وهو اول من سمى باسم فرعان (٢) .

ثم وقع غلاء في زمن أريب (٣) بن مصرم ، ثالث عشر ملوك مصر بعد الطوفان : وكان سببه أن ماء النيل توقف جريه مدة مائة وأربعين سنة . فأكل الناس البهايم حتى فئيت كلها . وصار الملك أريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يسط كفيه ويقبضها من الجوع . فلما اشتد الأمر عليه ، وطال احتباس النيل ، وشمل الموت أهل الاقليم ، كتب أريب الى لادو بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ؛ فكتب لادو الى أخيه أرغشد بن سام فلم يجبه بشيء ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام ، فكتب اليه أريب يلتمس منه الدعاء برفع ما نزل بأرض مصر ، فأجابه هود عليه السلام : إني أدعو لكم في يوم كذا فانتظروا فيه جرى النيل . فلما كان ذلك اليوم جمع أريب من بقي بمصر من الرجال والنساء ،

( ١ ) الهرج - الفتنة ( اساس البلاغة )

( ٢ ) في القلشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ، ص ٤١٢ « اشارة الى هذا

الملك أيضاً ، وإلى أولويته في التسمية بهذا الاسم .

[ ٣ ] ينسب القلشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ، ص ٣٨٥ ، ٤١٣ «

والقريري « المواعظ والاعتبار » ج ١ ، ص ١٧٥ « مدينة أريب القديمة ، وموضعها شرقي بنها الحالية بالوجه البحري ، الى هذا الفرعون .



وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى ، وضجوا واستغاثوا اليه . وكان ذلك عند انتصاف النهار في يوم الجمعة . فاجرى الله سبحانه وتعالى النيل في تلك الساعة . الا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى الى هود عليه السلام أن ابث الى أريب بمصر أن يأتي لحف جبلها ، وليحضر بمكان كذا . فكتب هود الى أريب يعلمه . فجمع قومه وحفروا . فاذا عقود قد عقدت بالرصاص ، ومحتها غلال كأنها وضعت حينئذ ، وهي باقية في سنبها لم تدرس . فكتبوا ثمانية شهور في قلعها . وزرعوا منها وتقتوتوا نحو خمس سنين . فأخبره أخوه صابر بن مصرم ان اولاد قاييل بن آدم عليه السلام لما انتشروا في الارض وملكوها ، علموا أن حادثة تحدث في الأرض ، فبنوا هذا البناء ، ووضعوا فيه هذه الغلال . فزرعت مصر وأخصبت حتى يبع كل أردب بدائق (١) ، ودام الرخاء مدة مائتي سنة .

ثم وقع الغلاء في زمن الملك الثاني والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان . وهو الثاني من ملوك المائة ، وهو الثالث من الفراعنة في قول مؤرخي اقبط . واختلف في اسم هذا الملك : فقيل ان اسمه نهرواس . وقيل بل اسمه الريان بن الوليد بن درمخ العمليقي . وهذا الغلاء دبر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام .

«١» الدائق لفظ قديم في الفارسية القديمة والارمنية أيضاً ، واستعمله العرب في الجاهلية للدلالة على وزن معين ، وفي التقدير أيضاً . ثم استعمل في العصر الاسلامي كوزن ثقله عشر حبات من الشعير ، أو أربعين من حبات الارز ، أو ثلاثة قرايط وثمان قيراط .

وقد ذكره الله سبحانه وتعالى في القرآن العظيم . وتضمنته التوراة . واشتهر ذكره في كتب الامم الماضية والحالية ، فأغنى عن ذكره . ثم وقع غلاء وجذب هلك في الزروع والأشجار ، وققدت فيه الحبوب والثمار ، وعم الموت الحيوانات كلها . وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام الى فرعون . وخبر هذا الغلاء مشهور في كتب الاسرائيليين وغيرهم . وكفى اشارة اليه ، ودلالة عليه قوله سبحانه وتعالى : ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون ؛ وقوله تعالى : ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الاموال والانفس والثمرات اطهم يذكرون . ثم وقع بالارض ، قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ، انواع من البلاء والحزن عمت المعمور من الارض . وخص مصر منها كثير من الغلاء ، ذكرناه في موضعه .

ثم جاء الله سبحانه بالاسلام . فكان اول غلاء وقع بمصر في سنة سبع وثمانين من الهجرة . والامير يومئذ بمصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان ، (١) من قبل أبيه . فتشائم به الناس ، لانه اول غلاء ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر .

ثم وقع غلاء في الدولة الاخشيدية في محرم سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، والامير يومئذ ابو القاسم أئفوجور بن الاخشيد ، فثارت الرعية ، ومنموه من صلاة العتمة (٢) في الجامع العتيق .

«١» ذكر ابو المحاسق [ النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ١ ، ص ٢١٠ -

٢١٦ ] ان هذا الوالي هو الذي حول دواوين مصر من القبطية الى العربية .

«٢» العتمة هنا الثلث الاول من الليل بعد غيوبة الشفق ، او وقت صلاة العشاء

الآخرة . ( يحيط المحيط ) .

ثم وقع غلاء في سنة احدى وأربعين وثلاثمائة ، فكثر  
 الفجار في أعمال مصر ، وأتلف الثلات والكروم وغيرها . ثم  
 قصر النيل ، فنزع (١) السعر في شهر رمضان . وفي سنة ثلاث  
 وأربعين وثلاثمائة ، عظم الغلاء ، حتى بيع القمح كل ويتين (٢)  
 ونصف بدينار . ثم طلب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا  
 منبر الجامع بمصر .

ثم وقع الغلاء في الدولة الاخشيدية ايضاً ، واستمر تسع  
 سنين متتابعة . وابتدأ في سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة . والامير  
 اذ ذاك علي بن (٣) الاخشيد ، وتدير الامور الى الاستاذ ابي  
 المسك كافور الاخشيدي . وكان سبب الغلاء ان ماء النيل انتهت  
 زيادته الى خمسة عشر ذراعاً وأربع اصابع . فنزع السعر بعد رخص .  
 فلما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير . وعز الخبز فلم يوجد .  
 وزاد الغلاء حتى بلغ القمح كل ويتين بدينار . وقصر مد النيل  
 في سنة ثلاث وخمسين . فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعاً وأربعة  
 اصابع . واضطرب فزاد مرة وقص أخرى حتى صار في النصف  
 من شهر بابه الى قريب من ثلاثة عشر ذراعاً . ثم زاد قليلاً  
 وانحط سريعاً . فعمم الغلاء ، وانتقصت الاعمال لكثرة الفتن

«١» منى هذا الفل هنا الجري بسرعة - ومنه مثلاً تزعم الفرس بمنى جرى طلقاً  
 من غير توقف . ( محيط المحيط ) .

«٢» الوية مكيال للحبوب ، سمته سدس الأرب .

«٣» تولى هذا الامير الحكم في مصر ( ٣٤٩ - ٣٥٥ ، ٩٦٠ - ٩٦٦ م ) ،  
 بعد اخيه انوجور . انظر تفصيل ذلك في ابي المحاسن ( النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة -  
 ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، وما بعدها ) ، والكندي ( كتاب الولاة ، ص ٢٩٦ ) .

ونهب الضياع والغلات . وماج الناس في مصر بسبب السم .  
 فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط في يوم جمعة ، وازدحموا عند المحراب .  
 فمات رجل وامرأة في الزحام . ولم تصل الجمعة يومئذ . وتمادى  
 الغلاء الى سنة أربع وخمسين . وكان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا .  
 وأصابع . وفي سنة أربع وخمسين نفسها ، كان مبلغ الزيادة ستة عشر  
 ذراعا وأصابع . وفي سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة  
 عشر ذراعا وأصابع ، وقصر مده وقلت جريته . وفي سنة ست  
 وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثني عشر ذراعا وأصابع . ولم يقع مثل  
 ذلك في الملة الاسلامية . وكان على امارة مصر حينئذ الامتاذ  
 كافور الاخشيدي . فعظم الامر من شدة الغلاء .

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعددت الفتن . وكانت  
 حروب كثيرة بين الجند والامراء قتل فيها خلق كثير . وانهت  
 أسواق البلد ، وأحرقت مواضع عديدة . فاشتد خوف الناس ،  
 وضاعت اموالهم ، وتغيرت نياتهم ، وارتفع السعر ، وتعذر وجود  
 الاقوات حتى بيع القمح كل وية بدينار . واختلف المسكر :  
 فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبد الله بن طنج ، وهو يومئذ  
 بالرملة . وكاتب الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمي (١) . وعظم

« ١ » اضاف القريري بإيراد هذه الحقيقة هنا - وهو يعرف الضنك السائد

بمصر حين ذاك - سبباً اقتصادياً لتجاع الفتح الفاطمي لمصر ، وهذا عدا الاسباب المروقة  
 المتواترة . انظر مثلاً أبا الحسن (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٣ ، ص ٣٢٦ ،  
 ج ٤ ، ص ٢٣ ، وما بعدها ) ، راجع ايضاً القريري ، (المواظ والاعتبار - طبعة  
 يولاق - ج ١ ، ص ٩٩) .

الارجاف بمسير القرامطة الى مصر . وتواترت الاخبار بمجيء  
 عساكر المزم من المغرب ، الى ان دخلت سنة ثمان وخمسين  
 وثلاثمائة . ودخل القائد جوهر بمساكر الامام المعز لدين الله ،  
 وبني القاهرة المعزية . وكان مما نظر فيه أمر الاسعار . ففرض  
 جماعة من الطحانين وطيف بهم . وجمع سمسرة القلات بمكان  
 واحد . وتقدم ألا تباع القلات الا هناك فقط . ولم يجعل  
 لمكان البيع غير طريق واحدة . فكان لا يخرج قذح قمح الا  
 ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب . واستمر القلاء الى سنة ستين ،  
 فاشتد فيها الوباء ، وفشت الامراض ، وكثر الموت حتى عجز  
 الناس عن تكفين الاموات ودفنهم . فكان من مات يطرح في  
 النيل . فلما دخلت سنة احدى وستين انحل السعر فيها ، وأخصبت  
 الارض ، وحصل الرخاء .

ثم وقع القلاء في ايام الحاكم بأمر الله ، وتدير أبي محمد  
 الحسن بن عمار ، (١) وذلك في سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . وكان  
 سببه قصور النيل . فان الزيادة بلغت الى ستة عشر ذراعاً واصابع .  
 ففزع السمر وطلب القمح فلم يقدر عليه . واشتد خوف الناس .  
 وأخذت النساء من الطرق ، وعظم الامر ، وانهى سعر الخبز الى  
 أربعة أرتال بدرهم . ومشت الاحوال بالمحطاط السعر بعد ذلك .

«١» كان هذا الرجل ، حسباً ذكر ابو المحاسن ، (النجوم الزاهرة - طيبة  
 القاهرة - ج ٤ ، ص ١٢٢) ، احد الوصيين الذين عينها الخليفة العزيز ، وهو على  
 خراش الموت ، للمنايا بولده وخليفته الحاكم بأمر الله . وقد تلقى ابن عمار هذا بلقب  
 «امين الدولة» فكان اول من استقام له هذا اللقب من الخوارج في الدولة الفاطمية .

فلما كانت سنة خمس وتسعين وثمانمائة ، توقف النيل حتى كسر الخليج في آخر مسرى ، والماء على خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع . وإنتهت الزيادة الى ستة عشر ذراعاً وأصابع . فارتفعت الاسعار ، ووقفت الاحوال في الصرف . فان الدرهم المعاملة (١) كانت تسمى يومئذ بالدرهم المزايده والقطع . فتعنت الناس فيها . وكان صرف الدينار ستة وعشرين درهماً منها . فتزايد سعر الدينار الى ان كان في سنة سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار . وارتفع السعر ، وزاد اضطراب الناس ، وكثر عنتهم في الصرف ، وتوقفت الاحوال من اجل ذلك . فتقدم الامر بانزال عشرين صندوقاً من بيت المال (٢) بمائة دراهم ففرقت في الصيارف . ونودي في الناس بالنع من المعاملة بالدرهم القطع والمزايده ، وان يحملوا ما بأيديهم منها الى دار الضرب (٣) ، وأجلوا ثلاثاً . فشق ذلك على الناس لتلاف أموالهم . فانه كان يدفع في الدرهم الواحد من

---

(١) المقصود بالدرهم المعاملة هنا ما كان منها مفروضاً حسب قوانين الدولة القائمة ، متداولاً بين الناس بقيمة الرسمية . انظر القلشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٥ - ٤٦٨) .

(٢) كان مقر بيت المال في مصر منذ الفتح العربي بالجامع المتيق ، وينسب بناؤه الى قرة بن شريك والى مصر (٩٠ - ٨٩١ ، ٧٠٩ - ٧١٠ م) . والى اسامة بن زيد التنوخي ايضاً ، وهو صاحب الخراج في ولاية عبد الملك بن رفاعه على مصر (٩٣ - ٨٩٨ ، ٧١٢ - ٧١٧ م) .

(٣) بنيت دار الضرب بالقاهرة في زمن الخليفة الامر الفاطمي بجهة العشاشين قرب الجامع الأزهر ، وقد تولى بنائها الوزير المأمون بن البطاحي ، وسميت بالدار الآمرية .

الدرهم الجدد (١) أربعة دراهم من الدرهم القطع والمزايمة . وأمر ان يكون الخبز ، كل اثني عشر رطلا بدرهم من الدرهم الجدد ، وان يصرف الدينار بثمانية عشر درهما منها . وضرب عدة من الطحانين والخبازين بالسيوط (٢) ، وشهروا من اجل ازدحام الناس على الخبز ، فكان لا يباع الا مبلولا . وقصر مد النبل حتى انتهت الزيادة الى ثلاثة عشر ذراعاً واصابع ، فارتفعت الاسعار . وبرزت الاوامر لمعمود الصقلي متولي (٣) الستر بالنظر في أمر الاسعار : فجمع خزان القلال والطحانين والخبازين . وقبض على ما بالساحل من القلال ، وأمر ان لا تباع الا للطحانين . وسعّر القمح كل تليس (٤) بدينار الاقراط ، والشعير عشر ويات بدينار ، والحبب عشر حمالات بدينار ، وسعّر سائر الحبوب والمبيعات ، وضرب جماعة بالسيوط وشهروا ، فسكن الناس بوجود الخبز . ثم كثر ازدحامهم عليه ، وتمنر وجوده في العشايا (٥) . فأمر ان لا يباع القمح الا

( ١ ) يظهر ان هذا اللفظ كان يستعمل دائماً للدلالة على ما يستجد ضربه من النقود بأنواعها في عهد من اليهود ، تميزاً لها في الغالب من النقود العتيق . انظر القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ .

( ٢ ) كذا ورد في الاصل وهو جمع سوط ، على انه غير وارد في محيط المحيط ، حيث الجمع سياط واسواط فقط .

( ٣ ) لا يوجد بالقلقشندي ( صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ - ٤٩٨ ) ، في باب الوظائف بالدولة الفاطمية ، موظف بهذا الاسم ، على انه يوجد في Dozy, Suppl. Dict. Ar. من يسمون باسم اصحاب السائر ، وم طائفة من الخدام الموكلين بالحريم .

( ٤ ) التليس - والتلية ايضاً - كيس من الصوف او الخوص ، فوسمة معينة .

( ٥ ) المشاي جمع عشى وعشية ، ومناه آخر النهار ، او من صلاة المغرب الى العتمة . « محيط المحيط » .

الطحانين ، وشد في ذلك . وكبت عدة حواصل . وفروا فيها من القمح على الطحانين بالسعر . واشتد الامر ، فبلغ الدقيق كل حمة بدينار ونصف ، والخبز ستة ارطال بدرهم . وتوقف النيل عن الزيادة ، فاستسقى الناس مرتين . وارتفع السعر ، فبلغت الحمة من الدقيق ستة دنانير . وكسر الخليج ، والماء على خمسة عشر ذراعاً . فاشتد الامر . وبلغ القمح كل تليس أربعة دنانير ، والأرز كل وية بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ، ولحم الضأن رطل بدرهم ، والبصل عشرة أرتار بدرهم ، والجن ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الاكل ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الوقود رطل بدرهم .

وبلغت زيادة النيل في سنة ثمان وتسعين أربعة عشر ذراعاً وأصابع . فلحق الناس من ذلك شداً . وتماذى الحال الى سنة تسع وتسعين . فكسر الخليج في خامس عشر توت ، والماء في خمسة عشر ذراعاً ، فنقص في تاسع عشر توت وانحط . فعظم الامر ، وكظ<sup>(١)</sup> الناس الجوع . فاجتمعوا بين القصرين ، واستنأوا بالحاكم في ان ينظر لهم ، وسأله ان لا يهمل أمرهم ، فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : « انا ماض الى جامع<sup>(٢)</sup> راشدة ، فأقسم بالله ائن عدت فوجدت في الطريق موضعاً يطؤه

(١) كظني الامر : غمني وملأني غيظاً ( اساس البلاغة )

(٢) بني الخليفة الحاكم بأمر الله هذا الجامع سنة ٣٩٣ هـ ( ١٠٠٢ م ) ، بينوني القسطنطينية حيث نزلت فيلة راشدة ابان الفتح العربي لهر ، وهذا اصل تسميته بذلك الاسم . القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٤٥ .



حماري مكشوفاً من الغلة لأضربن رقبة كل من يقال لي ان عنده شيئاً منها ، ولا تحرقن داره وأنهن ماله . ثم توجه وتأخر الى آخر النهار ، فما بقي احد من اهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته او منزله وشوئها في الطرقات . وبلغت اجرة الحمار في حمل النقلة الواحدة ديناراً . فامتلات عيون الناس ، وشبعت نفوسهم . وأمر الحاكم بما يحتاج اليه في كل يوم ، ففرضه على ارباب الثلات بالنسيئة ، وخيّرهم في ان يبيعوا بالسعر الذي يقرره بما فيه الفائدة المحتملة لهم ، وبين ان يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم من بيع شيء منها الى حين دخول الغلة الجديدة . فاستجابوا لقوله ، وأطاعوا أمره ، وانحل السعر ، وارتفع الضرر ، ولله عاقبة الامور .

ثم وقع غلاء في خلافة المستنصر ، ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبي محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن اليازوري<sup>(١)</sup> ، وسببه قصر النيل ، في سنة أربع واربعين واربعمائة . وليس بالخازن السلطانية شيء من الثلات . فاشتدت المسغبة . وكان سبب خلو الخازن ان الوزير ، لما اضيف اليه القضاء في وزارة أبي البركات ، كان ينزل الى الجامع بمصر في يومي السبت والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس في الزيادة<sup>(٢)</sup> منه للحكم ، على رسم من تقدمه . واذا صلى

(١) بلغ هذا الوزير من سعة النفوذ وعظم الخطوة ان المستنصر سأله ان يقرن اسمه باسمه على السكة ؛ فكان ذلك لمدة شهر . انظر الكندي : كتاب القضاء ، ص ٣١٦ ، السيوطي : حسن المحاضرة ؛ ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٢) الزيادة من المسجد ما يضاف الى البناء الاصلي من جديد ؛ والجامع دمشق جاب اسمه باب الزيادة ؛ وفي (Dozy.Supp.Dict.Ar.) ان هذا اللفظ يستعمل بمعنى الباب نفسه .

المصر رجع الى القاهرة .

وكال في كل سوق من اسواق مصر على ارباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى امرهم . والاخباز بمصر في أزمنة المساعب متى بردت لم يرجع منها الى شيء لكثرة ما يفتش بها . وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها . ومحاذها دكان آخر لصلوك يبيع الخبز بها ايضاً . وسعره يومئذ أربعة ارطال بدرهم وثمان . فرأى الصلوك أن خبزه قد كاد يبرد . فأشفق من كساده . فنادى عليه أربعة ارطال بدرهم ، ليرغب الناس فيه . فاثال الناس عليه حتى بيع كله لتساعه . وبقي خبز العريف كاسداً . فحنق العريف لذلك ، ووكل به عونين من الحسبة أغرماء عشرة دراهم . فلما مر قاضي القضاة أبو محمد اليازوري الى الجامع استفتا به . فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بالرجل . فذكر المحتسب أنه العادة جارية باستخدام عرفاء في الاسواق على ارباب البضائع . ويقبل قولهم فيما يذكرونه . فحضر عريف الخبازين بسوق كذا ، واستدعى عونين من الحسبة . فوقع الظن أنه أنكر شيئاً اقتضى ذلك . فأحضر الوزير الخباز وأنكر عليه ما فعله ، وأمر بصرفه عن العرافة . ودفع الى الصلوك ثلاثين رابعياً (١) من الذهب ، فكاد عقله يختلط من الفرح . ثم عاد الصلوك الى حانوته ، فاذا عجته قد خبزت ، فنادى عليها خمسة ارطال بدرهم . قال الزبون اليه ، وخاف من سواه من الخبازين برّد أخبازهم فباعوا كبيمه .

(١) اختار القريري « شذور العقود » ص ٢٤ « الى هذا النوع من النقد ؛ قال انه الخليفة المأمون العباسي هو الذي استحدثه وسماه بذلك الاسم ؛ وأنه ضرب منه دراهم ودنانير .

فنادي ستة أرتال بدرم ، فأدتهم الضرورة الى اتباعه . فلما رأى  
اتباعهم له قصد نكاية العريف الأول وغيفله بما يرخص من سعر  
الخبز . فأقبل يزيد رطلارطلا ، والخبازون يتبعونه في يمه خوفاً من  
البوار . حتى بلغ النداء عشرة أرتال بدرم . وانتشر ذلك في  
البلد جميعه . وتسامع الناس به ، فتسارعوا اليه . فلم يخرج قاضى  
القضاة من الجامع الا والخبز في جميع البلد عشرة أرتال بدرم .  
وكان يتناع للسلطان (١) في كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجمل  
متجرأ . فلما رجع اليازورى الى القاهرة وداره بها ، مثل بمحضرة  
السلطان . وعرفه ما من الله به في يومه من ارخاص السعر، وتوفر  
الناس على الدماء له ؛ وأن الله، جلت قدرته، فعل ذلك وحل أسعاهم  
بحسن نيته في عبيده ورعيته . وإن ذلك بغير موجب ولا فاعل .  
له ، بل بلطفه تعالى واتفاق غريب . وإن المتجر الذي يقام باللغة  
فيه مضرة على المسلمين . وربما انحط السعر عن مشراها فلا يمكن  
بيعها ، فتتغير بالخازن وتلف . وأنه يقيم متجرأ لا كلفة على الناس  
فيه ، ويفيد أضاف فائدة التلة ، ولا يخشى عليه من تنير ولا انحطاط  
سعر . وهو الخشب والصايون والحديد والرصاص والمسل ، وشبه  
ذلك . فأمضى السلطان له ما رآه ، واستمر ذلك ، ودام الرخاء  
مدة سنين .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، في سنة سبع  
واربعين ، ولبس في الخازن الا جريات من في القصور، ومطبخ

«١» يظهر من هذا ان الخليفة الناطلي كان يمت بالسلطان ؛ وهذا جديد  
يوجب الالتفات .

السلطان وحواشية لاغير . فورد على الوزير أبى محمد ما كثر به فكره ، وزرع السعر الى ثمانية دنانير التليس . واشتد الأمر على الناس . وصار الخبز طرفة . فدبر الوزير البلد بما أمسك به رفق الناس . وهو ان التجار حين إعسار الماملين <sup>(١)</sup> ، وضيق الحال عليهم في القيام للديوان . بما يجب عليهم من الخراج ، ومطالبة الفلاحين بالقيام به ، صاروا يتعاون منهم غلاتهم قبل ادراكها بسعر فيه ربح لهم . ثم يحضرون الى الديوان ويقومون للجهد <sup>(٢)</sup> عنهم ، بما عليهم . ويثبت ذلك في روزنامج <sup>(٣)</sup> الجهد مع مبلغ الغلة وما قاموا به . فاذا صارت الغلال في البيادر حملها التجار الى مخازنهم . فمنع الوزير أبو محمد من ذلك . وكتب الى عمال عامة النواحي باستعراض روزنامجات الجهابذة ، وتحرير ما قام به التجار عن الماملين ، ومبلغ الغلة الذي وقع الاتباع عليه وان يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان ، ويربحونهم في كل دينار ثمن دينار تطيباً لنفوسهم ، وان يضعوا

(١) المقصود بلفظ « الماملين » هنا عمال النواحي والجهات التابعة لديوان الخراج ؛ وهذا المعنى واضح مما يلي ص ٢٠ . ويطلق لفظ الماملين أيضاً على الباعة ، كالحجاز والبقال . والقصاب .

(٢) عرف ابن مائي ( قوانين الدواوين ص ٩ ) الجهد بأنه « كالب رسم الاستخراج والقبض ، وكتب الوصولات ؛ وعمل الخازيم والحجرات وتواليها . ويطلب بما يقتضيه تخريج ما يرصه من الحساب اللازم له لا الحاصل » . وهذا اللفظ قديم الاستعمال في مصطلح الدواوين الإسلامية ، وقد ابدل بلفظ الصيرفي بدتد أيام الدولة الفاطمية . انظر القلقشندي ( صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ ) .

(٣) الروز نامج لفظ فارسي معناه السجل اليومي ، غير انه مما يوجب الالتفات ان هذا اللفظ كالم مستعملا في مصر لهذا المعنى أيام الفاطميين ، او على الأقل زمن المماليك ، اي في القرن التاسع الهجري .

ختمهم على الخازن ، ويطالوا بمبالغ ما يحصل تحت أيديهم فيها . فلما حصل عنده علم ذلك، جاز المسراكب ، وحمل القلال من النواحي الى الخازن السلطانية بمصر . وقرر ثمن التليس ثلاثة دنانير بعد ان كان بثمانية دنانير . وسلم الى الخبازين ما يتناونه لعمارة الاسواق . ووظف ما يحتاج اليه البلكدان القاهرة ومصر ، وكان ألف تليس دوار في كل يوم ، لمصر سبعمائة وللقاهرة ثلاثمائة . فقام بالتدبير أحسن قيام ، مدة عشرين شهراً ، الى ان ادركت غلة السنة الثانية . فتوسع الناس بها ، وزال عنهم الغلاء ، وما كادوا يتألمون لحسن التدبير . فلما قتل الوزير أبو محمد لم تر الدولة صلاحاً . ولا استقام لها أمر . وتناقضت عليها أمورها . ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته ، ولا يرضى تدييره . وكثرت السعاية فيها . فما هو الا ان يستخدم الوزير حتى يجلوه سوقهم ، ويوقعوا به الظن ، حتى ينصرف ولم تطل مدته . وخالط السلطان الناس . وداخلوه بكثرة المكاتبة . فكان لا ينكر على احد مكاتبته . فتقدم منهم كل سفاسف . وحظى عنده عدة أوغاد . وكثروا حتى كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء والجلّة . وتنقلوا في المكاتبة الى كل فن . حتى انه كان يصل الى السلطان في كل يوم ثمانمائة ورقة . فتشبهت عليه الأمور . واتقصت الاحوال . ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة . وضعفت قوى الوزراء عن تدييرهم لقصر مدتهم . وإن الوزير منذ يخلع عليه الى ان ينصرف لا يفوق من التحرز ممن يسعى عليه عند السلطان ، وقف عليه الرجال ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه . فخربت اعمال الدولة ، وقل

الارتفاعها <sup>(١)</sup> . وتقلب الرجال على معظمها . واستصفوا نواحي ارتفاعها . حتى انتهى ارتفاع الارض <sup>(٢)</sup> السفلى الى ما لا نسبة له من ارتفاعها الاول . وكان قبل سنى هذه الفتنة سبائة ألف دينار تحمل دفعتين في غرة رجب وغرة محرم . فانضغ الارتفاع ، وعظمت الواجبات ، ووقع اصطلاح الاضداد على السلطان ، وواصلوا « اقتضاء قيوضهم <sup>(٣)</sup> قبو فيهم واجباتهم . ولازموا بابه ، ومنعوه طلائه . وتجرؤا على الوزراء . واستخفوا بهم وجعلوا غرضاً لتسليمهم . فكانت الفترات ، بعد صرف من ينصرف منهم ، أطول من مدة نظر أحدهم . فظنى الرجال ، وتجرؤوا حتى خرجوا من طلب الواجبات الى المصادرة . فاستنفدوا أموال الخليفة . وأخلوا منها خزائنه . وأحوجوه الى بيع اعراضه . فاشترها الناس بالقيم العادلة . وكان الرسل يترضون ما يباع ، فيأخذ من له درهم واحد ما يساوي عشرة دراهم . ولا يمكن مطالبته بالثمن . ثم زادوا في الجرأة حتى صاروا الى تقويم ما يخرج من الاعراض ، فاذا حضر المقومون أخافوهم . فيقومون ما يساوي ألفاً بمائة وما دونها . ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولا يتمكنون من استيفاء الواجب عليهم . فتلاشت الامور . واضمحلت الملك . وعلموا انه لم يبق ما يلتمس اخراجه لهم . فتقاسموا الاعمال ، وأوقموا التباسهم

(١) الارتفاع مبلغ ما يتصل من المال لديوان من دواوين الدولة ، او مجموع الاموال الديوانية كلها . (النوري : نهاية الارب، ج ٨ ، ص ٢٧٥ - ٢٧٧ . ٢٩٧ . الفرزي : كتاب السلوك لمرة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١١١٠٥٢ ) .

(٢) لئلا المقصود بذلك « أسفل الارض » اي الوجه البحري الحالي

(٣) القيس - المثل والبدل

على ما زاد عن الارتفاع . وكانوا يتنقلون فيها بحكم غلبة من تغلب صاحبه عليها . ودام ذلك بينهم سنوات خمساً أو ستاً . ثم قصر النيل . فزعت الاسعار تزوعاً يبدد ثملهم ، وفرق إلفهم ، وشتت كلمتهم ، وأوقع الله العداوة والبغضاء بينهم . قتل بعضهم بعضاً حتى أباد خضراءهم وعفّى آثارهم . فذلك ميوتهم حاوية بما ظلموا .

ثم وقع في أيام المستنصر الغلاء الذي فحش أمره ، وشنس ذكره . وكان أمده سبع سنين . وسببه ضعف السلطنة . واختلال أحوال المملكة . واستيلاء الأمراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان ، وقصور<sup>(١)</sup> النيل ، وعدم من يزرع ما شمله الري . وكان ابتداء ذلك في سنة سبع وخمسين وأربعمائة . فززع السعر ، وتزايد الغلاء ، وأعقبه الوباء حتى تمطت الاراضي من الزراعة . وشمل الخوف ، وخيفت السبل برا وبحرا ، وتمذر السير الى الاماكن إلا بالخفارة الكثيرة وركوب الفرار<sup>(٢)</sup> . واستولى الجوع لصدم القوت ، حتى بيع رغيف خبز في النداء ، بزقاق القناديل من الفسطاط ، كبيع الطرف بخمسة عشر دينارا ، وبيع الارب من القمح بثمانين دينارا . وأكلت الكلاب والقطط حتى قلت الكلاب . فبيع

---

(١) هذه الجملة واشباهاها بالمتن مما يوجب الالتفات ، فارجاع الغلاء الى الاسباب التي عددها القريري بهذا الوضوح ليس من المؤلف في كتب المؤرخين في المصور الوسطى في الشرق والغرب ، وهذا مما يحيل للقريري مكانة خاصة بين المؤرخين ، كما يحيل لرسائل الصنيرة مثل هذا الكتاب قيمة واضحة في فهم تاريخ مصر في العصر الوسيط .

(٢) الفرار التعرض للخطر ، وركوب الفرار هو الاقدام على شيء مع التعرض للخطر ( المحيط )

كلب ليؤكل بجمعة دنائير . وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم بعضاً . وتحرز أناس ، فبكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سلب وجبال فيها كلاليب . فإذا مر بهم أحد ألقوها عليه ، ونشلوه في أسرع وقت وشرحوالجمه وأكلوه . ثم آل الأمر الى ان باع المستنصر كل مافي قصره من ذخائر وثياب وأثاث وسلاح وغيره . وصار يجلس على حصير . وتمطلت دواوينه ، وذهب وقاره . وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن تصحن « الجوع ! الجوع ! » ، تردن المسير الى العراق ، فتسقطن عند المصلى ، وتمتن جوعاً . واحتاج المستنصر حتى باع حلية قبور آبائه . وجاءه الوزير يوماً على بقلته ، فأكلتها العامة . فشنى طائفة منهم . فاجتمع عليهم الناس فأكلوهم . وأفضى الأمر الى ان عدم المستنصر القوت . وكانت الشريفة بنت صاحب السيل<sup>(١)</sup> تبعث اليه في كل يوم بقعب من فئت من جملة ما كان لها من البر والصدقات في تلك الغلوة ، حتى أففقت مالها كله . وكان يجلب عن الاحياء في سبيل البر . ولم يكن للمستنصر قوت سوى ما كانت تبعث به اليه . وهو مرة واحدة في اليوم والليلة .

ومن غريب ما وقع ، ان امرأة من أرباب البيوتات أخذت عقدألها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة في أن يعطوها به دقيقاً . وكل يعتذر اليها ويدفها عن نفسه الى ان رحما بعض الناس ، وباعها به تليس دقيق بمصر . وكانت تسكن بالقاهرة . فلما أخذته أعطت بعضه لمن يحميه من الثبابة في الطريق . فلما وصلت

(١) ليس بين أسماء الوظائف الواردة في باب الادارة الحكومية زمن الفاطميين بالقشتندي ( صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ ، وما بعدها ) وظيفة هذا الاسم .



الى باب زويلة تسلمته من الحماة له ومشت قليلا . فتكاثر الناس عليها  
واتهبوه نهبا . فأخذت هي أيضا مع الناس من الدقيق ملاء يديها  
لم ينبها غيره . ثم عجزته وشوته . فلما صار قرصة أخذتها معها .  
وتوصلت الى أحد أبواب القصر . ووقفت على مكان مرتفع ،  
ورفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس ، ونادت بأعلى صوتها :  
« يا أهل القاهرة ! ادعوا لمولانا المستنصر الذي أبعد الله الناس  
بأيامه ، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقوم علي هذه  
القرصة بألف دينار . فلما اتصل به ذلك امتعض له ، وقدر فيه ،  
وحرك منه ، وأحضر الوالى وتهده وتوعده . وأقسم له بالله جلت  
قدرته أنه ان لم يظهر الخبز في الأسواق ، وينحل السم ، والا ضرب رقبته ،  
واتهب ماله . فخرج من بين يديه ، وأخرج من الحبس قوماً وجب عليهم  
القتل . وأفاض عليهم ثياباً واسعة وعمائم مدورة وطيّامس سابلة (١) ؛  
وجمع تجار الغلة والخبازين والطحّانين . وعقد مجلساً عظيماً . وأمر  
باحضار واحد من القوم . فدخل في هيئة عظيمة ، حتى اذا  
مثل بين يديه قال له : « ويلك ! ما كفك أنك خنت السلطان ،  
وأستوليت على مال الديوان ، الى ان اخرجت الأعمال ومحقت الغلال .  
فأدى ذلك الى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ اضرب رقبته ! » ؛  
فضربت في الحال . وتركه ملقى بين يديه . ثم أمر باحضار  
آخر منهم ، فقال له : « كيف جسرت على مخالفة الأمر لما نهى  
عن احتكار الغلة ، وتماذيت على ارتكاب ما نهيت عنه ، الى ان تشبه

(١) يفهم من سياق المبرة ان هذه الملابس كانت مما يميز التجار من غيرهم من  
أصناف السكان بالقاهرة ، في ذلك العهد .

بك سواك ، فهلك الناس ؟ اضرب رقبتك ! » ، فضربت في الحال . واستدعى آخر ، فقام اليه الحاضرون من التجار والطحانيين والخبازين ، وقالوا : « أيها الأمير ! في بعض ما جرى كفاية . ونحن نخرج الغلة . وندير الطواحين . ونعمر الأسواق بالخبز . وزرخص الأسرار على الناس . ونبيع الخبز رطلا بدرم » . فقال : « مايقنع الناس منكم بهذا » . فقالوا « رطلين » . فأجابهم بعد الضراعة . ووفوا بالشرط . وتدارك الله الخلق وأجرى النيل . وسكنت الفتن . وزرع الناس وملاحق الخير . وانكشفت الشدة . وفرجت الكربة . وخبر هذه الطلوات مشهور . وفي هذا القدر كفاية من التعريف بها ، والله يقبض ويسطع واليه ترجعون .

ثم وقع غلاء في أيام الخليفة الأمر بأحكام الله ، ووزاره الأفضل . بلغ القمح فيه كل مائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً . فتقدم الخليفة الى القائد أبي عبدالله بن فاتك - الملقب بسد ذلك بالأمون البطائحي - ان يدبر الحال . فحتم على مخازن الفلات . وأحضر أربابها وخبرهم في ان تبغى غلاتهم تحت الختم الى ان يصل المتئل الجديد . او يفرج عنها وتباع بثلاثين ديناراً كل مائة أردب . فمن أجاب أفرج عنه . وباع بالسعر المذكور . ومن لم يجب ابقى الختم على حواصله . وقدّر ما يحتاج اليه الناس في كل يوم من الغلة ، وقدّر الغلال التي اجاب التجار الى بيعها بالسعر المعين . وما تدعو اليه الحاجة بعد ذلك بيع من غلات الديوان على الطحانيين بالنسر . فلم يزل الامر على ذلك الى ان دخلت الغلة

الجديدة . فأنحلت الاسعار . واضطر اصحاب الغلة المحزونة الى بيعها  
خشيه من السوس . فباعوها بالترز اليسير . وندموا على ما فاتهم  
من البيع بالسعر الاول .

ثم وقع غلاء شنيع ، وقحط ذريع ، في ايام الحافظ لدين الله ،  
بوزارة الافضل ابن وحش<sup>(١)</sup> . الا انه لم يستمر . فان الافضل  
المذكور كان قد ركب الى الجامع التيق بمصر . وأحضر كل من  
يتعلق به ذكر الغلة . وأدب جماعة من المتكبرين ومن يزيد في  
الاسعار . ووظف عليهم القيام بما يحتاج اليه في كل يوم . وبأشرف  
الامر بنفسه . وأخذ فيه بالحد ، فلم يَسَحْ احد خلافة . ولم يزل  
الحال كذلك الى ان من الله تعالى بالرخا . ، وكشف عن الناس  
ما نزل بهم من البلاء . ان ربي لطيف لما يشاء ، انه هو العليم  
الحكيم .

ثم وقع غلاء في ايام الفارز ، بوزارة الصالح ثلاث بن  
رزيك . بلغ فيه الارذب خمسة دنانير . لقصور ماء النيل<sup>(٢)</sup>  
عن الوفاء . وكان بالأهراء<sup>(٣)</sup> من الغلات ما لا يحصى ، فأخرج

---

(١) اختلفت المراجع المتداولة في اسم هذا الوزير ، فهو في السيوطي ( حسن  
المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٨ ) رضوان بن الوحشي ، وفي ابى المحاسن ( النجوم الزاهرة  
- طبعة القاهرة - ٥٤٠ ، ص ٢٤١ ، ٢٧١ ) رضوان بن ولجني .

(٢) نسب ابو المحاسن ( النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٥ ، ص ٣٣٩ )  
هذا الغلاء الى احتكار ابن رزيك للغلال .

(٣) الاهراء هي الاماكن التي تخزن بها الغلال والاتبان الخاصة بالخليفة او  
السلطان ، احتياطاً لامثال الطوارئ الاقتصادية الواردة بالمتن ، وكانت لا تفتح الا  
عند الضرورة . وهي غير الشون ، فهذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من غلال  
وأحطاب وأتبان . القريري: السلوك لم يقتول الملوكة ج ١ ، ص ٥٠٨ ، حاشية (١) .

جملة كثيرة من التلال وفرقها على الطحانين . وأرخص سعرها . ومنع من احتكارها . وأمر الناس ببيع الموجود منها . وتصدق على جماعة من المتجملين (١) والفقراء بجملة كثيرة . وتصدق سيف الدين حسين (٢) ، وغيره من الامراء وارباب الجهات (٣) بالقصر ، ما تقس عن الناس ، ولم يستمر الحال على ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى فرج الله ، وهجم الرضاء .

ثم وقع التلاء في الدولة الايوبية ، وسلطنة المادل أبي بكر بن أيوب ، في سنة ست وتسعين وخمسة : وكان سببه توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة . فامتت الزيادة الى اثني عشر ذراعاً وأصابع . فتكاثر مجيء الناس من القرى الى القاهرة من الجوع . ودخل فصل الربيع ، فهب هواء أعقبه وباء وفناء . وعدم القوت حتى أكل الناس صغار بني آدم من الجوع . فكان الأب يأكل ابنة مشويا ومطبوخا . والمرأة تأكل ولدها . فعوقب جماعة بسبب ذلك . ثم فشا الامر وأعياء الحكام . فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير او فخذ أو شيء من لحمه .

«١» المتجملون الفقراء الذين لا يظهرون المسكنة والذل على أنفسهم . (محيط . المحيط) .

«٢» كان هذا الامير ابن أخي الوزير طلائع بن رزيق . أبو الحسن ( النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٥ ، ص ٣١٥ ، ٣٢٦ ، ٣١٧ ) .

«٣» لعل المقصود بأرباب الجهات اهل اليسر والغنى . والجهات - ومفردا جهة - القرائب الذبوانية أيضاً ، كالجهة المفردة ، وجهات ثغر دمياط . انظر المقرئى . «السلوك لمرة دول الملوك» ج ١ ، ص ٣٧٣ ، والقاقتندي «صبح الاعشى» ج ٣ ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٤ .

ويدخل بعضهم الى جاره ، فيجد القدر على النار ، فينظرها حتى تنهيا ،  
 فاذا هي لحم طفل . واكثر ما يوجد ذلك في اكابر البيوت .  
 ووجدت لحوم الاطفال بالاسواق والطرقات مع الرجال والنساء  
 مخفية . وغرق في دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك . ثم تزايد  
 الامر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بني آدم بحيث ألفوه .  
 وقل منعهم منه لعدم القوت من جميع الحبوب وسائر الخضروات  
 وكل ما تنبت الارض . فلما كان آخر الربيع احترق ماء النيل في  
 برمودة حتى صار المقياس في بر مصر . وانحسر الماء عنه الى بر  
 الجزيرة . وتغير طعم الماء وريحه . ثم اخذ الماء في الزيادة قليلا  
 قليلا الى السادس عشر من مسرى . فزاد إصبعا واحدا . ثم  
 وقف أياما . وأخذ في زيادة قوية أكثرها ذراع الى ان بلغ خمسة  
 عشر ذراعا وست عشرة إصبعا . ثم انحط من يومه . فلم تنتفع به  
 البلاد لسرعة نزوله وكان أهل القرى قد فنوا . حتى ان القرية  
 التي كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى اثنين او ثلاثة .  
 ولم تعمّر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر ، فانها فقدت حتى  
 بيع الرأس الواحد من البقر بسبعين دينارا ، والهزيل بستين  
 دينارا . وجافت (١) الطرق ، كلها ، بمصر والقاهرة ، وسائر دروب  
 النواحي بجميع الاقاليم ، من كثرة الموتان . وما زرع على قلته  
 أكلته الدودة . ولم يمكن رده لعدم التقاوى والابقار . واستمن  
 أكل لحوم الاطفال . وعدم الدجاج جملة . وكانت الافران إنما  
 يوجد فيها بأخشاب البيوت . وكانت جماعة من اهل السرى يخرجون

١٠٥ جافت الحيفة - أتنت ( المحيط )

في الليل ويتحطبون من المساكن الخالية ، فاذا أصبحوا باعوها . وكانت الازقة كلها بالقاهرة ومصر لا يرى فيها من الدور المسكونة الا القليل . وكان الرجل بالريف ، في أسفل مصر وأعلىها ، يموت ويده المحراث . فيخرج آخر للحرث فيصيه ما أصاب الاول . واستمر النيل ثلاث سنين متوالية لم يطلع منه الا القليل . فبلغ الأردب من القمح الي ثمانية دنانير . وأطلق المادل للفقراء شيئاً من الغلال . وقسم الفقراء على ارباب الأموال . وأخذ منهم اثني عشر الف نفس . وجعلهم في مناخ (١) القصر . وأفاض عليهم القوت . وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب السعة والثراء . وكان الواحد من أهل الغافة اذا امتلأ بطنه بالطعام ، بمد طول الطوى ، سقط ميتاً . فيدفن منهم كل يوم المدة الوفرة . حتى أن المادل قام في مدة يسيرة بمواراة نحو مائتي الف وعشرين الف ميت . فان الناس كانوا يتساقطون في الطرقات من الجوع . ولا يمضي يوم حتى يؤكل عدة من بني آدم . وتمطت الصنائع . وتلاشت الاحوال . وفنيت الاقوات . والنفوس حتى قيل : سنة سبع افترست أسباب الحياة . فلما أغاث الله الخلق بالنيل ، لم يوجد أحد يحرق أو يزرع . فخرج الجناد بفلماتهم وتولوا ذلك بأنفسهم . ولم تزرع أكثر البلاد لعدم الفلاح . وعدمت الحيوانات جملة . فبيع فروج بدنيارين ونصف . ومع ذلك كانت المخازن مملوءة غلالا . والخبز متيسر الوجود يباع كل رطل بدرهم ونصف . وزعم كثير من ارباب الأموال ان هذا السلام

(١) المناخ في الاصل المكان الخصص لانواع الجمال السلطانية ، (المريزي : السلوك لحرة دول الملوك ، ج ١ ص ٥٠٦ ، حاشية ) وهو هنا بمعنى غزن الغلال ، كالأهراء والنشون . ( ابن مكي : قوانين الدواوين ، ص ١٩ ) .

كسنى يوسف عليه السلام . وطمع ان يشتري بما عنده من  
الاقوات أموال أهل مصر وفقوسهم . فأمسك الفلال وامتنع من  
بيعها . فلما وقع الرخاء ساست (١) كلها . ولم يتفنع بها فرماها .  
وأصيب كثير ممن اقتنى المال من الفلال ، فبعضهم مات عقب ذلك  
شر ميتة . وبعضهم أجحج في ماله . ان ربك لبالمرصاد . وهو  
الفعال لما يريد .

ثم وقع غلاء بالدولة التركية ، بسلطنة العادل كُتُبُغا ، في سنة ست وتسعين  
وسمائة : وذلك ان بلاد برقة لم تخطر . فقصطت بلادها ، وجفت الاعين منها ،  
وعم أهلها الجوع لعدم القوت . فخرج منها نحو من ثلاثين ألف  
نفس بسياهم وأنعامهم يريدون مصر (٢) . فهلك معظمهم جوعاً  
وعطشاً . ووصل اليسير منهم في جهد وقلة . وتأخر الوسمى (٣)  
ببلاد الشام حتى فات أوان الزرع . فاستسقوا مائلاً فلم يسقوا .  
ثم اجتمع الكافة وخرجوا للاستسقاء . وضجوا وابتهلوا الى الله  
سبحانه وتعالى . فأناتهم وسقام حتى رجعوا في المياه الى البلاد .  
ووقف النيل بمصر عن الزيادة . فتحركت الأسعار . وتأخر المطر  
ببلاد المقدس والساحل حتى فات أوان الزرع ، وجفت الآبار ،

(١) اي اعتراها الوس .

(٢) لعل السبب في خروج ذلك العدد من برقة الى مصر من دون غيرها من خضراء  
البلاد المجاورة كالفريقية ( تونس ) مثلاً ، ان برقة - او على الأقل القسم الشرقي منها  
حتى جبة العقبة - كانت تابعة لمصر ، يقطبها السلطان بالناشير تارة لأمرائه من المماليك ،  
وتارة لرؤساء العرب الطاعنين هناك . انظر القلائد ص ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٣) الوسمى هنا مطر الحريف ، ومن معانيه ايضاً محمول القدرة الاول .

ونضب ماء عين سلوان بالقدس<sup>(١)</sup> . وكانت مبلغ ماء النيل في هذه السنة ، أعني سنة أربع وتسعين ، ستة عشر ذراعا وسبع عشرة أصبعا . وزل سريماً ، وكسر بحرايبي المنجا<sup>(٢)</sup> قبل أوانه بثلاثة أيام خوفاً من النقص . فبلغ كل أردب من القمح الى مائة درهم ، والشعير الى ستين ، والفول الى خمسين ، واللحم الى ثلاثة دراهم الرطل . فأخرجت الغلال من الاهراء . وفرقت في الحمايز والجرايات ، لكل صاحب جراية ست جرايات في شهرين . وكان راتب البيوت والجرايات لارباب الرواتب في كل يوم خمسين وستائة أردب ، ما بين قمح وشعير . وراتب الحوائج خاناه<sup>(٣)</sup> عشرين ألف رطل لحم في اليوم . وكان قد ظهر الخلل في الدولة لقلة المال وكثرة النفقات . فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين . وطرحت البضائع بأعلى الأثمان على التجار .

(١) تقع عين سلوان بوادي جهن بالقدس جنوبي دائرة الحرم . وربما خصها المقرئ بهذه الإشارة لكونها عيناً مباركة بالقدس . أو لأنها كانت تقي أراضي موقوفة على الفقراء .

(٢) حفرت هذه التربة في العهد الفاطمي لري بعض أراضي الجنوب الشرقي لادلتا بجاء النيل ، وكان المكلف بالقيام على حفرها أبو المنجا شيبا اليهودي . فموت باسمه . وكان ميماد كسرهما من اعياد فيض النيل بالقاهرة ، زمن الفاطميين والايوبيين . ( المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٧١ ، ٨٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ) .

(٣) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين : حوائج وهي عربية ، وخاناه وهي فارسية ، ومعناها مأ في مصطلح الدولة المملوكية بمراتب الحوائج والوازم التابع لسلطان أو أمير . انظر المقرئ ( كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٤٥٩ . حاشية ٤ ) .



ودخلت سنة خمس وتسعين وبالناس شدة من القلاء وقسلة  
الواصل ، إلا أنهم يمنون أنفسهم بمجيء الغلال الجديدة ، وكان  
قد قرب أوانها . فمئذ ادراك الغلال هبت ريج سوداء مظلمة من  
نحو بلاد برقة هبوباً عاصفاً ، وحملت تراباً أصفر كسا زروع تلك  
البلاد ، فهافت (١) كلها ولم يكن بها إذ ذاك إلا زرع قليل ،  
ففسدت بأجمعها . وعمت تلك الريج والتراب اقليم البحيرة والقرية  
واقليم الشرقية ، ومرت الى الصعيد الاعلى ، فهاف الزرع . وفسد  
الصيفي من الزرع ، كالأرز والسمن والقلناس وقصب السكر ،  
وسائر ما يزرع على السواقي ، فزايدت الاسعار . وأعقت تلك  
الريج أمراض وحيات عمت سائر الناس ، فنزع سعر السكر  
والمسك وما يحتاج اليه المرضى ، وعمت الفواكه ، وبيع الفروج  
بثلاثين درهماً ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من البطيخ بدرهم ،  
والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، والبيض كل ثلاث حبات بدرهم  
وتزايد القمح الى مائة وتسعين الأردب ، والشعير الى مائة وعشرين ،  
والقول والعدس الى مائة وعشرة دراهم الأردب . وأقصحت بلاد  
القدس والساحل ومدن الشام الى حلب ، فبلغت القرارة القمح  
الى مائتي درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ، واللحم  
الرطل الى عشرة دراهم ، والفاكهة الى أربعة أمثالها . وكان  
يبلاد الكرك والشوبك وبلاد الساحل لا يرصد للمهات والبواكر (٢)

(١) « هاف من الهيف وهو شدة العطش » (المحيط)

(٢) « البواكر جمع يكثر . وهو لفظ فارسي مررب . وقد جرى في مصطلح

الدولة المملوكية بصر للدلالة على الحملات الحربية والحرب عامة . انظر المقرئ .

( كتاب السلوك لسيرة دول الملوك ، ج ١ . ص ١٠٥ . حاشية ١ ص ٥٣٦ - ٦١٦ )

حاشيف عن عشرين ألف غرارة ، فحلت الى الامصار .  
 واحتضت مكة ، فبلغ الاردب القمح بها الى تسعائة درهم ،  
 والشعير الى سبعائة ، فرحل اهلها حتى لم يبق بها الا اليسير من  
 الناس . ونزحت سكان قرى الحجاز . وعدم القوت ييلاد اليمن  
 واشتد بها الوباء ، فباعوا اولادهم في شراء القوت ، وفروا الى  
 نحو حلى (١) بني يعقوب ، فالتقوا بأهل مكة وضائق بهم البلاد ،  
 ففتنوا كلهم بالجوع الا طائفة قليلة . وقحطت بلاد الشرق ، وعدمت  
 دوابهم وهلكت مراعيهم ، وامسك القطر عنهم . واشتد الامر  
 بمصر ، وكثر الناس بها من أهل الآفاق ، فعظم الجوع ، واقتب  
 الخبز من الافران والحوانيت ، حتى كان المعجين اذا خرج الى  
 الفرن اتبته الناس فلا يحمل الى الفرن ، ولا يخرج الخبز منه  
 الا ومعه عدة يحمونه بالصي من النهاية . فكان من الناس من  
 يلقي نفسه على الخبز ليخطف منه ، ولا يبالي بما ينال رأسه وبدنه  
 من الضرب ، لشدة ما نزل به من الجوع .

فلما تجاوز الامر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء وذوي  
 الحاجات ، وفرقهم على الامراء . فأرسل الى امير المائة مائة فقير ،  
 والى امير الخمسين خمسين ، حتى كان لأمير العشرة عشرة . فكان  
 من الامراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثروداً في سرقه  
 الخبز ، يمد له سحاطاً يأكلون جميعاً . وفيهم من يعطي فقراءه  
 رقيقاً ، وبعضهم كان يفرق الكمك ، وبعضهم يعطي رقاقاً ، فحفت  
 ما بالناس من الفقر . وعظم الوباء في الارياف والقرى ، وفشت

(١) بلد باليمن على ساحل البحر .

الامراض بالقاهرة ومصر ، وعظم الموتان ؛ وطلبت الادوية للرضى ، فباع عطار برأس حارة الدلم من القاهرة في شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين الف درهم . وبيع من دكان يعرف بالزيرف عطوف من سوق السيوفيين بمثل ذلك ، وكذلك حانوت بالوزيرية ، وآخر خارج باب زويلة ، بيع في كل واحد منها بنحو من مثل ذلك . وطلب الاطباء ، وبذلت لهم الاموال ، وكثر تحصيلهم ، فكان كسب الواحد منهم في اليوم مائة درهم . ثم اعيانا الناس كثرة الموت ، فبلغت عدة من يرد اسمه في الديوان السلطاني في اليوم ما ينيف عن ثلاثة آلاف نفس . وأما الطرحاء فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الارض بهم ، وحفرت لهم الآبار والخفائر وألقوا فيها . وجافت الطرق والنواحي والاسواق من الموتى . وكثر أكل لحوم بني آدم خصوصاً الاطفال ، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم الآدمي ، ويمسك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو غنفة أو شيء من لحمه . وخلت الضياع من اهلها ، حتى ان القرية التي كان بها مائة نفس لم يتأخر بها الا نحو العشرين . وكان اكثرهم يوجد ميتاً في مزارع القول لا يزال يأكل منه اذا وجده حتى يموت ، ولا يستطيع الحراس ردهم لكثرتهم .

ومع ذلك زكت الفلال في الكيل اضاعاف المفهوم : ولقد كان للأمير فخر الدين الطنبغا الساحي من جملة زرعه مائة فدان فولا لم يمنع أحدا من الاكل منها في موضع الزرع ، ولم يمكن أحدا ان يحمل منه شيئاً . فلما كان اوان الدراس لم يرض بمن وكل اليه أمر الزرع حتى خرج بنفسه ، ووقف على اجران تلك

المائة فدان الفول ، فاذا تل عظيم من القشر الذي أكل الفقراء  
قوله أخضر ، فطاف به وقتشه فلم يجد به شيئاً من الفول ، فأمر  
به عند اقتضاء مشغله ان يدرس ليتنفع بتبته ، فحصل منه سبعمائة  
وستون أردباً . فمد ذلك من بركة الصدقة وقائدة اعمال البر ،  
والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم .

وكثر ارباح التجار والباعة ، وازدادت فوائدهم ، فكان  
الواحد من الباعة يستفيد في اليوم المائتين ، ويصيب  
الاقل من السوق ربحاً في اليوم ثلاثين ، وكذلك  
كانت مكاسب ارباب الصنائع ، واكتفوا بذلك طول  
القلاء . وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح في القلاء - من الامراء  
والجند وغيرهم - في مدة القلاء اما في نفسه بأفة من الآفات ، أو  
بآلاف ماله التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع . فلقد كان لبعضهم ستمائة  
أردب باعها بسعر مائة وخسين الأردب وبأزيد من ذلك ، فلما  
ارتفع السعر عما باع به ندم على بيعه الأول حيث لم ينفعه الندم ؛  
فلما صار اليه ثمن القلاء أنفق معظمه في عمارة دار ، وزخرفها  
وبالغ في تحصينها واجادتها حتى اذا فرغت وظن أنه قادر عليها أتاها  
أمر ربها فاحترقت بأجمعها ، وأصبحت لا ينتفع بها بشيء .

وحصلت الفتنة بين السلطان والامراء ، وتوقفت أحوال  
الوزير غفر الدين بن الخليلي . وازداد ظلم اتباع السلطان  
وممايكه . وتكاثر جورهم وعظم طمعهم في أخذ البراطيل

والحمايات (١) ، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء . ولعبت الناس في القلوس لما ضربت ، فتودى أن يستقر الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلوس درهم ؛ هذا أول ما عرف من وزن القلوس . واشتد ظلم الوزير - وهو صاحب غر الدين بن الخليلي - لتوقف احوال الدولة من كثرة الكلف ، فأرصد متحصل الموارث (٢) للغداء والمشاء ، وَاخذ الاموال الموروثة ولو كانت الوارث ولداً أو غيره : فاذا طالبه الولد بميراث ابيه ، أو الوارث بما انجر اليه من الارث ، كلفه الى اثبات نسبه او استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك الا بعد عناء طويل ومشقة ، فاذا تم الاثبات احالة على الموارث ، حتى اذا

---

(١) عرف المقرئ ( المواظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٣-١١١ ) في باب اقسام مال مصر ، هذين النوعين من الغرائب ، وأتى على تاريخها في عبارة واضحة مختصرة ، ونصها ( ص ١١١ ) : « واما البراطيل ، وهي الأموال التي تؤخذ من ولاية البلاد وعنسيبها وقضائتها وعمالها . فأول من عمل ذلك بمر الصالح بن رزيك في ولاية النواحي فقط ، ثم بطل وعمل في أيام العزيز بن صلاح الدين [ الايوبي ] أحياناً ، وعمله الأمير شينون في الولاية فقط ، ثم افش فيه الظاهر برقوق ... وأما الحمايات والمستأجرات فشيء حدث في أيام الناصر فرج [ بن برقوق ] ، وصار لذلك ديوان ومباشرون ، وعمل مثل ذلك الأمراء ، وهو من أعظم اسباب الخراب ... » .

(٢) المقصود بالموارث هنا المال المتحصل من الموارث الخيرية ، وقد شرح المقرئ ( المواظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١١ ) أصله وطرق تحصيله في عصره بالآتي : « واما الموارث ، فانها في الدولة الفاطمية لم تكن كما هي اليوم ، من أجل ان مذهبهم يورث ذوي الارحام ، وان البنت اذا انفردت استحققت المال بأجمعه . فلما انتقلت إليهم ، واستولت الدولة الايوبية ، ثم الدولة التركية ، صار من جلة اموال السلطان مال الموارث الخيرية ، وهي التي يستحقها بيت المال عند عدم الوارث ؛ فتدخل فيه الوزارة مرة ، وتظلم أخرى » .

مات آخروله مال ووارث من ولد ذكر او غيره فعل معهم كذلك ،  
فتمجنز الورثة من الطلب ، فترك المطالبة .

واشتد الأمر على التجار لرمي البضائع عليهم بزيادة الأثمان  
والقسيم ، وكثرت المصادرات في الولاة وأرباب الأموال ، وعظم  
الجور على أهل النواحي ، وحملت التقاضي السلطانية من الضياع .  
واشتد الأمر على أهل دمشق ونابلس وبعلبك والبقاع وغيرها ،  
وكانت أليم في غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض والموت  
وعوموم الظلم .

ووقع بآخر هذا الغلاء اعجوبه في غاية الغرابة لم يسمع  
بمثله : وهي أن رجلا من أهل الفلح بحجة غسال - إحدى قرى  
دمشق الشام - خرج بثور له ليرد الماء ، فاذا عدة من الفلاحين  
قد وردوا الماء ، فأورد الثور حتى اذا اكتفى نطق بلسان فصيح  
أسمع من بالمورد ، وقال : « الحمد لله والشكر له . ان الله تعالى  
وعد هذه الأمة سبع سنين مجدية ، فشفع لهم النبي صلى الله عليه  
وسلم . وان الرسول أمره أن يبلغ ذلك ، وانه قال يارسول الله فله  
علامة صدقي عندهم ، قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة . وأنه  
بعد فراغ كلامه صعد الى مكان مرتفع وسقط منه ومات . فتسامع  
به أهل القرية . وجاءوا من كل حذب ينسلون . فأخذوا شمره  
وعظامه للتبرك . فكانوا اذا بنحروا به موعوكا يرى . وعمل بذلك  
محضر مثبت على قاضي البلد ، وحمل الى السلطان . فوقف  
عليه الأمراء . واشتهر بين الناس خبره وشاع ذكره .  
وعقب ذلك انحلت الأسعار . وجاء الله بالفرج . وفي خلقكم

وما يث من دابة آيات لقوم يوقنون ؛ واختلاف الليل والنهار وما  
أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف  
الرياح آيات لقوم يعقلون .

وفي أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة وقع الفلاء .  
بالديار المصرية ، في أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون . وعز القمح ،  
ووصل كل أردب الى سبعين درهماً ، والقول الى خمسين ، والخبز  
كل خمسة أرطال بدرهم ، ولا يكاد يوجد . وعدم القمح من  
الأسواق . وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من  
الناس . وصار الخبز كالكتسب (١) من السواد . فرتب الوالي على  
كل حانوت أربعة من أعوانه معهم المطارق (٢) لدفع الناس عن  
حوانيت الخبز لئلا ينهب . فضج الناس للسلطان واستفتاوا . فجمع  
الأمراء وقال لهم : « يا أمراء ! شهر عليكم ، وشهر على ، وشهر  
على الله ، ؛ ففتح الأمراء الشون (٣) . وباعوا كل أردب بثلاثين  
درهماً . ففرج عن الناس . وفتح السلطان حواصله في شعبان . وباع  
كل أردب بخمسة وعشرين درهماً ودخل القول الجديد والشعير ،  
فأكل الناس منه الى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ،  
والمحل السم .

ثم وقع الفلاء في أيام الأشرف شعبان . وسببه قصور .

( ١ ) الكسب - عصارة الدهن ( المحيط ) وعند العامة اليوم ما يتبقى من السمسم .

بعد عمره .

( ٢ ) المطارق جمع مطرق ، وهو العصاة من الخشب الحشن كالتي يستعملها البدو في

سوق الجمال .

( ٣ ) جمع شونه وهي غزن التة ، مصرية ( المحيط ) .

النيل في سنة ست وسبعين وسبعمائة ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعاً .  
 الخليج ، فانحط الماء ، وارتفع السعر . فبلغ القمح كل أردب الى  
 مائة وخمسين درهما والشعير الي مائة ، وانجذب الي رطل ونصف  
 بدرهم . وعزت الاقوات وقل وجودها . فمات الكثير من الجوع  
 حتى امتلأت الطرقات . وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس .  
 وفي هذا الغلاء بلغ الفروج الي مائة درهم فما فوقها ، والبطيخة الي  
 مائة وخمسين . وكان السائل يطلب اللبابة ليشمها ، ويصبح حتى يموت .  
 فأمر السلطان بجمع الفقراء . وفرقهم على الأمراء ومياسير التجار . ودام هذا  
 الغلاء نحو سنتين . ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل . فارتوت  
 الاراضي . وحصل الرخاء بعد ما خامر اليأس القلوب ، وظن الكثير من  
 الناس دوام تلك الشدة ، واستبعد حصول الفرج . وهي حادثة  
 شاهدناها ، ومحنة أدركناها . وهو الذي ينزل الفيث من بعد ما  
 تقتطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد .





## فصل في بيان الاسباب التي نشأت عنها هذه المحن

التي نحن فيها حتى استمرت طول هذه الازمان التي ذكرناها اليها

اعلم ، تولى الله أمرك بالحياطة والمداية ، ولا أخلاك من تلك الكفاية والعناية ، ان الغلاء الذي حل بالخلق منذ كانت الخليقة ، فيما نقل من أخبارها بسائر البلاد في قديم الزمان وحديثه ، على ما عرفت من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وعلم من أخبار البشر ، انما يحدث من آفات سماوية في غالب الامر : كقصور جري النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره . أو آفة تصيب الفلال من سحائم تحرقها أو رياح تهبطها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك . هذه عادة الله تعالى في الخلق ، اذا خالفوا امره وأتوا محارمه ، أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم .

وأما هذا الأمر الذي حل بمصر فانه بخلاف ما قدمناه . وبيانه أن النيل قصر جريه في سنة ست وتسعين وسبعماية ، فشرق أكثر الأراضي ، وتعطلت من الزراعة . فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح الى سبعين درهما الأردب . ثم أغاث الله سبحانه وتعالى الخلق بكثرة ماء النيل ، حتى عم الاقليم كله . فأحب الناس لذلك الكثير من البذر . وكانت الفلات بأيديهم قليلة ، لعدم زراعة أكثر البلاد في سنة ست وتسعين كما مر . لا جرم ان تزايدت الاسعار ، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح الى نحو مائتي درهم ، والشعير بمائة وخمسة دراهم . وهذه عادة بلاد

مصر من الزمن القديم ، اذا تأخر جري النيل بها ان يمتد الغلاء  
سنتين . فلما كان أو ان مجيء الغلال الجديدة في سنة ثمان وتسعين  
انحلت الاسعار الى ان رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء ،  
او قريباً منه .

واستمر الامر حتى مات الظاهر برقوق في نصف شوال  
سنة احدى وثمانمائة ، ولم يكن حينئذ بالقاهرة قمح ، وكان (١)  
يبلغ ثلاثين درهماً الاردب . فبيع في اليوم الثاني لموته كل أردب  
من القمح بأربعين درهماً . وتزايد حتى بيع في سنة اثنتين وثمانمائة  
بمضع وسبعين درهماً الاردب . وتمادى الامر كذلك الى ان قصر  
مد النيل في سنة ست وثمانمائة ، فشنع الامر ، وارتفعت الاسعار  
حتى تجاوز الاردب القمح أربعائة درهم . وسرى ذلك في كل ما  
يباع من مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أجر الاجراء  
- كالبناء والفعلة وأرباب الصنائع والمهن - تزايداً لم يسمع بمثله  
فيما قرب من هذا الزمن ، حتى جاء القوت من عند الله تعالى في  
سنة سبع وثمانمائة . فكثر زيادة النيل ، وعم النفع به الاقليم ،  
فاحتاج الناس الى البذر . وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة  
وغيرهم كثيرة جداً لأميرين : أحدهما احتكار الدولة الاقوات ومنع  
الناس من الوصول اليها الا بما أحبوا من الاثمان ، والثاني زكاة  
الغلال في سنة ست وثمانمائة ، فإنه حصل منها ما لم يسمع بمثله  
في هذا الزمن . فلاجل هذا وغيره ، مما سيأتي ذكره ان شاء  
الله تعالى ، تفاقم الامر وجل الخطب وعظم الرزء ، وعمت البلية

---

(١) ليست هذه الكلمة في الاصل .

وطمت ، حتى مات من اهل الاقليم بالجوع والبرد ما ينيف عن نصف الناس . وعم الموتان حتى نفقت الدواب في سنة ست وسنة سبع ، وعز وجودها ، وبلغت أمانها الى حد نستحي من ذكره .  
ومحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانائة (١) ، والامر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتاج اليه ، وسوء التدبير وفساد الرأي ، في غاية لامرهمى وراءها من عظيم البلاء وشنيع الامر .

وسبب ذلك كله ثلاثة أشياء لا رابع لها : -

السبب الاول ، وهو أصل هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء ونيابة الاقليم وولاية الحسبة وسائر الاعمال ، بحيث لا يمكن التوصل الى شيء منها الا بالمال الجزيل . فتخطى لاجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ الى ما لم يكن يؤمله من الاعمال الجلييلة والولايات العظيمة ، لتوصله بأحد حواشي السلطان ، ووعد به بال للسلطان على ما يريد من الاعمال ؛ فلم يكن بأسرع من تقبله ذلك العمل وتسليمه اياه ، وليس معه ما وعد به شيء قل ولا جل ، ولا يجد سبيلا الى أداء ما وعد به الا باستدائته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج اليه من شارة وزبي وخيول وخدم وغيره ، فتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلزمه أربابها . لاجرم انه يغمض عينيه ولا يبالي بما أخذ من انواع المال ، ولا عليه بما يثقله في مقابلة ذلك من الانفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولا

(١) هنا دليل مادي لتحديد تاريخ هذه الرسالة ، ويان السبب الذي حدا المقريري الى كتابتها ، وهذا فضلا عما ورد مجرد المخطوط من اشارة الى تاريخ الكتابة .

بما يستترقه من الحرائر . ويحتاج الى ان يقرر على حواشيه واعوانه ضرائب ، ويتسجل منهم أموالا ، فيمدون هم أيضاً أيديهم الى اموال الرعايا ، ويشربون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون . ثم ينبأ <sup>(١)</sup> البائس في جمع الاموال التي استدانها اذا أتمته استدعاءات من الامراء وحواشي السلطان ، أو نزل به أحد منهم ان كان المتولي متقلداً عملاً من اعمال الريف ، فيحتاج له الى ضيافات سنية وتقدم جليلة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال . ولا يشعر مع ذلك الا وغيره قد تقلد ذلك العمل بحال التزم به ، وقد بقيت عليه جملة من الديون ، فيحاط <sup>(٢)</sup> على ما يوجد له من اثاث وحيوان وغيره ، ويشخص في أمّس حال ، وقد أحيط كما ذكرنا بحاله ، ويقاب العقوبات المؤلمة ، فلا يجد بداً من الالتزام بحال آخر ، ليقلد العمل الاول او غيره من الاعمال .

فلما دهى أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم ، وتمزقوا كل ممزق ، وجلوا عن أوطانهم ؛ فقلت مجابي البلاد ومتحصليها ، لقله ما يزرع بها ، ونخلو أهلها ورجلهم عنها لشدة الوطأة من الولاية عليهم ، وعلى من بقي منهم . وكان هذا الامر كما قلنا مدة ايام الظاهر برقوق الى أن حدث غلاء سنة ست وتسعين ، كما مر ذكره ، فظهر بعض الخلل لا كله في أحوال عامة الناس لأمرين : أحدهما البقية التي كانت بأيدي الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها ، والثاني كثرة صلات الظاهر

(١) نبأ من أرض الى أرض - خرج ( المحيط ) .

(٢) يصادر ، ييجز .

وتوالى بره مدة القلاء في سنة سبع وثمان وتسعين ، بحيث لم يمت فيه أحد بالجوع فيما نعلم .

والنسحب الأحر في ولاية الأعمال بالرشوة الى أن مات الظاهر برقوق . فحدث لموته اختلاف بين أهل الدولة ، آل الي تنازع وحروب قد ذكرتها في كتاب مفرد<sup>(١)</sup> . فاقضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف واقتشار الزعر<sup>(٢)</sup> وقطاع الطريق ، خفيقت السبل ، وتعذر الوصول الى البلاد إلا بركوب الخطر العظيم . وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح المباد ، وانهمكوا في اللذات لتحق عليهم كلمة المذاب . واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا متر فيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً .

السبب الثاني غلاء الأطنان : وذلك أن قوماً تركوا في خدم الأمراء ، يتولفون اليهم بما جلبوا من الاموال الى أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا مزيد القرية منهم ، ولا وسيلة أقرب اليهم من المال ، فتمدوا الى الاراضي الجارية في اقطاعات الأمراء ، وأحضروا مستأجرها من الفلاحين ، وزادوا في مقادير الاجر . ففقلت لذلك متحصلات موالهم من الأمراء ، فاتخذوا ذلك يداً يمنون بها اليهم ، ونعمة يعدونها اذا شاءوا عليهم . فنجلوا الزيادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ القندان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله قبل هذه

---

(١) لا يوجد بين الكتب المروسة للفرزي مؤلف في أخبار السلطان الظاهر برقوق وحده ، وربما كان المقصود بهذه الاشارة كتاب اللوك لمرة دول اللوك .  
(٢) الزعر - والزعره والزعر ايضاً - جمع زاعر ، وهو المس والمحتال والبيار والحرفوش والمشرود .

الحوادث . لاجرم أنه لا تضاعفت أجسرة الفدان من الطين الى ما ذكرنا ، وبلغت قيمة الأرب من القمح المحتاج الى بنره ما تقدم ذكره ، وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره ، وعظمت نكايه الولاة والعمال ، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المفارم في عمل الجسور <sup>(١)</sup> وغيرها . وكانت الغلة التي تحصل من ذلك عظيمة القدر زائده الثمن على أرباب الزراعة ، سيما في الأرض منذ كثرت هذه المظالم . ومنعت الأرض زكاتها ، ولم تؤت ما عهد من أكلها ؛ والخسارة بأبها كل واحد طبعا . ولا يأتيها طوعا . ومع أن الغلال معظمها لأهل الدولة أولى الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت في اللذات رغبتهم ، وعظمت في احتجار أسباب الرفة نهمتهم ، استمر السعر مرتقا لا يكاد يرجى انحطاطه ؛ فخرّب بما ذكرنا معظم القرى ، وتسطلت أكثر الاراضي من الزراعة . فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض ، لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب ، ولمعجز الكثير من ارباب الاراضي عن ازديادها لغلو البذر وقلة المزارعين . وقد اشرف

(١) الجسور - والمفرد جسر - الطرق المرتفعة على جانبي النيل وفروعه وترعه ، لحفظ البلاد من اخطار الفيضان ؛ وهي نوعان : جسور سلطانية ، وهي الجسور العامة التي يجب على السلطان تمهدها بالمارة والاصلاح والمراقبة ، وجسور بلدية وهي الجسور الخاصة الواقعة في اقطاع من الاقطاعات ، وعلى الامير او الجندي صاحب الاقطاع ان يتولاها ويلتزم تدبير المحافظة عليها ، ويظهر ان العمل في تلك الجسور كلها كان سفرة . انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ج ٣ ، ص ٤٤٨ - ٤٥٠ ؛ ابن عمالي : قوانين الدواوين ، ص ١٦ - ١٧ ؛ القريري : كتاب اللوك لمرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٦٣٨ ، ٨٣٤ .

«الاقليم لا اجل هذا الذي قلنا على البوار والدمار ، سنة الله في  
الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا .

السبب الثالث رواج الفلوس : اعلم جمل الله لك الى كل  
خير سبيلا ذلولا ، وعلى كل فضل علما ودليلا ، انه لم تزل سنة  
الله في خلقه ، وعادته المستمرة منذ كانت الخليقة الى ان حدثت  
هذه الحوادث ، وارتكبت هذه العظائم التي قلناها في جهات  
الارض كلها ، عند كل امة من الامم كالفرس والروم وبني  
اسرائيل ويونان والقيبط ، بل والنبط والتبابعة اقيال اليمن ،  
والعرب العاربة والعرب المستعربة - ، ثم في الدولة الاسلامية من  
ظهورها ، على اختلاف دولها التي قامت بدعوتها والتزمت بشريعتها  
كبني امية بالشام والاندلس ، وبني العباس بالمشرق ، والموليين  
بمطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام وبلاد اليمن ، ودولة  
الترك بني سلجوق ، ودولة الدليم والمغل بالمشرق ، ودولة الاكراد  
بمصر والشام وديار بكر ، ثم ملوك الترك بمصر ، - ان النقود  
التي تكون اثمانا للبيعات وقيما للاعمال انما هي الذهب والفضة  
فقط ، لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن امة من الامم ولا  
طائفة من طوائف البشر انهم اتخذوا ابدا في قديم الزمان ولا حديثه  
مقدما غيرها ، حتى قيل ان اول من ضرب الدينار والدرهم آدم  
عليه الصلاة والسلام ، وقال لا تصلح الميثة الا بهما ، رواه  
الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق .

وستلو عليك من نبا ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت  
إليه ، فأقول مستعينا بالله ربي ، فانه مولاي وحسي : اعلم زادك

الله علما ، وآثاك يائنا وفها ، ان الدرهم التي كانت قد-  
 الناس على وجه الدرهم ما زالت ، حتى قيل ان اول من ضرب-  
 الدينار والدرهم ، وصاغ الحلي من الذهب والفضة ، قاله ابن  
 خلدون بن شاذان بن أرغش بن سام بن نوح عليه السلام ، وتداول-  
 الناس ذلك من زمانه . وآخر ما كانت الدراهم على نوعين :  
 السوداء (١) الوافية ، والطبرية المتق (٢) ، وهما غالب ما يتعامل  
 به البشر ، وكان ايضا لهم دراهم تسمى جوارقية (٣) . وكانت  
 تقود العرب في الجاهلية التي تدور بينها الذهب والفضة لا غير ،  
 ترد اليها من الممالك دينار الذهب قيصيرية من قبل الروم ، ودراهم  
 فضة على نوعين - سوداء وافية ، وطبرية عتيقة . وكان وزن  
 الدرهم والدينار في الجاهلية مثل وزنها في الاسلام مرتين ، ويسمى

- (١) عرف القرظي فيما سيلي الدرهم السوداء - او السود ، او السوداء - بالآتي :  
 « وحقيقة الدرهم السود النحاس فيه اليسير من الفضة .. » انظر ما يلي بهذه الصفحة .  
 وكذلك القلقشندي ( صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ - ٤٤٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ) .  
 (٢) الدرهم الطبرية المتق سميت بذلك الاسم لانها كانت تأتي الى بلاد العرب من  
 مدينة طبرية بالشام ، حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، او انها  
 عرفت بتلك التسمية لانها كانت تضرب فلا بتلك المدينة زمن الرومان .  
 (٣) يمثل قراءة هذا اللفظ بصيغة « جرارة » في بعض النسخ الخطية من هذا  
 الكتاب ، وأنه جمع « جريقي » ، أي اغريقي . على انه يوجد في محيط المحيط أن  
 الجورق - والجورف ايضا - الشيء الظلم ، فلعل المراد بلفظ « جوارقية » نوع من  
 الدرهم السود لظلمتها .



المتقال درهما ، والمتقال (١) دينارا . ولم يكن شيء من ذلك يتعامل به أهل مكة في جاهليتها ، وإنما كانت تتعامل بالتناquil وزن الدرهم وزن الدنانير . وكانوا يتعاملون بأوزان اصطالحوا عليها فيما بينهم : وهي الرطل الذي هو اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية وهي أربعون درهما ، فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم . والرطل والآن بمصر اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية اثنا عشر درهما ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهما . ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون درهما ، فيكون الرطل سبعمائة درهم ، والنش وهو نصف الأوقية - حوت صاده شينا قليل نش - وهو عشرون درهما ؛ والنواة (٢) وهي خمسة دراهم . والدرهم على قسمين : طبرية وزنة

(١) عرف المغربي (كتاب الأوزان والكيل الشرعية) المتقال بأنه « اسم لاه ثقل ، سواد كبل أو صغر ؛ وغلب عرته على الصغير ، وصار فيعرف الناس اسماً على الدينار » . ويرجع إطلاق المتقال على الدينار في العصر الإسلامي إلى عهد الخليفة عبد الله بن مروان سنة ٧٠٦ هـ (٦٩٥ م) ، بعد إصلاحه نظام النقد في الدولة الأموية ، إذ جعل المتقال وحدة الذهب ، وقرر أن يكون وزن الدينار متقالاً واحداً كما كان قبله ، أي ٦٥,٥ حبة ، أو ٤,٢٥ جراماً ، وقد حدث مثل ذلك أكثر من مرة في عهد المماليك بمصر . انظر العلقمدي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ - ٤٤٤ . هذا ويفهم من المتن أن المتقال كان يطلق أيضاً على الدرهم من الفضة عامة ، وإنما يرجح تقلا عن الماوردي (الأحكام السلطانية ، ص ١٤٧) أن الدرهم المتداولة في بلاد العرب أيام الجاهلية كانت على ثلاثة أوزان ، ومن بينها واحد فقط على وزن المتقال .

(٢) أوضح المغربي (الأوزان والكيل الشرعية ، ص ٢٣) هذين العنطين قليلا بالمبارة الآتية : « العرب تقول نواة قنن بها خمسة دراهم ، كما تقول النش لشرين درهما ، والأوقية للأربعين درهما ... » .

الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة دوانيق ، وبغلية (١) حوزة الواحد منها أربعة دوانيق ، وقيل ثمانية دوانيق . وزنة الدرهم من الجوارقية أربعة دوانيق ونصف داتق ، والداتق زنته ثمانتي حبات وخمسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقسم ، وقد قطع من طرفها ما امتد . والدرهم البغلي كان يقال له الوافي ، ووزنه وزن الدينار ، وعلى ذلك وزن دراهم فارس ؛ والدرهم الجواز (٢) ينقص كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سبعة بغلية تكون عشرة بالجواز . وكان الدينار يسمى لوزنه ديناراً ، وإنما هو تبر (٣) ؛ ويسمى الدرهم لوزنه درهماً ، وإنما هو تبر . وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنة اثنان وعشرون قيراطا إلا حبة ، وهو أيضا زنته ثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدم ذكره .

وقيل ان المثقال منذ وضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام ، ويقال ان الذي اخترع الوزن في الزمان القديم بدأ بوضع المثقال ، فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حب الخردل البرقي المتدل ؛ وأنه ضرب صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل بوزنها والمائة لحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنج خمس

(١) الدراهم البغلية هي التي ضربها رجل اسمه رأس البغل اليهودي بأمر الخليفة عمر بن الخطاب .

(٢) الرجاء ان المقصود بالدرهم الجواز ما هو جائز شرعاً في الماملات ، فقي محيط المحيط « جوز ... الدراهم جعلها جائزة اي راجحة .. » ؛ ويجوز الدراهم قبلها على ما فيها من الزيف .

(٣) التبر هنا القطعة من المعدن عامة، سواء في ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد .

صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضعف (١) وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركب منها نصف مثقال ، ثم مثقال ، وخمسة ، وعشرة ، وفوق ذلك . فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبة ، وكانت الموازين انما هي الشواهين (٢) .

فلما بعث الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أقر أهل مكة على ذلك كله ، وقال الميزان ميزان مكة ، وفي رواية ميزان المدينة . وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الاموال على ذلك ، فجعل في كل خمس أواق من الفضة الخالصة التي لم تنش خمسة دراهم وهي النواة ، وفرض في كل عشرين دينارا نصف دينار . وعمل بذلك أبو بكر رضي الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يغير منه شيئا . فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقر القنود على حالها ، ولم يعرض لها بشيء حتى كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة ، في السنة السادسة (٣) من خلافته . وأتته الوفود ، وأقبلت أهل البصرة فيهم الاحنف بن قيس ، فكلّم عمر رضي الله عنه في مصالح أهل البصرة ، فوجه معقل بن يسار ، فاحتفر لهم نهر معقل ووضع

(١) المقصود بقول « أضعف » هنا ضعف أو خاف ، أي جعل الشيء ضعيفا ، على ان صينة هذا القنل بالالف المتوسطة هي أبلغ الصيغ الثلاث .

(٢) الشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان ( محيط المحيط ) ، ولعل المقصود هنا الميزان كله .

(٣) المعروف ان عمر بن الخطاب تولى الخلافة سنة ١٣ هـ .

الجريب (١) والدرهمين الوزنة في الشهر. وضرب عمر رضي الله عنه الدراهم على نقش الكسروية (٢) ، وشكلها بأعيانها ، غير انه زاد في بعضها « الحمد لله » ، وفي بعضها « رسول الله » ، وعلى آخر « لا إله إلا الله وحده » ، وعلى آخر « عمر » ، والصورة صورة الملك. لا صورة عمر. وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل. فلما بويغ عثمان بن عفان رضي الله عنه ضرب دراهم ، ونقشها « الله اكبر » .

فلما اجتمع الامر لمعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة ، قال له يا أمير المؤمنين : « ان العبد الصالح امير المؤمنين عمر بن الخطاب صفر الدرهم وكبر القفيز (٣) » ، وصار يؤخذ عليه ضريبة أبرزاق الجند ، وترزق عليه الذرية ، طلبا للاحسان الى الرعية . فلو جعلت انت عيارا دون ذلك العيار ازدادت الرعية به مرفقا ، ومضت لك به السنة الصالحة . فضرب معاوية السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمسة عشر قيراطا غير حبة أو حبتين . وضرب منها زياد ، وجعل وزن

(١) الجريب هنا مقياس للارض ، ومقداره عشر قصبات في عشر قصبات ، على انه يختلف عن ذلك قليلا باختلاف المكان والزمان ، والجريب في الاصل مكبال ، وسمته ما يكفي من الحب لبذر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة لذلك باسم الجريب. انظر الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ١٤١ ، ١٤٦ .

(٢) الكسروية نسبة الى كسرى والمقصود الدراهم الفارسية .

(٣) القفيز مكبال قديم الحبوب وسمته ما يقرب من ربع أردب وهو ايضا مقياس للارض وقدره مائة وأربعة وأربعون ذراعا ، والمعنى الاول هو المقصود هنا . انظر الماوردي ( الاحكام السلطانية ص ١٤٩ ) .

عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكتب عليها ... (١) فكانت تجري مجرى الدراهم . وضرب معاوية ايضاً دنانير عليها تمثاله متقلداً سيفاً ، فوقع منها دينار رديء في يد شيخ من الجند ، فجاء به معاوية ورماء ، ثم قال : « يا معاوية ! انا وجدنا ضربك شر ضرب » ، فقال له معاوية : « لأحر مثلك عطاك ، ولأكسونك القطيفة » (٢) .

فلما قام عبدالله بن الزبير رضى الله عنه بمكة ضرب دراهم مدورة ، فكان أول من ضرب الدرهم المستديرة ؛ وانما كانت قبل ذلك ما ضرب منها فانه ممسوح غليظ قصير ، فدورها عبدالله وتقتض بأحد الوجهين « محمد رسول الله » ، وبالأخر « أمر الله بالوفاء والعدل » . وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالمراق ، وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل . وأعطاهم الناس في المطاء حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفي العراق من قبل عبدالله بن مروان ، فقال : « ما ينبغي أن نترك من سنة المنافق شيئاً » ، فغيرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان ، بعد مقتل عبدالله ومصعب بن الزبير بن العوام ، فخص عن النقود والاوزان والمكايل ، وضرب الدنانير والدراهم ، في سنة ست وسبعين من الهجرة . وسبب ذلك أنه كتب في صدر كتبه الى الروم « قل هو الله احد » ، وذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع التاريخ .

(١) يياض يسع كلمة واحدة لهما « زياد » .

(٢) لئلا معنى القطيفة هنا جلد البير .

فكتب اليه ملك الروم<sup>(١)</sup> : « انكم قد أحدثتم كذا وكذا فأتركوه ،  
والا أناكم في دنانيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون » . فعظم ذلك  
عليه ، وكلم خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن يترك دنانير  
الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم ودنانير فيها  
ذكر الله . فضرب الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين  
وعشرين قيراطا سوى حبة بالشامي ، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر  
قيراطا سواء : والقيراط أربع حبات ، وكل دانق قيراطين ونصف .  
وكتب الى الحجاج بالعراق أن اضربها قبلك ، فضرب الحجاج  
الدرهم ، ونقش فيها : « قل هو الله أحد » ، ونهى أن يضرب  
أحد غيره . فضرب ميمر<sup>(٢)</sup> اليهودي دراهم فأخذه ليقتله ، فقال له :  
« عيار درهمي أجود من عيار دراهمك ، فلم تقتلني ؟ » ، فأبى  
إلا قتله . فوضع ميمر للناس صنج الأوزان ليتركه ، فلم يفعل .  
وكان الناس لا يعرفون الوزن ، انما يزنون الدراهم بعضها ببعض ،  
فلما وضع ميمر الصنج كف بعضهم عن بعض . فقدمت تلك الدراهم مدينة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبها بقية من الصحابة ، فلم ينكروا  
منها سوى نقشها ، فان فيه صورة : وكان سعيد<sup>(٣)</sup> بن المسيب

(١) يقصد القرظي بالروم هنا الدولة البيزنطية ، وكان امبراطورها في تلك السنة ،  
الموافقة لسنة ٦٩٥ م ، جستنيان الثاني .

(٢) ان سمرا هذا من اهل بلدة تيا من بلاد العرب ، قرب حدود الشام ، وأن  
الخليفة عبد الملك بن مروان كان قد كلفه بضرب الدراهم ، وان تلك الدراهم عرفت باسم  
السميرية .

(٣) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفهائهم وقد توفي سنة ٩٤ هـ .

« أبو الفداء » : المختصر في أخبار البشر ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

يسع بها ويشترى ، ولا يعيب من أمرها شيئاً . فجعل عبد الملك الذهب الذي ضربه على المثال الشامي ، وهي الميالة (١) الوزنة زيادة المائة دينارين .

ويقال في سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدرام كذلك ، أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان قال له : « يا أمير المؤمنين ! إن العلماء من أهل الكتاب الاول يذكرون أنهم يجدون في كتبهم ان أطول الخلفاء عمراً من قدس الله في الدرهم . فعزم على ذلك ، ووضع السكة (٢) الاسلامية . وكان الذي ضرب اذ ذاك الدرهم رجل من اليهود يقال له سمير ، فنسبت الدرهم اليه ، وقيل لها الدرهم السميرية . وبث عبد الملك بالسكة الى الحجاج بالعراق ، فسيرها الحجاج الى الآفاق لتضرب الدرهم بها . وتقدم الى الأمصار كلها ان يكتب اليه منها كل شهر بما يجتمع قباهم من المال كي يحميه عندهم ، وان تضرب الدرهم بالآفاق على السكة الاسلامية ، وتحمل اليه . أولاً فأولاً . وقدر في كل مائة درهم درهماً عن الخطب وأجرة الضراب . ونقش على أحد وجهي الدرهم « قل هو الله أحد » ، وعلى الآخر « لا إله الا الله » ، وطوق الدرهم من وجهيه بطوق .

( ١ ) كذا في جميع النسخ المتداولة ، وقد ترجم (De Sacy) هذا اللفظ الى ( trébuçant ) ، أي وإية الوزن .

( ٢ ) عرف الماوردي ( الاحكام السلطانية ، ص ١٤٩ ) السكة بأنها « الجديدة التي يطبع عليها الدرهم ، ولذلك سميت الدرهم المفروية سكة » . وقد شرح المقرئ أيضاً ( كتاب الاوزان والاكياس النصرية ، ص ٨٦ ) لفظ السكة بأن « الدينار والدرهم المفرويين . سمى كل منها سكة لانه طبع بالحديد الملقه ، ويقال لها السكة ، وكل مسبار عند العرب سكة » .

«وكتب في الطوق الواحد» ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا ،  
«وفي الطوق الآخر» محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق  
ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون» .

وقتل الثقات ان الذي دعا عبد الملك الى ماصنع من ذلك  
ان الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقا . فلما نظر  
عبد الملك في امور الامة قال ان هذه الدراهم تبقى مع الدهر .  
وقد جاء في الزكاة ان في كل مائتين - أو في كل خمس أواق - خمسة دراهم .  
وأشفق ان جعلها كلها على مثال السود العظام مائتين عدداً يكون  
ذلك بخساً للزكاة ، وان عملها كلها مثال الطبرية - ويحمل المعنى  
على أنها اذا بلغت مائتين عدداً وجبت الزكاة فيها - كان في ذلك  
حيف وشطط على رب المال . فاختد عبد الملك منزلة بين منزلتين  
فيها كمال الزكاة ، من غير بخس ولا اضرار بالناس ، مع موافقة  
ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده من ذلك .

وكان المسلمون قبل عبد الملك - والى أن صنع ما ذكر -  
يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار (١) والصغار . فلما اجتمع  
الناس مع عبد الملك على ما عزم عليه من ذلك ، عمد الى درهمهم  
وواف فوزنه فاذا هو ثمانية دوانيق ، والى الدرهم من الصغار فاذا  
به وزن أربعة دوانيق ، فجمعها مما وجمل زيادة الاكبر على نقص

( ١ ) المقصود بمبارة «الكبار والصغار» هنا الدراهم الوافية وغير الوافية .



الاصغر ، وجعلها درهمين متساوين ، زنة كل منها ستة دوايق  
سواء . واعتبر المتقال أيضاً ، فإذا هو ما برح في آباد الدهر موفياً  
محدوداً ، كل عشرة من الدراهم التي زنة الواحد منها ستة دوايق  
تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقر ذلك وأمضاء ، ولم يعرض لتغييره .

وكان فيما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل :  
أحداها ان كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم . وثانيها انه عدل  
بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، وصار الدرهم ستة دوايق .  
وثالثها أنه موافق لما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في فريضة  
الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط . فمضت بذلك السنة ، واجتمعت  
عليه الامة . وضبط هذا الدرهم الشرعي المجمع عليه انه كما مر  
زنة العشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وزنة الدرهم منها خمسون حبة  
وخمسا حبة من الشعر الذي وصف آنفاً ، ويقال له درهم الكيل :  
فان الرطل الشرعي منه يتركب ، ومن الرطل يتركب المد ، ومن  
المد يتركب الصاع . وانما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن  
سبعة مثاقيل من الذهب ، لان الذهب أوزن من الفضة وأثقل .  
وكأنهم جربوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب ، ووزنوها  
فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة اسباع الدرهم .  
فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل ،  
لان ثلاثة اسباع الدرهم اذا اضيفت عليه بلغت مثقالاً ، والمتقال  
اذا نقص منه ثلاثة اعشاره بقي درهماً ، وكل عشرة مثاقيل وزن  
أربعة عشر درهماً وسبعي درهم . وقيل ان واضح الاوزان جعل

الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل . فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من حب الخردل . ومنها ركب الدرهم ثما فوقه الى الالف ، كما تقدم في المثقال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض (١) ونقش عليها « قل هو الله أحد » ، فقال القراء : « قاتله الله ! اى شيء صنع للناس ؟ » الآن يأخذه الجنب والحائض ، وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية . فكره ناس من القراء مسحها (٢) وهم على غير طهارة . فقيل لها المكروهة ، وصارت سمعة لها وعلامة عليها . ولقل سئل مالك رضي الله عنه عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم ، لما فيها من كتاب الله تعالى ، فقال : « اول ما ضربت على عهد عبد الملك بن مروان والناس متوافرون ، فما أنكر احد ذلك . وما رأيته اهل العلم أنكروه . ولقد بلغني ان ابن سيزين كان يكره ان يبيع بها ويشترى ، وما زال أمر الناس كذلك ، ولم أر أحدا منع ذلك هاهنا . » وقيل لعبد الملك رحمه الله تعالى : « هذه الدراهم البيض فيها كتاب الله ، يقلبها اليهودي والنصراني والجنب والحائض ، فان رأيت ان تأمر بمحوها ، فقال : « أردت ان تحتج علينا الامم اننا غيرنا توحيد ربنا واسم نبينا . » ومات عبد الملك بن مروان والامر على ما تقدم . وخلفه ابنه الوليد ، ثم سليمان بن عبد الملك ، ثم عمر بن عبد العزيز .

( ١ ) المقصود بالدراهم البيض ما كان مناعيا وافي الوزن ، وكان الحجاج بن يوسف أول من ضربها ، ويسمى الدينار النقي باسم الدينار الابيض ايضا .

( ٢ ) التغيير عائد على الدراهم البيض .

فلما استخلف يزيد بن عبد الملك ضرب الهبيرة عمر بن هيرة  
 بالعراق على عيار ستة دوايسق ، فكان اول من شدد في أمر  
 الوزن ، وخلص الفضة أبلغ من تخليص من قبله . فلما قام هشام  
 بن عبد الملك ، وكان جموعاً المال ، أمر خالد بن عبد الله القسري  
 في سنة ست ومائة من الهجرة ان يصير الميار الى وزن سبعة ،  
 وان يبطل السكك من كل بلد الا واسط . ف ضرب الدراهم  
 بواسط ، وكبر السكة . فكان خالد في تخليص الفضة اشد ممن  
 قبله ، ف ضربت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى عزل خالد في  
 سنة عشرين ومائة . وتولى يوسف بن عمر الثقفي ، فأفرط في  
 الشدة بحيث امتحن يوماً الميار فوجد درهما يتقص حبة ، ف ضرب  
 كل صانع ألف سوط . وكانوا مائة صانع ، ف ضرب في حبة مائة ألف  
 سوط . وصغر يوسف السكة وأجراها على وزن سبعة ، وضربها بواسط  
 وحدها ، حتى قتل الوليد بن يزيد في سنة ست وعشرين ومائة .  
 فلما استخلف مروان بن محمد الحمار - آخر خلفاء بني أمية -  
 ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بجران حتى قتل . وكانت الهبيرة ،  
 والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بني أمية .

وكانت دولة بني العباس ، ف ضرب السفاح الدرام بالانبار<sup>(١)</sup> ،  
 وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكة العباسية ، وقطع منها

( ١ ) كانت الانبار مقر الخلافة العباسية لان قيامها سنة ١٣٢ هـ ،  
 فسكنها السفاح مدة خلافته ، واستقر بها بعده أبو جعفر المنصور حتى بدأ في تأسيس  
 بغداد سنة ١٣٥ هـ ، وهذا يضر سبب ضرب الدرام بها . انظر ياقوت  
 ( معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٣٦٧ ، ج ٣ ، ص ٩٢٥ ) .

وتقصها حبة ثم تقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور تقصها  
 ثلاث حبات . وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط  
 أربع حبات ، وكانت الدراهم كذلك . وحدثت الهاشمية (١) على  
 المثال البصري ، وكانت تقطع على المناقيل الميالة الوازنة التامة .  
 فأقامت الهاشمية على المناقيل ، والعق على قعصان ثلاثة أرباع  
 قيراط مدة المنصور ، وإلى سنة ثمان وخمسين ومائة . ف ضرب  
 المهدي فيها سكة مدورة فيها نقط ؛ ولم يكن لموسى الهادي بن  
 المهدي سكة تعرف . وتعمد الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة  
 ثمان وسبعين ومائة فصار قعصانها قيراطا غير ربع حبة . فلما صير  
 الرشيد السكك إلى جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي ، كتب اسمه بمدينة  
 السلام ، وبالمحمدية (٢) من الري ، على الدنانير والدراهم ؛ وضرب  
 دنانير زنة كل دينار منها مائة مثقال ، كان يفرقها على الناس في  
 النوروز والمهرجان ، وكتب عليها :

وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرا  
 يزيد على مائة واحدا إذا ناله معسر أسرا

- 
- ( ١ ) الهاشمية نسبة إلى بني هاشم ؛ والمقصود بذلك تقود الخلفاء العباسيين .  
 ( ٢ ) سبقت دراهم الري بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن عطا ( عتاب ) الكندي ،  
 وإلى الري من بلاد الهبطل ( أي بلاد ما وراء النهر ) ، في عهد الخليفة هارون  
 الرشيد . وقد عرفت بتلك التسمية أيضاً دراهم فرغانة والصفد وكشك ونسف  
 وأشروسنة وسمرقند . وكان محمد بن عطا أخوان ، وكلاهما من ولاية الأعمال زمن  
 الرشيد ، وقد ضرب كل منهما دراهم أقلية باسمه ، فكان غطريف بن عطا وإلياً على  
 خراسان ، وإليه نسبت الدراهم النطريفية ببخاري ، وكان مصيب بن عطا وإلياً على  
 الشاش وخجندة وإليه نسبت الدراهم المصيبة .

وكان لبني العباس دنانير الخريطة (١) وهي مائة دينار فيه مائتان مكتوب على كل دينار ، ضرب الحسنى لخريطة أمير المؤمنين ، . قلت وهذه الدنانير هي التي ينعم منها أمير المؤمنين على المغنين ونحوهم ، ومعنى الحسنى القصر الحسنى الذى هو الآن بمدينة بغداد ، وعمره الحسن بن سهل . وصير قصان الدراهم قيراطا غير حبة ، واستمر الأمر كذلك الى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة ، فصار النقص أربعة قراريط وحبة ونصف حبة ، وصارت لا تجوز الا في المجموعة أو بما فيها ، وبطلت .

فلما قتل الرشيد جعفر بن يحيى ، وتولى الوزارة الفضل بن الربيع ، صير السكة الى السندى بن شاهر ، ف ضرب الدراهم على مقدار الدنانير ، وسيل الدنانير في سائر ما تقدم ذكره سبيل الدراهم ؛ فكان خلاص السندى جيداً أشد الناس خلاصاً للذهب والفضة . وفي شهر رجب سنة احدى وتسعين ومائة قصت الدنانير الهاشمية نصف حبة ، وما زال الامر في ذلك كله عسراً يجوز فيه الدينار جواز المتأقيل . ثم ردت المتأقيل الى وزنها ، حتى كانت ايام الامير محمد بن هارون الرشيد ، فصير دور الضرب الى العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش في السكة بأعلى السطور « ربي الله » ، وبأسفلها « العباس بن الفضل » . فلما قتل الامين ، واجتمع الناس على عبد الله المأمون ، لم يجد أحداً ينقش الدراهم ، فنقشت بالخرائط كما تنقش الخواتيم .

( ١ ) يظهر ان المقصود بالخريطة هنا الخزانة الخليفة ، وصاحب الخريطة معناه صاحب بيت المال .

وكان الناس في اول الاسلام انما يزنون بالشواهين ، ولما ولي عبد الله بن عامر البصرة ، سنة تسع وعشرين للهجرة ، وضع في الميزان لسانا ، وهو اول من صنع لسانا للميزان . ولم يزل الامر في النقود على ما تقدم عامة أيام المأمون حتى مات . ثم قام من بعده أبو إسحاق المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، ، الى ان قتلته الآتراك وشركوا بني العباس في الامور . وتفنت الدولة في الترف ، وتقلص نور الهداية ، وتبدلت اوضاع الشريعة ورسوم الدين . واحداثوا وابتدعوا ما لم يأذن الله به ، فكان من ذلك غش الدراهم . ويقال ان اول من غش الدراهم وضربها مغشوشة زيوفا عبيد الله بن زياد ، حين فر من البصرة سنة أربع وستين من الهجرة ؛ ثم فشت في الامصار أيام دول المعجم الدراهم الزيوف <sup>(١)</sup> ، واختلفت آراؤهم بالمراق فيها . ولم ينضبط حتى الآن امرها ، وأرجو ان يوفقني الله على تفصيل ذلك .



«١» كانت تلك الدراهم أحد الانواع المقبولة في المعاملات فان الدراهم كانت في عصر من العصور الاسلاميه أربعة انواع ، وهي : الجيدة ومعديتها قضية خالصة ، والزيوف وهي الفضة المخلوطة ، وكانت تتبل بقيمتها في المعاملات التجارية فقط ، ولا تقبلها الحكومة في معاملاتها وجباياتها ألبتة ، والنبرجة - ولعل صحتها المبرجة - وهي التي لم تقرب بدار الضرب ، وكانت غير مقبولة في معاملات الافراد والحكومات ، والسوقة ، وهي التي كانت تصنع من نحاس مغلى بطبقة من الفضة . ولم تكن متبركة في الدرام الشرعية

## فصل

واما مصر من بين الامصار فما برح تقدها المنسوب الى قيم الاعمال واثمان المبيعات الذهب خاصة ، كل سائر دولها جاهلية وإسلاما . يشهد لذلك بالصحة ان مبلغ خراج مصر في قديم الدهر وحديثه انما هو الذهب ، كما ستقف ان شاء الله تعالى على تفصيلا ، فيما أنا عازم عليه من افراد تأليف يحتوي على عامة احوال خراج مصر ، منذ مصرت وعرفت أخبارها الى هذا الزمن الحاضر (١) .

وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منعت العراق درهمها وقنيزها ، ومنعت الشام مدها ودينارها ، ومنعت مصر أردبها ودينارها ، أخرجه مسلم وأبو داود . فذكر صلى الله عليه وسلم كل بلد وما يختص به من كيل وتقدير وأشار الى أن نقد مصر الذهب . وكان في هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، فانه لما افتتح العراق في سنة ست عشرة من الهجرة بعث عثمان بن حنيف ، ففرض على ارض السواد على كل جريب من الكرم عشرة دراهم ، وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم ،

« ١ » لا يوجد بين المرووف من مؤلفات القرظي كتاب خاص بموضوع خراج مصر : على ان كتابه المواضع والاعتبار « ج ١ » ص ٧٥ - ٧٩ يشمل مقالين خافيتين في هذا الموضوع ، وهما المقصودتان بهذه الاشارة .

وعلى جريب القصب والشجر ستة دراهم وعلى جريب (١) البر أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ؛ وكتب بذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فارتضاه .

ولما فتحت مصر في سنة عشرين على الصحيح فرض عمرو بن العاص على جميع من بها من القبط دينارين ، دينارين . فجيت اول عام اثنا عشر ألف ألف دينار ؛ وقيل جيت ستة عشر ألف ألف دينار . وضربت الجزية على كل عالج من علوج مصر الذين أقروا لهارة الأرض أربعة دنانير في كل سنة . سوى خراج الأرض ؛ فأقر ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وأما أهل السواد فإن عمر رضي الله عنه أقرهم على منزلة أهل الذمة ، وفرض على كل عالج منهم أربعين درهما ، فجيت مائة ألف ألف وسبعة وثمانين ألف ألف درهم ، وقين مائة ألف ألف وستون ألف درهم . وما زال خراج السواد دراهم . ولولا خوف الاطالة لسردت الأخبار التي توضح أن معاملة مصر ما زالت بالذهب فقط ما يقوم منه سفر ضخم ، وفوق كل ذي علم عليم .

وأما الفضة فكانت بمصر تتخذ حليا وأواني ، وقد يضرب منها الشيء للمعاملات التي يحتاج اليها في اليوم لنفقات البيوت . وأول ما رأيت للدراهم ذكرا بمصر في أيام الحاكم بأمر الله أحد خلائف الفاطميين ؛ قال الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد .

(١) الجريب عشر قصبات والقصب ستة أذرع ، والفنيز عشر الجريب .



المسبحي (١) عفى الله عنه في تاريخه الكبير : « وفي شهر ربيع الأول ، يعني من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، تزايد أمر الدراهم القطع (٢) والمزايدة ، فبيعت أربعة وثلاثون درهماً بدينار . ونزع السمر ، واضطربت أمور الناس ؛ فرفعت الدراهم وأُنزل بشرين صندوقاً من بيت المال فيها دراهم جدد ، ففرقت في الصيارف ؛ وقرىء سجل برفعها وألا يتعامل بها ، ، وأنظر من في يده شيء منها ثلاثة أيام ، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب . فاضطربت الناس ، وبلغت الدراهم القطع والمزايدة أربعة دراهم بدرهم من الجدد ، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار . ثم اشتهر في كتب الأخبار أن الفضة صارت تضرب نقوداً بمصر ، وأنها سميت بين الدراهم باسم المسودة . وبها كانت معاملة أهل مصر والقاهرة والاسكندرية ، وتعرف بنقد مصر . وأدركت الاسكندرية وأهلها لا يتعاملون إلا بها ،

(١) المسبحي من المؤرخين الكثيرين في العهد الفاطمي ، وقد توفي سنة ٤٢٠ هـ ( ١٠٣٩ م ) . ويقال إن مؤلفاته بلغت ثلاثين كتاباً ، وإن كتابه المشار إليه هنا يقع فيست وعشرين ألف صفحة ، وأنه لم يعد لهذه الكتب وجود ، ماعدا الجزء الأربعين من كتابه التاريخ الكبير بمكتبة الإسكوريال بإسبانيا ، ماعدا اقتباسات مبثورة في كتب المؤرخين كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمفريزي . راجع حسن إبراهيم حسن ( الفاطميون في مصر ، ص ٨ ) .

(٢) الدراهم القطع - أو المقطعة - كانت كمدلولها الفظي دراهم غير كاملة ، لأهلب جزء منها بسبب القطع . وكانت تلك الدراهم تقبل في معاملات الأفراد حسب الوزن ، غير أن الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائماً ، وتسميها الدراهم الفقة . أما الدراهم المزايدة - وصحتها الزائدة - فهي التي كانت تزيده عن الدراهم الجيدة في الحجم ، وليس في الوزن .

ويسمونها الورق . واختلفت آراء خلفاء مصر وملوكها في مقدار الدرهم اختلافا لم ينضبط الى الآن .

وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير من الفضة ، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بني أيوب على مملكتي مصر والشام ، وتملك منهم محمد الكامل بن العادل . ففي ذي القعدة من سنة ثنتين وعشرين وستائة أمر الكامل بضرب دراهم مستديرة ، وتقدم ألا يتعامل الناس بالدراهم المصرية العتيق ، وهي التي يدعوها أهل مصر الورق . فهجر الناس الدراهم الورق ، وتركوا التعامل بها ، إذ الرعية على دين راعيها . وكانت الدراهم الكالمية - وهي التي أدركنا الناس يتعاملون بها - ثلثها فضة وثلث نحاس ، يضاف على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهماً من النحاس.

وراجت هذه الدراهم في بقية دولة بني أيوب ، ثم في أيام مواليتهم الاتراك بمصر والشام رواجاً حتى قل الذهب بالنسبة إليها ، وصارت المبيعات الجليظة تباع وتقوم بها ، وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الاعمال ، وبها يؤخذ خراج الارضين وأجرة المساكن وغير ذلك . وكان الدرهم ثمانية عشرة خروبة ، والخروبة ثلاث قمحات ، والمقال أربع وعشرون خروبة . والصنجة متفاوت بمصر والشام ، فتقص كل مائة مثقال شامي مثقالاً وربما بمصر ، وكذلك الدراهم .

وأما الفلوس فإنه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان الى شيء سوى تقدي الذهب والفضة يكون

بإزاء تلك المحقرات ، لم ينسأ أبدا على وجه الدهر ساعة من  
نهار ، فيما عرف من أخبار الخليقة قديما ، لا ولا أقيم قط بمنزلة  
أحد النقيدين . واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يحملونه بإزاء  
تلك المحقرات ، فلم يزل بمصر والشام وعراقي العرب والمجم وفارس  
والروم في أول الدهر وآخره ملوك هذه الأقاليم ، لمظمتهم وشدة  
بأسهم ونصرة ملكهم ، وكثرة شأوهم وخزوانة سلطانهم ، يحملون  
بإزاء هذه المحقرات نحاسا يضربون اليسير منه قطعا صنارا تسميها  
المرب فلوسا (١) لشراء ذلك . ولا يكاد يوجد من  
هذه الفلوس الا النزر اليسير ، مع انها لم تقم أبدا في هذه الأقاليم  
بمنزلة أحد النقيدين قط وكان سبب ضربها بمصر في أيام الكامل  
الأيوبي - بعد ان لم تكن - ان امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر ،  
وهو اذ ذاك ابو الطاهر المحلى ، تستفتيه : « ايحل شرب الماء أم  
لا ؟ » فقال : « يا أمة الله ! وما يمنع من شرب الماء » قالت :  
« ان السلطان ضرب هذه الدراهم ، واني اشتري القربة بنصف  
درهم منها ومعي درهم ، فيرد السقاء علي نصف درهم ورقا ،  
فكأنني اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم » . فأنكر ابو  
الطاهر ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلم معه في ذلك فأمر  
بضرب الفلوس .

( ١ ) ليس لفظ الفلوس - والمفرد فلس - عربي الاصل ، بل هو لفظ يوناني معرب  
وقد أخذته اليونانية قبل من اللفظ اللاتيني (folis) ، ومنه كيس النقود ؛ ويقال  
مثل ذلك بصدد لفظ الدرهم ، قد اخذه العرب من لفظ (diram) في الفارسية ، وهو  
يوناني الاصل ؛ وكذلك لفظ الدينار ، وأصله (denarius) في اللاتينية .

ولقد كان بغداد ، التي أربت عمارتها على عامة الامصار ،  
يحمل بازاء غالب المبيعات عوضا منها الخبز . يوضح ذلك ما علقته  
من رسالة الشيخ الرئيس أبي القاسم بن أبي زيد الى بعض اخوانه  
ينخبه بأخبار البلاد التي سلكها وماهي عليه ، وذلك عند سفره من  
مصر وحصوله ببغداد ، في سنة بضع وأربعمائة . قال بعد صدر  
طويل : اما الخبز فيبرز عجيبته على باب الدكان ، فيجتمع عليه عدد  
كثير من الدباب ، ثم يخبزونه في تنانير قد أحيت بالدخان .  
ويبالنون في تحفيف الرغقان ، ويتعاملون به في الاسواق ، وقيمونه  
مقام الدرهم في الاتفاق ، ويتقدونه قدما قد اصطالحوا عليه .  
وجعلوا لذلك قانونا يرجعون اليه : فبردون المثلوم والمكرج (١) ،  
كما يرد الدرهم الزائف والدينار المبهرج (٢) ، ويشترى به  
أكثر المأكولات والمشروبات ، ويدخلون به الحمامات ، ويأخذونه  
النياذ والحمار ، ولا يرده البزاز ولا المطار . وللرغيف السميذ على  
غيره صرف مقدر ، وحساب عندهم معلوم محدد ؛ ومع هذه  
العناية والاحتياط يباع كل مستين رغيفا بقيراط (٣) . وكتبت من خط  
حافظ المغرب محمد بن سعيد في كتابه الذي سماه « جنة النحل  
وحيا المحل » مانعه : « فأخرج لي احد هؤلاء التجار - يعني  
تجارا رأيهم ببغداد لما رحل اليها - ورقة فيها خطوط بقلم

(١) المكرج من الخبز هو الذي فسد وعلته خفرة . ( يحيط المحيط ) .

(٢) جاء في محيط المحيط ، أن « البهرج الباطل والردى » ، والدرهم الذي فضته  
ردية ، فيكون الدينار المبهرج مثل ذلك .

(٣) القيراط هنا تقدم مقداره جزء من عشرين من المتقال ، وهو من مستطقات  
الخليفة عبد الله بن مروان .

الخطا (١) ، وذكر انها من ورق التوت فيها لين وثمنة ، وان هذه الورقة اذا احتاج انسان في خان بالق (٢) من بلاد الصين خمسة دراهم دفعها فيها ، وان ملكها يختم لهم هذه الاوراق ، وينتفع بما يأخذ بدلا عنها ، انتهى (٣) .

واخبرني من لا اتهم انه شاهد في بعض مدن اقليم الصعيد اهلها يتعاملون في محقرات المبيعات بالكودة ، وتسمى بمصر الودع ، كما يتعامل اهل مصر الآن بالفلوس . واخبرني ثقة ان يمسحى بلاد الهند يشتري الكثير من المأكول بالفض والبلح . وادركت اننا الناس من اهل ثمر اسكندرية وهم يحملون في مقابلة الخضرة .

(١) الخطا بلاد المتول (Cathay) ، وهي الجزء الغربي من بلاد الصين ، وكانت عاصمتها جالق بالق ؛ ومن بلاد الخطا هذه كانت اغارات جنكز خان ومن وليه من خانات المتول . انظر الفلشندي ( صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٨٣ - ٤٨٧ ) .  
(٢) كانت خان بالق عاصمة الصين ، وهي غير جالق بالق الواردة في الحاشية السابقة . انظر الفلشندي ( صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ ) .

(٣) وصف ابن بطوطة في كتاب رحلته المعروف ( تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار ) هذا الورق وصفاً دقيقاً ، ونصه : « وأهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم ، وجميع ما يتحصل ببلادهم من ذلك يسبكونه قطعاً .. ، وانما يبيعون وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها قدر الكف ، مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الخمس والمنشرون قطعة منها بالث ، بياض موحدة وألف ولام مكسور وشين مسجى مسكن وقام مطوذة ، وهو بمنى الدينار عندنا . واذا تمزقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا فأخذ عوضها جديداً ودفع تلك ، ولا يطلى على ذلك اجرة ولا سواها ، لان الذين يتولون عملها لهم الارزاق الجارية من قبل السلطان ، وقد وكل بتلك الدار امير من كبار الامراء . واذا مضى الانسان الى السوق بدرهم خبزة او دينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه ، ولا يلتفت عليه حتى يمر به بالث ويشتري به ما اراد » .

والحوامض والبقول ونحو ذلك كسر الخبز ، ولشراء ما يراى  
منه ، ولم يزل ذلك الى نحو السبعين والسبعمائة . وادركنا ريف  
مصر واهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات يعمض  
الدجاج وينخال الدقيق ، ويردى مشاق الكتان ، الى آخر  
هذه الحوادث . وكل هؤلاء انما يتخذون ما تقدم ذكره  
لشراء الامور الحقةرة فقط ، ولم يجعل اخذ منهم شيئاً من ذلك  
تقدماً يخزن ، ولا يشتري به شيء جليل البتة .

ولما ضربت الفلوس كما مر في ايام الكامل تتابع الملوك في  
ضربها حتى كثرت في الايدي . وما زالت العامة تتعنت فيها  
لما يداخلها من القطع المخالفه للقطع التي يأمر  
السلطان بالتعامل بها . فتقدم الولاة بصلاح ذلك .  
وكانت الفلوس أولاً تعد في الدرهم الكامل ثمانية وأربعون فلساً .  
ويقسم الفلوس أربع قطع تمام كل قطعة مقام فلس ، يشتري بها ما يشتري  
بالفلوس ؛ فيحصل بذلك من الرفق لدوي الحاجات ما لا يكاد يوصف .  
وتعاضد الامر على ذلك الى بعد الحسين والستائة من الهجرة .  
فسوء بعض العمال لأرباب الدولة حب الفائدة . وضمن ضرب  
الفلوس بمال قرره على نفسه . وجعل كل فلس يزن مثقالاً .  
والدرهم بعد أربعة وعشرين فلساً . فتقل ذلك على الناس ، وأنكاهم  
موقعه لما فيه من الخسارة . لانه صار ما يشتري بدرهم هو  
ما كان قبل يشتري بنصف درهم . ثم توطنت نفوس الناس على  
ذلك ، إذ هم ابناء الموائد . وكانت الفلوس مع ذلك لا يشتري  
بها شيء من الامور الجليلة . وانما هي لتنفقات البيوت ، ولاغراض

ما يحتاج اليه من الخضر والبقول ونحوها .

فلما كانت سلطنة العادل كتبنا ، واكثر الوزير غير الدين  
عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم ، وجارت حاشية السلطان  
وبماليكه على الناس ، وطعموا في اخذ الاموال والبراطيل والحمايات ،  
وضربت الفلوس ، توقف الناس فيها لخفتها . فنودي في سنة  
خمس وتسعين وسبائة ان توزن بالميزان . وان يكون الفلوس  
زنة درهم . ثم نودي على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا  
أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزنا لا عددا .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولى محمود بن علي الاستادار  
أمر الاموال السلطانية ، شره الي الفوائد وتحصيل الاموال ، فكان  
بما أحدث الزيادة الكبيرة من الفلوس ؛ فبعث الى بلاد فرنجية لجلب  
النحاس الاحمر ، وضمن دار الضرب بالقاهرة بمجملته من المال ، ودام  
ضرب الفلوس بها مدة أيامه ، واتخذ بالاسكندرية دار ضرب لعمل  
الفلوس . فكثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة ، وراجت  
رواجا صارت من أجله هي النقد الغالب في البلاد . وقلت الدراهم  
لامرين : أحدهما عدم ضربها ألبتة ، والثاني سبك ما بأيدي الناس  
منها لاتخاذهم حلياً منذ تفنن أمراء السلطان وأتباعهم في دواعي  
الترف ، وتأقهم في المباهاة بفاخر الزي وجليل الشارة . ووجد  
مع ذلك الذهب بأيدي الناس ، بعد ان كان لا يوجد مع كل  
أحد ، لكثرة ما كان يخرج به الظاهر برقوق في الانعام على أمراء  
الدولة ورجالها ، وفي نفقات الحروب والاسفار ، وفي الصلات زمن  
الغلاء . فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود اكثرها الفلوس ، وهو

التقد الرابع الغالب ، والثاني الذهب وهو أقل وجدانا من الفلوس ،  
وأما الفضة فقلت حتى بطل التعامل بها لغزتها ، وكان يعطي في  
الدينار الذهب منها الى ثلاثين درهماً . ثم كثر الذهب بأيدي الناس  
حتى صار مع أقل السوقه ؛ وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة  
بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الاعمال كلها تنسب الى الفلوس  
خاصة . وبلغ الذهب كل مثقال منه الى مائة وخمسين من الفلوس ،  
والفضة كل زنة درم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس  
التي كل درم منها يمد أربعة وعشرين فلسا ، وبلغ المثقال من  
الذهب بشعر الاسكندرية ثلاثمائة درم من الفلوس ، فدهى الناس  
بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة الاقوات ، وتضرر  
وجود المطلوبات لاختلاف التقود ، وانه ليخشى من تمادي ذلك ان  
يحول حال أهل الاقليم ، واذا أراد الله بقوم سوءا فلا مرد له  
وما لهم من دونه من وال .





## فصل في ذكر أقسام الناس واصنافهم

### وبيان جمل من أموالهم وأوصافهم

اعلم حرسك الله بعيته التي لا تنام ، وركنه الذي لا يرام ،  
ان الناس بأقليم مصر في الجملة على سبعة أقسام : القسم الاول أهل  
الدولة ، والقسم الثاني أهل اليسار من التجار ، وأولى النعمة من  
ذوي الرفاية ، والقسم الثالث الباعة وهم متوسطو الحال من  
التجار ، ويقال لهم أصحاب البر ، ويلحق بهم أصحاب المعاش ،  
وهو السوق ؛ والقسم الرابع أهل الفلح ، وهم أهل الزراعات  
والحرث ، سكان القرى والريف ، والقسم الخامس الفقراء ، وهم  
جل الفقهاء وطلاب العلم ، والكثير من أجناد الحلقة ونحسوم ،  
والقسم السادس أرباب الصنائع والاجراء أصحاب المهن ، والقسم  
السابع ذوو الحاجة والمسكنه ، وهم المؤال الذين يتكففون الناس  
ويعيشون منهم .

فأما القسم الاول ، وهم أهل الدولة ، فخالهم في هذه  
الحن على ما يبدو لهم . ولئن لا تأمل عنده ، ولا معرفة بأحوال  
الوجود له ، ان الاموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه  
الحن ، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الاراضي ، فان الارض  
التي كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلا عشرين الف  
درهم صار الآن خراجها مائة ألف درهم . وهذا الظن ليس  
بصحيح ، بل قلت أموالهم بالنسبة الى ما كانت عليه أموال امثالهم  
من قبل : ويان ذلك ان العشرين الف درهم فيما سلف كان

مالكها ينفق منها فيما أحب واختار ، ويدخر منها بصد ذلك ما شاء الله ، لأنها كانت دراهم ، وهي قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن انما يأتيه بدل تلك المائة ألف درهم فلوس ، هي قيمة مائة وستة وستين مثقالا من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج اليه في اليوم من لحم وخضر وتوابل وزيت وبحره ، وفيما لا بد له من كسوته وكسوة عياله ، وما تدعو اليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره ، مما كان يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها . ولولا تساوي العالم من الخاصة والعامة بمعرفة تفاوت ما بين سعر المبيعات الآن وبين سعرها قبل هذه المحن لبيتنا ذلك ؛ ولا بد من الالاع بطرف منه ان شاء الله تعالى : فأهل الدولة لو ألهموا رشدهم ، ونصحوا أنفسهم ، ألمعوا أنهم لم ينلهم ربح ألبته بزيادة الاطيان ، ولا بفلاء سعر الذهب الذي كان أصل هذا البلاء ، وسبب هذه المحن ، بل هم خاسرون ، وأن ذلك من تلبس مباشرهم لتيلهم ما يحبون من أعراضهم ، ولا يحقق المكر السيء الا بأهله .

واما القسم الثاني ، وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف ، فان التاجر اذا استفاد مثلا ثلاثة آلاف درهم في بضاعته ، فانما يتعوض عنها فلوسا أو عشرين مثقالا من الذهب ، ويحتاج الى صرفها فيما لا غنى له عنه من مؤوته ومؤونة عياله ، وكسوته وكسوة عياله . فهو لو تأمل لاتضح له أنه لما كان أولا يستفيد في مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلا ، انها تقني عنه في كلفته أكثر مما تقني عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير .

خالبائس لغباوته يزعم أنه استفاد ، وهو في الحقيقة انما خسر ،  
 ولسوف عما قليل يتكشف له الغطاء ، ويرى ماله قد أكلته  
 بالنفقات ، وأتلفة اختلاف النقود ، فيعلم فساد ما كان يظن ، وكذب  
 ما كان يزعم ، ومن يضل الله ثما له من هاد .

وأما القسم الثالث ، وهم اصحاب البز وأرباب المايش ،  
 فأنهم في هذه الحن يعيشون بما يتحصل لهم من الربح ، فان أحدهم  
 لا يقنع من الفوائد الا بالكثير جداً ، وهو بعيد ساعات من يومه  
 ينفق ما اكتسبه فيما لا يد له منه من الكلف ، وحسبه الا  
 يستدين لبقية حاجته ، ويقنع كما قال الاول .

على أتقي راض بأن أحمل الهوى وأخلص منه لا علي ولا ليا

وأما القسم الرابع ، وهم اصحاب الفلاحة والحرث ، فهلك معظمهم  
 لما قدمناه من شدة السنين وتوالي الحن بقلة ري الاراضي . وفيهم من ارى ،  
 وهم الذين ارتوت اراضيهم في سني المحل فنالوا من زراعتها أموالاً جزيلة  
 عاشوا بها هذه الازمنة ؛ على أن فيهم من عظمت ثروته ،  
 ونفخت نعمته ، ونال ما أربى على مراده وزاد على ما أمله ، والله  
 يقبض ويبسط واليه ترجعون .

وأما القسم الخامس ، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم ،  
 ومن يلحق بهم من الشهود (١) ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن

(١) الشهود جمع شاهد ، وهو في مصطلح الدولة المملوكية الموظف الذي كان عمله  
 أن يشهد بتمتقات الديوان المستخدم به نقياً وإثباتاً ، وهو أحد الذين جهم الفقه شندي  
 (صج الاعشى ، ج ٥ . ص ٤٦٦) تحت باب كذب الاموال . انظر أيضاً القريني  
 (كتاب السلوك لمرة دول الملوک ، ج ٢ ، ص ٥٩٣ ، ٦٦٧ ، ٩٣٧ ، ١٠٤٦) .

شابههم ممن له عقار أو جار من معلوم سلطان أو غيره ؛ فهم ما بين  
ميت أو مشتبه الموت ، لسوء ما حل بهم . فإن أحدهم إذا أتته  
مائه درهم مثلاً فإن ما يأخذ عنها فلوساً أو ثلثي مثقال ينفق ذلك  
فيما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهماً من القضة . فلحقهم من  
أجل ذلك القلة والخصاصة ، وساءت أحوالهم ، وما أصابكم من  
مصيبة فيما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير .

وأما القسم السادس ، فهم أرباب المهن والأجراء والجمالين  
والخدم والسواص والحاككة والبنائة والفعلة ونحوهم ، فإن أجرتهم  
تضاعفت تضاعفاً كثيراً . إلا أنه لم يبق منهم إلا القليل لموت  
أكثرهم ، بحيث لم يوجد منهم الواحد إلا بعد تطلب وعناء .  
وقلة عاقبة الأمور .

وأما القسم السابع ، فهم أهل الخصاصة والمسكنة ، ففيهم  
معظمهم جوعاً وبرداً ، ولم يبق منهم إلا أقل من القليل . لا يسأل  
عما يفعل وهم يسألون .



## فصل في ذكر نبرد من أسعار هذا الزمن

### واراد طرف من أقيار هذه المحن

اعلم أسعدك الله سعادة الابد ، وآتاك فوز السرمد ، أن  
الذي استقر أمر الجمهور بأقليم مصر عليه في النقد الفلوس خاصة ،  
ويجملونها عوضا عن المبيعات كلها من أصناف المأكولات وأنواع  
المشروبات وسائر المبيعات ، ويأخذونها في خراج الأرضين وعشور  
أموال التجارة ، وعامة مجابي السلطان ، ويصيرونها قبا عن الأعمال  
جليلا وحقيرها ، لاقد لهم سواها ولا مال الا اياها ، على أن كل  
قنطار منها وهو مائة رطل مصرية بستائة درم قدأء حسابا عن كل  
رطل، وهو زنة مائة وأربعة وأربعون درهما وزنا ، ستة دراهم قدأء، وعن  
كل درم منها أوقيتان زنتها أربعة وعشرون درهما - ؛ بدعة أحدثوها  
وبلية ابتدوها لا أصل لها في ملة نبوية ، ولا مستند لفعالها عن  
طريقة شرعية ، ولا شبهة لمبتدعها في الاقتداء بفعل أحد من غير ،  
ولا ائتناسه بقول واحد من البشر ، سوى شيء نشأ عنه ذهاب  
بهجة الدنيا وزوال زيتتها ، وتلاف الأموال وفساد زخرفها ،  
ومصير الكافة الى القلة ، وشمول الفاقة للجمهور مع القلة ، ليقضي  
الله أمرا كان مفعولا .

وأما أسعار المبيعات فإن الذهب انتهى بحاضرة القاهرة وربما كل  
مثقال منه الى مائة وخمسين درهما من الفوس ، وبلغ بغير الاسكندرية  
كل مثقال الى ثلاثمائة درم فلوسا . وبلغت دراهم المعاملة كل زنة  
درهم منها خمسة دراهم فلوسا . وانتهى الأرباب من القمح الى أربعائة

وخسين فلوسا غير الكلفة : وهي عن السمسرة (١) عشرة دراهم ،  
والحمولة سبعة دراهم ، والفريضة ثلاثة دراهم ، وأجرة الطحن  
ملاثون درهما ، فذلك خمسون درهما ؛ ويتحصل عن الأردب قمحا  
تقيا خمس ويات فقط ، وينقص منه سدسه غلتا ، فإذا لا يتبأ  
كل أردب الا من حساب ستمائة درهم فلوسا . وبلغ كل أردب من الشعير  
والقول ما يتيف عن ثلاثمائة درهم سوى الكلف ، والأردب من  
البسلة ثمانمائة درهم ، ومن الحنص خمسمائة درهم ، والرأس الواحد  
من البقر بمائة مثقال من الذهب - عنها خمسة عشر ألف درهم من  
الفلوس - ، والرطل الواحد من اللحم البقري التيء بسبعة دراهم  
فلوسا ، والرطل الواحد من الضأن بخمسة عشر درهما ،  
والطائر الواحد من الدجاج من مائة درهم ، الطائر الواحد منها  
الى عشرين درهما فلوسا ، والطائر الواحد من الأوز من مائتي  
درهم كل طائر منها الى خمسين درهما فلوسا ، والرأس الواحد من  
الغنم الضأن بما ناف عن ألفي درهم فلوسا . وأيسع الجمل بسبعة  
آلاف فلوسا ، والقدرح الواحد من اب الیقطين بمائة درهم وعشرين  
درهما فلوسا ، والقدرح من الأرز بخمسة عشر درهما فلوسا ،  
والأردب الواحد من بذر الجزر بخمسمائة درهم فلوسا ، وكل

(١) قدس المهريري (المواظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٨ - ٨٩) قيمة السمسرة -  
عامة بأقل من هذا، وذكر ان السلطان الملك الناصر محمد أنقضى سنة ٧١٥هـ (١٣١٥م)  
ما يسمى باسم نصف السمسرة ، ونصه : « وما أبطل أيضاً نصف السمسرة ، وهو عبارة  
عن أن من باع شيئاً من الاشياء فانه يطلي اجرة للدلال على ما تقرر من قديم ، عن  
كل مائة درهم درهمين . فلما ولي ناصر الدين ابن الشیخی الوزارة قرر على كل دلال من  
دلاله درهماً من كل درهمين ، فصار الدلال يعمل مده ويحتج حتى ينال عادته ، وتصور  
الغرامة على البائع ؛ فقرر الناس من ذلك ، وأوذوا ثم يفتأوا ، حتى أبطل ذلك السلطان » -

قدح من بذر الفجل بمائة وخمسين درهماً فلوساً ، وكل قدح من بذر  
 اللات ثلاثمائة درهم فلوساً ، وكل قنطار من الشيرج غير كلفه بألف ومائتي  
 درهم فلوساً ، والبطيخة الواحدة في أوان البطيخ بعشرين درهماً فلوساً ، وكل  
 رطل من العنب في أوانه بأربعة دراهم فلوساً . وكل قنطار من القرع بمائة  
 درهم فلوساً ، والسكر كل رطل الى سبعين درهماً فلوساً ، وزيت الزيتون  
 كل قنطار منه بمائة وخمسين درهماً فلوساً ، والثوب القطن بألف وخمسمائة  
 درهم فلوساً ، والذراع الواحد من ثياب الكتان الذي لم يقصر ببضعة عشر  
 درهماً فلوساً ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف درهم فلوساً ،  
 والليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوساً والرطل الواحد من الكتان  
 الذي لم يمشق بعشرين درهماً فلوساً .

وبلغ بالاسكندرية وتروجة كل قدح واحد من القمح الى  
 أربعين درهماً فلوساً ، ومن الشمير ثلاثين درهماً ، والرطل من  
 الخبز عشرة دراهم ، والرطل من لحم الضأن ستين درهماً فلوساً ،  
 والطار المتوسط من الدجاج ببضعة وخمسين درهماً فلوساً ، والبيضة الواحدة  
 من بيض الدجاج بدرهمين فلوساً ، والاقية من الزيت بأربعة دراهم فلوساً .  
 وبلغ كل قدح من بذر الرحلة بالقاهرة الى ستين درهماً فلوساً  
 وسبعين ، والرطل الواحد من الكثرى الى بضعة وخمسين درهماً ، والقنطار  
 من الشيرخشك (١) الى ثلاثين ألف درهم فلوساً ، والقنطار من  
 الترنجيين (٢) الى خمسة عشر ألف درهم فلوساً ، والزهرة الواحدة

(١) نوع من المن او البلم ، ولعل المقصود به نوع من الادوية او التريقات  
 المستعملة في تلك المصور .

(٢) الترنجيين - ويقال الترنجيل ايضاً - لفظ فارسي الاصل ، وهو تولا من  
 محيط المحيط ، « طل اكثر ما يسقط بخراسان وما وراء النهر ، واكثر وقوعه على  
 الحاح (كذا) ، ويجمع كالمن ، واجوده الالبيض : وهو فارسي ، معناه عمل  
 رطب ، وهو في الخواص قريب من خيار الثنبر » .

من النيلوفر (١) الى درهم فلوسا ، والخيارة الواحدة الى درهم  
فلوسا ونصف . وأبيع الفروج الواحد بسبعة وثلاثين درهما فلوسا ،  
وأبيع في تركة ملوطتان (٢) غسيلتان من قطن بألفي درهم ومائتي  
درهم وأربعين درهما فلوسا ، وبقيه المبيعات بهذه النسبة . فمن  
نظر الى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت  
الا شيئا يسيرا ، وأما باعتبار ما دهي الناس من كثرة الفلوس  
فأمر لا أشنع من ذكره ، ولا أفضح من هوله ، فسدت به  
الامور ، واختلت به الاحوال ، وآل أمر الناس بسببه الى  
العم والازوال ، وأشرف من أجله الاقليم على الدمار والاضمحلال ،  
ولكن الله يفعل ما يشاء .



(١) النيلوفر لفظ أعجمي - ويقال النيلوفر ايضا - وهو ضرب من الرياحين ،  
ينبت في المياه الراكدة ، له اصل كالجزر ، وساق أملس يطول بحسب عمق الماء ، فاذا  
ساوى سطحه الماء اوراق وأزهر ، واذا بلغ يقط عن رأسه ثم داخله بزر اسود  
( يحيط المحيط ) .

(٢) الملوطة - والجمع ملايط وملوطات - كلمة يونانية الاصل ، وقد تدرجت الى  
العربية عن طريق اللغة القبطية ، وهي الجبة تلبس فوق الفرجية ، او قميص واسع  
الأكمام ، وكان من ملابس المالك بجم .



## فصل فيما ينزل عن العباد هذا الدوا

### ويقوم لمرضى الزمان مقام الدوا

واذ قد تقدم من القول بيان الأسباب التي حصلت منها هذه المحن ، فبقي ان يتعرف من فتح الله ذهنه ، وأزال غشاء بصره ، كيف العمل في ازالة ما بالناس من هذه البليات ، لتعود أحوالهم الى مثل ما كانت عليه من قبل . فنقول : اعلم أرشدك الله الى صلاح نفسك ، وأهلك مراشد أبناء جنسك ، أن النقود المستبرة شرعا وعقلا وعادة انما هي الذهب والفضة فقط ، وماعداهما لا يصلح أن يكون قدرا . وكذلك لا يستقيم أمر الناس الا بحملهم على الامر الطبيعي الشرعي في ذلك ، وهو تعاملهم في أثمان مبيعاتهم وإعواض قيم أعمالهم بالفضة والذهب لا غير ، وذلك يسير على من يسره الله له . وهو ان الفضة الخالصة - التي لم تضرب ولم تقش - سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب في ثمن نحاس ، ومكس للسلطان ، وثن حطب ، وأجرة صنّاع ونحو ذلك - بحكم سعر هذا الوقت - الى ريع دينار . فتصير بهذا العمل وزن مائة وخمسين درهما معاملة ، عنها من الذهب كما مر آنفا خمسة مثاقيل وربع مثقال . فبحكم ذلك يكون صرف كل مثقال من الذهب المحتوم بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة . والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الاحمر المضروب قطعا والمسمى فلوسا ثلاثة وعشرون رطلا وثلاث رطل ، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهما فلوسا ، وهو صرف الدينار

بالفلوس لعهديئذ .

فاذا وفق الله تعالى من اليه أمر الرعية أن يأخذ ذلك  
القدر في ضرب الفضة المعاملة ، فانه يؤول أمر الناس ان شاء  
الله تعالى الى زوال هذا الفساد ، وعودهم الى رجوع أسعار  
المبيعات وقيم الاعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن . فانه تبين  
كما ذكر ان المثال من الذهب يصرف بأربعة وعشرين درهما من  
الفضة المعاملة ، ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهما من الفضة ثلاثة  
وعشرون رطلا وثلاث رطل من الفلوس التي تعد في كل درهم من  
الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلسا ، تصرف في محفّرات  
المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بها ، وتنحط الاسعار ، وعمما  
قليل لا تكاد توجد لضرب اناس لها أواني ؛ وفي ذلك من صلاح  
الامور واتساع الاحوال ، ووفور النعم وزيادة الرّقة ، مالا حصد  
له ، والله يعلم وانتم لا تعلمون .



## فصل في بيان محاسن هذا التدبير

### العائد نفعه على الجسم الفقير

اعلم جئلك الله بالمناقب ، وصانك من شين المايب ، أن من ملكته العوائد ، واسترقته المألوفات ، وقيدته رعونات نفسه حتى وقف على ماعهد ، ولم يترأ الى معرفة ما غاب عنه ، ولا تصور سوى ما أحس ، فانه يقول : « لا فائدة في اتناب فكرك واطالة كدك ، وتضريب رأي نفسك ، وتخطيك فعل غيرك ، والحال بعد طول العناء أفضى الى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه سواء ، من غير تغيير شي من حالها ، بنير زيادة في سعرها ولا نقصان منه أبته » فنقول : صدق الله العظيم حيث قال : هل يستوي الذين يعملون والذين لا يعملون ، فانه لاشك ان فيما ذكرنا فائدين جليتين : احدها مرجوع احوال العامة الى مثل ما كانت عليه من قبل هذه الحن في أمور الاسعار وأحوال المبيعات ؛ والفائده الثانية بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلوس - اللذين هما النقد الرائج الآن - على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص ، مع رد الاحوال والرفه والرخص الى ما كانت عليه اولا قبل هذه الحن .

ولعمري لا يجهل قدر هاتين الفائدين الجليتين ، ويحجد حق هاتين النعمتين العظيمتين ، من له أقل حظ من تميز ، وأزر زر من شعور ، الا من قصد ان يخون عهد الله واماته فيما استرعاه من امور عبادته ، باظهار الفساد واهلاك العباد ، والله لا يهدي كيد الخائنين . فاقول وبالله استعين فهو المعين :

وما فاتني نصركم باللسان إذا هو قد فاتني باليد  
اعلم وفقك الله الى الاصغاء الى الحق ، وألهمك نصيحة الخلق ،  
انه قد تبين بما تقدم ان الحال في فساد الأمور انما هو سوء التدبير لا غلاء  
الاسعار . فلو وفق الله من اسند اليه امر عباده حتى رد المعاملات  
الى ما كانت عليه قبل من المعاملة بالذهب خاصة ، ورد قيم السلع ،  
وعوَّض الاعمال كلها الى الدينار - أو الى ما حدث بعد ذلك من  
المعاملة بالفضة المضروبة ، ورد قيم الاعمال وأثمان المبيعات الى الدرهم ، لكان  
في ذلك غياث الامة وصلاح الأمور ، وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار .  
ويان ذلك ان النقد اذا عاد الى ما كان عليه أولاً ، وصار  
من يأتيه مال من خراج ارض ، او اجرة عقار ، او معلوم سلطان ،  
أو من وقف . أو قيمة عمل ، فانما يتناول ذلك ذهباً أو فضة بحسب  
ما يراه من يلي من امور العامة . فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج  
اليه من مأكول ومشروب أو ملبوس أو غيره . فعلى ما نزل بنا  
الآن من اختلاف الاحوال ، اذا عميل ذلك لا يجد من صار اليه  
شيء من التقدين على ما تقرر غنياً ألبتة ، لان الاسعار حينئذ اذا  
نسبت الى الدرهم او الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا  
نعهد قبل هذه الحن ألبتة ، الا اشياء معدودة سبب غلائها احد  
أمرين : الاول فساد نظر من اسند اليه النظر في ذلك ، وجهله  
بسياسة الأمور ، وهو الأكثر في الغالب ؛ والثاني الجائحة التي  
أصاب ذلك الشيء حتى قل ، كما حصل في لحوم الابقار بالموت  
الدرج الذي نذل بها في سنة ثمان وثمانمائة (١) ، وما حصل في

(١) هنا دلائل مادي وبرهان على أن هذا الكتاب كتب في سنة ٨٠٨ .

السكر من قلة زراعة قصبه واعتصامه في سقي سبيع وثمان وثمانمائة ، وهذا يسير بالنسبة الى الاول .

ومع ذلك فلو وُجد من أوتي توفيقاً وألمهم رشداً ، لكان الحال غير ما عليه الآن بخلاف الحال في هذه الحن ، فإن المال الواصل الي كل احد من خراج او غيره ، انما هو فلوس منسوبة الى الارطال كما تقدم . والذهب والفضة وسائر المبيعات كلها من ما كبول وملبوس أو غيره نعم ، وخراج الارضين انما ينسب الى الفلوس ، فيقال كل دينار بكذا وكذا درهما من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا وكذا درهما من الفلوس ، والثياب والسلع كلها ، والخراج في الاقليم كله ، كل كذا من كذا بكذا وكذا درهما من الفلوس . وبالضرورة يدري كل ذي حس ، وان بلغ في الجمل الناية من النبوة ، ان المال انما يؤخذ غالباً عن خراج الاراضي ، أو أثمان المبيعات او قيم الاعمال ، او من وجوه البر والصلات ، وانه لا بد وان يصرف في الامور الحاجة وسائر الأغراض البشرية ، اما على وجه الاقتصاد ، او في سبيل السرف والتبذير . فاذا صار الى احد مبلغ ما من هذه الفلوس ، وأفققه في سبيل من سبل اغراضه ، فانه يجد من الثمن ما لا غاية وراءه .

ويان ذلك ان السلطان اذا وصل الى ديوانه ستون الف درهم من الفلوس ، فأنما يقبض منها متولي ذلك الديوان مائة قنطار من الفلوس ، او ذهباً بحسابه . فان كان مثلاً انما وردت الي ديوان الوزارة ، فان الوزير لما يحتاج اليه من اللحوم السلطانية ، يشتري بهذه الستين الف درهم التي وزنها مائة قنطار من الفلوس ،

وعنها من الذهب بحسابه ، ما زنته من اللحم ستة وستون قنطاراً  
وثلث قنطار ، حساباً عن كل قنطار سبعمائة درهم . وقبل هذه المحن كان  
يشترى بالستين ألف درهم ألف قنطار وخمسائة قنطار من اللحم ، حساباً  
عن كل قنطار أربعين درهماً ، وقرق عظيم ، وغبن فاحش ، ما بين الأول  
والثاني . واعتبر ذلك في سائر الاموال السلطانية ووجوه مصارفها ، وتترك  
الى اموال الامراء ، ثم الى من دونهم من رؤساء الدولة ، كالوزراء  
والقضاة واعيان الكتاب ومياسير التجار وغيرهم ، فانك تجد مثلاً  
الواحد من اهل الطبقة الوسطى اذا كان معلومه في الشهر ثلاثمائة  
درهم ، حساباً عن كل يوم عشرة دراهم ، فانه كان قبل هذه  
المحن اذا اراد النفقة على عياله يشتري لهم من هذه العشرة دراهم  
الفضة مثلاً ثلاثاً ارطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين . ولتوابلها  
مثلاً درهمين . ويقضي غداء ولده واهله ومن عساه يخدمه بأربعة  
دراهم . واليوم انما تصير اليه العشرة فلوساً زنتها عشرون أوقية ،  
فاذا اراد ان يشتري ثلاثة ارطال لحم فانما يأخذها بسبعة وعشرين  
درهماً فلوساً . ويصرف في توابلها وما يصلح شأنها على الحالة  
الوسطى عشرة دراهم . فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته الا بسبعة  
وثلاثين درهماً فلوساً . وأنيّ يستطيع من متحصله عشرة ان ينفق  
سبعة وثلاثين في غداء واحد ؟ سوى ما يحتاج اليه من زيت وماء  
وأجرة مسكن ومؤونة دابة وكسوة وغير ذلك ، بما يطول سرده  
ويكفي فيه تساوي العالم من الحاضرين بمعرفة . فهذا هو سبب  
زوال النعم التي كانت بمصر ، وتلاشي الاحوال بها ، وذهاب الرفقة ،  
وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور . ولو شاء ربك ما فعلوه .

فلو وفق الله تعالى من اسند اليه امور العباد الى رد النقود على ما كانت عليه اولاً ، لكان صاحب هذه العشرة دراهم اذا قبضها فضة رآها على حكم اسعار وقتنا هذا تكفيه وتفضل عنه . فان الغداء الذي قلنا ان قيمته الآن سبعة وثلاثون درهماً من الفلوس ، يُدفع فيه الآن ستة دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة ، حساباً عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس ، التي زنتها عشرة اواق . فاذن ليس بالناس غلاء . انما نزل بهم سوء التدبير من الحكماء ، ليذهب الله غناء انطلق ويتلهم بالقلّة والذلة ، جزاءً بما كسبت ايديهم وليذيقهم بعض الذي عملوا ولعلمهم يرجعون .

وهذان المثالان فيها كفاية لمن ازال الله الطمع عن قلبه ، وهده الى اغائة العباد وعمارة البلاد ، والله الامر من قبل ومن بعد .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : تيسر لي ترتيب هذه المقالة ، وتهذيبها في ليلة واحدة من ايامي المحرم سنة ثمان وثمانمائة . والله يهدي من يشاء ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لاني بعده . ووافق الفراغ من تسويدها في اليوم التاسع عشر من شعبان المكرم سنة ١١٠١ هـ ، على يد افقر العباد محمد الشهير بالقطري ، امام جامع الوزير وخطيه ، يندر جدة المحروس .







## مَشُورَات د. بَدْر الدِّين السَّبَاعِي

- اصول الحربة روجيه غارودي بدر الدين السباعي
- دور الفرد في التاريخ بليخانوف احسان سر كيس
- الصين في طريق الاشتراكية / عن الصينية { بدر الدين السباعي  
تجلى سلمتي سباعي
- اغامة الأمة بـكشف الغمة قتي الدين احمد المقرزي

## فَرِيَا

- حق الشعوب بتقرير مصيرها لبنان
- حياة عملة تشيخوب
- مخاطر ازمة ومخاطر حرب هنري كلود
- موجز الاقتصاد السياسي اكدية الموم في الاتحاد السوفيتي
- الفن والحياة الاجتماعية بليخانوف
- دراسة في النقد الماركسي اوغوست كورنو

فرياً :

## مخاطر ازمة ومخاطر حرب

هنري كلاود

... ليس مديح الرأسمالية شيئاً جديداً . انه قديم قدم الرأسمالية ذاتها . إلا أن هذا المديح يصبح مدحاً للأجرام ومشاركة به ، عندما تغدو الرأسمالية عاجزة عن الاستغناء عن الحرب ، عجز المدمن على المورفين عن تركه . لأن الحرب والاعداد لها هما اللذان يضمنان للرأسمالية الحدّ الأعظم من الأرباح . ان كل محاكمة لا تنجح من أجل من ارتباط القضايا الاقتصادية بقضية الحرب والسلم . كما ان كل نظرية لا يمكن وضعها خارج نطاق الحرب والسلم او فوقها . وقد أصبح الاقتصاد السياسي في خضم المعركة الدائرة بين قوى السلم وقوى الحرب . فعندما يقول الحقيقة يعمل في سبيل السلم . وعندما يشوهها يضع العراقيل امامه . ان الاقتصادي لا يستطيع السماح لنفسه بأن يكون سطحيّاً بعيداً عن حقائق الامور ، دون خطئ تطلعه يده بالدماء . وايسر الاعمال الفكرية مجرد الأعيب لا ففي هذه المرحلة من تاريخ العالم ، حيث تتكشف القديعة عن انسانية جديدة وسط الاضطرابات العنيفة المثقف ان يكون راضي الفكر ، مرتاح الضمير ، الا مع الوطنيين الآخرين جميعاً ، الى جانب الطبقة العاملة الاولى في الحركة الوطنية والديموقراطية .

Bibliotheca Alexandrina



0657912



التمن ١٢٥ قرشاً سورياً او مايعادلها